السبت 25 نيسان 2020
العدد 4035 السنة الرابعة عشرة
Samedi 25 Avril 2020 no 4035 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تقرير

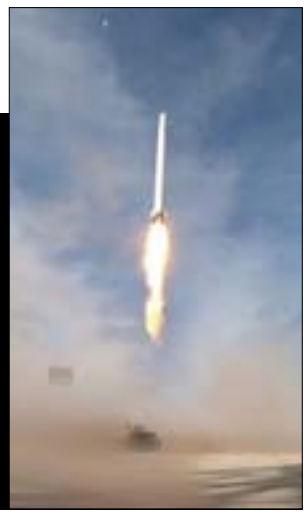

أقمار إيران الصناعية:
رحلة الاكتفاء الذاتي... فضائياً

16

كورونا: التعبئة العامّة إلى أسبوعين إضافيين ورفع الحظر عن بعض القطاعات [6 - 11]

عون وديابٍ لسلامة فلك...

[2 ـ 4]

(هيثم الموسوي)

فلسطين

حرب فتحاوية على «الشعبية»: **هل تخرج الجبهة من المنظمة؟**

14

ميلك مان: مجرمون استخدموا إنتاجنا لتهريب المخدّرات

14

تقرير

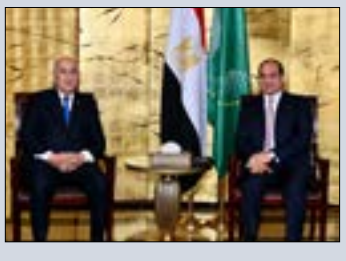

صراع مصري - جزائري: **تبون يبحث عن دور**

16

على الغلاف

عون وديابة لسلامة: إرحَلْ...

(هيثم الموسوي)

لاول مرّة تتجرأ حكومة لبنانية على هزّ النواة الصلبة لـ«النظام اللبناني». فتح معركة حاكمية مصرف لبنان فيه تحدٍّ للسلطة المالية الحاكمة في العالم. كما لمنظومة متشعّبة من المصالح في لبنان. رئيسا الجمهورية والحكومة رفعا البطاقة الحمراء في وجه رياض سلامة. واجواء مجلس الوزراء أمس عكسَت إجماع غالبية القوى المكوّنة له على الإقالة. باستثناء «حركة امل» التي رفع وزيراها ايديهما رافضاً للإقالة التي لم تُطرح على طاولة مجلس الوزراء كاقتراح رسميّ بعد

شكّل كلام رئيس الحكومة حسان دياب، بعد جلسة مجلس الوزراء أمس، مؤشراً بالغ الدلالة حيال تبدّل سياسة السلطة التنفيذية تجاه حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، وسياساته، إضافةً إلى المنظومة التي يمثلها. رفع دياب الصوت بلا مواربة، مُسقِطاً أسلوب «التدليل» لأسلافه من رؤساء الحكومات السابقين، رافضاً ملاقاة سلامة في إمعانه في ممارسة سياسة إخضاع البلاد للشروط الأميركية.

للمرة الأولى يغيب التقاطع بين موقف واشنطن الساعي إلى حماية «كبير موظفيها» في القطاع المصرفي في لبنان، وموقف الحكومة منه. وللمرة الأولى يُطلق رئيس حكومة موقفاً توبيخياً علنياً للحاكم الذي اعتاد تسخير رأس مجلس الوزراء لصالحه، فاتحاً معركة «الحاكمية» جدّياً. وهذه الجدّية هي من دفع سلامة إلى الاستنجاد سريعاً بمُعادلتين: معادلة طائفية تمثّلت بموقف بكركي الرافض لتحويله إلى «كبش محرقة»، ومعادلة وضع إقالته في خانة سيطرة «حزب الله» على القرار المالي. وفي خدمة هاتين المُعادلتين حرّك سلامة ماكينة إعلامية سياسية لعلّه يحقّق اصطفافاً طائفياً يحميه، وأميركياً يرسم حوله خطاً أحمر، غير آبه بجموع الناس التي خرجت إلى الشارع مُطالبة باستعادة أموالها التي ابتلعها «ثقب المصرف الأسود».

وما إن أصبحت الإقالة موضع بحث، بدأت هذه الماكينة بمواجهتها عبر وضعها في سياق تصفية الحسابات مع حاكم «المركزي» ومُجمل القطاع المصرفي بإيعاز من حزب الله، أو عملية انتقام يُنفّذها التيار الوطني الحر من ما يُسمى «الحريرية السياسية» وكل رموزها، علماً أن التحركات الأخيرة أمام المصرف أتت بدعوة من مجموعات يسارية ومشاركة في انتفاضة 17 تشرين، أبرزها قطاع الشباب والطلاب في الحزب الشيوعي اللبناني و«مجموعة شباب المصرف» و«الحركة الشبابية للتغيير».

أمّا سلامة فقد بات أكثر استشراساً ووقاحة في الدفاع عن موقعه. هو يقول بوضوح إن «معركتي هي مع حزب الله وليست مع أي طرف آخر». ولم يعد يخفي تقديم أوراق اعتماد إلى الأميركيين إذ يقول: «أريدهم أن يعرفوا أن ما أقوم به هو لمواجهة الحزب. وما التعاميم التي أصدرها إلا لإقناعهم بأنني الوحيد الذي يُمكن الوثوق به والتعامُل معه لحلّ الأزمة المالية في البلاد». يريد لهذا الكلام أن يصبح «الحقيقة الوحيدة» التي يتم التداول بها، قبل أن يكرر في جلساته أنه لن يتدخّل في السوق لمواجهة انهيار سعر الليرة، ولن يشحّن أي نقود من الخارج لضخّها في مواجهة ارتفاع سعر الدولار. يعيش سلامة حالة من النكران التام لواقع أن رئيسي الجمهورية والحكومة يقولان له «فِل». استخدم في وصف نفسه، مصطلح «قبطان السفينة التي تغرق، هو الوحيد القادر على إنقاذه، ولا يُمكن الاستغناء عنه في لحظة الغرق».

أما الحكومة فقد انبرت أمس إلى ما يُشبه تحضير الأرضية لإزالة الغطاء السياسي عن سلامة. وباستثناء وزيري حركة أمل، اجتمع الوزراء كلهم خلف رأي واحد مؤيد للإقالة. ففي جلسة مجلس الوزراء التي ترأسها رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، طرح الأخير موضوع سلامة وأزمة الدولار، مؤكداً أن «الوضع صعب ولا يُمكن الاستمرار بالنهج ذاته». كما تحدث دياب وعدد من الوزراء (غادة شريم وعماد حب الله ورمزي مشرفية وحمد حسن وطلال حواط وماري كلود نجم وغيرهم)، وهاجموا سياسة سلامة معتبرين أن «الكذب الذي يُمارسه غير مقبول»، ناهيك عن «عدم تعاونه مع الحكومة ودياب». يقول بوضوح إن «معركتي هي مع حزب الله وليست مع أي طرف آخر». ولم يعد يخفي تقديم أوراق اعتماد إلى الأميركيين إذ يقول: «أريدهم أن يعرفوا أن ما أقوم به هو لمواجهة الحزب. وما التعاميم التي أصدرها إلا لإقناعهم بأنني الوحيد الذي يُمكن الوثوق به والتعامُل معه لحلّ الأزمة المالية في البلاد». يريد هوّل وزير المال غازي وزني بأن «إقالة سلامة ستكون لها تداعيات خطيرة، وستؤدي إلى انهيار كامل في سعر الصرف يُمكن أن يصل إلى 20 ألف ليرة مقابل الدولار». أضاف وزني: «إن إقالة سلامة غير ممكنة في ظل الشغور في لجنة الرقابة على المصارف وفي المجلس المركزي لمصرف لبنان، إذ لا نواب للحاكم حالياً، فضلاً عن أن إقالته تحتاج إلى الاتفاق على بديل له مسبقاً». وفيما ردّ الوزير حب الله قائلاً إن «سعر الدولار يكاد يصل حالياً إلى 5000 ليرة، بوجود سلامة، وسيستمر بالارتفاع لأنه لا يتدخّل، ومش عارفين لوين واصل»، فيما قارَب وزير التربية طارق المجذوب هذه الإقالة من ناحية قانونية. وانتفض وزير الزراعة عباس مُرتضى، ظناً منه بأن كلام المجذوب ردّ على وزير المال، قبل أن يوضح له زملاؤه الواقع. وبعدما قال مرتضى إن قرار الإقالة بحاجة إلى توافق سياسي، كما التعيينات المالية، تدخّل الرئيس عون الذي أكد بأنه سيعمل على تأمين توافق سياسي، سائلاً الوزراء: «إذا طُرحت الإقالة رسمياً، هل ثمة فيكم مَن يُعارضها؟ من يعارضها فليرفع يده». وحدهما وزيرا حركة أمل رفعا أيديهما.

وسرعان ما عمدت «الحركة» إلى إنكار «التهمة» مؤكدة أن «كل ما تم تداوله أو تناقله في بعض وسائل الإعلام، ولا سيما قناتَي الجديد و otv حول اتصالات جرت معها لجهة موقفها من مسألة حاكم مصرف لبنان غير صحيحة على الإطلاق». وأوضحت، في بيان صادر عن المكتب الإعلامي المركزي «أنه لم يعرض أحد على قيادتها أي اقتراح بهذا الشأن وبالتالي لم تعط أية إجابة، أما موقف الوزراء في جلسة اليوم فكان واضحاً لجهة أن الأمر بحاجة إلى مشاورات سياسية قبل إعطاء موقف».

وقالت مصادر حركة أمل لـ«الأخبار» إن «إقالة رياض سلامة لم تُناقَش معنا حتى الآن، ونحن لم نوافق على شيء كما لم نرفض شيئاً، هذا الأمر يحتاج إلى نقاش سياسي في موازاة العمل الذي ستقوم به الشركة التي ستدقّق في حسابات المصرف، وإن تبيّن وجود ارتكابات، فليس هناك من سيقف إلى جانب سلامة»، علماً بأن «هذا الأمر ليس شرطاً، وكله يتوقف على المشاورات التي سنجريها مع حلفائنا».

> سلامة يريد تحوير وجهة المعركة للقول إن من يستهدفه هو حزب الله حصراً

أما من خارج الحكومة، فأصدر الحريري بياناً هو الأطول منذ استقالته، شنّ فيه هجوماً غير مسبوق على دياب. وقال: «برافو حسان دياب. لقد أبليت بلاء حسناً، وها أنت تحقّق أحلامهم في تصفية النظام الاقتصادي الحر، إنهم يُصفّقون لك في القصر ويجدون فيك شحمة على فطيرة العهد القوي، فكيف يُمكن أن تغيب عنك الجهة التي تسبّبت بنصف الدين العام من خلال دعم الكهرباء، وأن تغضّ النظر عن سبع سنوات من تعطيل المؤسسات الدستورية، والا تسأل عن السياسات التي أضرّت بعلاقات لبنان العربية والدولية، والا تلتفت إلى المسؤوليات التي يتحمّلها الأوصياء الجدد على رئاسة الحكومة؟ هل هي جميعها من صناعة حاكم مصرف لبنان؟» ولفت الحريري إلى أن «الحكومة تحاول أن تستجدي التحركات الشعبية بإغراءات شعبوية وتمارس سياسة تبييض صفحة العهد ورموزه على طريقة تبييض الوجوه والأموال والمسروقات، ثم تلجأ إلى ركوب موجة المطالب من دون أن تتمكن من تلبيتها وترمي تخبطها ودورانها حول نفسها على الإرث الثقيل للحكومات المتعاقبة». واعتبر أنهم «استحضروها لمهمة عجزت عنها وحوش الوصاية في عزّ سيطرتها، وها هم يطلّون من جحورهم مرة أخرى، ويتخذون من رئاسة الحكومة جسراً لإعلان الحرب على مرحلة مضيئة من تاريخ لبنان أطلقت مشروع إعادة الاعتبار إلى الدولة بعدما اجتمع جنرالات الحروب العبثية على كسرها».

ولم يكتف الحريري بهذا البيان، إذ انطلقت شخصيات تياره من أحمد الحريري إلى محمد شقير، للدفاع عن سلامة. وحاول الحريري الاستعانة برئيس تيار المردة سليمان فرنجية، الذي استصرحه موقع تيار المستقبل الإلكتروني، لكن فرنجية قفز فوق مسألة إقالة سلامة ليبدأ البحث في أسماء بدلائه، ما يعني أنه لا يعترض على الإقالة، إذ قال: «لا أعرف سلامة. لكن لو طرح منصور بطيش كبديل عنه كنا سنصوّت ضده في الحكومة وعلى بديل سلامة أن يحظى برضى وطني وبالخبرة، أما بطيش فلا تنطبق عليه هذه المواصفات، لذا كنا سنصوّت ضده».

وليلاً انضمّ الحزب «الاشتراكي» إلى الماكينة، مصوباً سهامه ضد دياب. فأصدرَ بياناً متناغماً مع بيان الحريري في الدفاع عن سلامة، قال فيه: «ندرك كما سائر اللبنانيين أن حكومتك ليست جاهزة للتغيير أو المحاسبة، فالتشفي يجرّكم الى ممارسات انتقامية بعيدة كل البعد عن أصوات اللبنانيين المطالبين بالتغيير».

من جهته اعتبر عون أنه «لا يُمكن تحميلنا والحكومة الحالية ما حصل من أخطاء على مدى 30 عاماً». ومن جلسة مجلس الوزراء في قصر بعبدا، أكد أن «الحكومة عملت وتعمل منذ تشكيلها، على معالجة القضايا الملحّة، وقد حققت خلال 70 يوماً ما لم تحققه حكومات على مدى السنوات الثلاث الماضية».

وكان مجلس الوزراء قد أقرّ في جلسته تدابير لـ«محاربة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة»، ووافقَ على «إجراء تحقيقات لتحديد الحسابات التي أجريت منها تحويلات مالية واتّخاذ إجراءات بحق أصحابها». كما وافق على «اتخاذ تدابير فورية لمكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة»، بالإضافة إلى «مشروع قانون معجّل يقضي باسترداد تحويلات إلى الخارج جرت بعد 17 تشرين».

(الأخبار)

رئيس الحكومة لحاكم مصرف لبنان: سنضرب بحزم

أطلق رئيس الحكومة حسان دياب أمس، مواقف غير مسبوقة ردّ فيها على الحملات الإعلامية التي تستهدف حكومته وتحمّلها مسؤولية الانهيار الحاصل. وفي تصويب دقيق، وجّه دياب إصبع المشكلة نحو السياسات المالية ولا سيّما سياسة مصرف لبنان، متوعّداً الجميع بأن «الدولة ستضرب بيد من حديد».

بدأ دياب كلامه بالقول إن «البعض يحاسب الحكومة وكأنها في الحكم منذ 73 شهراً بعد 73 يوماً من نيلها الثقة. لقد تسلّمنا الحكومة وفي ظلّ ضعف الثقة، داخلياً وخارجياً، بالدولة اللبنانية. ثم جاء وباء كورونا... وأربك هذا الوباء الحكومة، وتبدّلت أجندة العمل، لأن حياة الناس أولويتنا. لكن ذلك لم يمنعنا من الاستمرار في مواجهة وباء الواقع المالي أيضاً».

وتابع إن «هناك من يصرّ على تعميق الأزمة المالية، فتدهور سعر صرف الليرة اللبنانية يتسارع بشكل مريب، وعلى الرغم من السلطة المحدودة للحكومة في التعامل مع هذا التدهور، على اعتبار أن السياسة النقدية منوطة بمصرف لبنان استناداً إلى قانون النقد والتسليف، إلا أننا نبذل جهوداً كبيرة لكبح جماح هذا التدهور».

ولم يوارب دياب في توصيفه مسؤولية سلامة، مؤكّداً أن «ثمة معضلة تتمثّل بغموض مريب في أداء حاكم مصرف لبنان إزاء تدهور سعر الليرة. يبدو دور مصرف لبنان إمّا عاجزاً أو معطّلاً بقرار أو محرّضاً على هذا التدهور الدراماتيكي في سعر العملة الوطنية».

(هيثم الموسوي)

من هنا، انطلق دياب ليقول إنه «لم يعد ممكناً الاستمرار في سياسة المعالجة في الكواليس. يجب أن يكون هناك وضوح ومصارحة مع اللبنانيين. يجب تغيير نمط التعامل مع الناس. لا يجوز أن تبقى هناك معلومات مكتومة عنهم، بينما يدفعون ثمن تداعيات هذه السياسة»، ودعا بشكل مباشر «ليخرج حاكم مصرف لبنان وليبلغ للبنانيين الحقائق بصراحة. ولماذا يحصل ما يحصل. وما هو أفق المعالجة. وما هو سقف ارتفاع الدولار، فاللبنانيون يعيشون في قلق...».

> دياب: غموض مريب في أداء سلامة إزاء تدهور سعر الليرة

وسأل: «هل ما زال بإمكان حاكم المصرف الاستمرار بتطمينهم على سعر صرف الليرة اللبنانية، كما فعل قبل أشهر، ثم فجأة تبخّرت هذه التطمينات؟»، ثم ليجيب نفسه: «هناك فجوات كبرى في مصرف لبنان. فجوة في الاستراتيجيات، وفجوة في الصراحة والوضوح، وفجوة في السياسة النقدية، وفجوة في الحسابات».

وكشف دياب عن بعض الأرقام، فـ«الخسائر المتراكمة في مصرف لبنان، تتسارع وتيرتها، وقد ارتفعت 7 مليارات دولار منذ بداية هذا العام ولغاية منتصف شهر نيسان الحالي، من بينها 3 مليارات في الأسابيع الأربعة الأخيرة»، مشيداً بـ«القرار التاريخي الذي اتخذناه مع فخامة رئيس الجمهورية، بتكليف شركة دولية حيادية التدقيق الحسابي في مصرف لبنان».

وأضاف أن «السيولة في المصارف اللبنانية بدأت تنضب، ولذلك فإن المطلوب هو اتخاذ مبادرة والتصرف سريعاً. فالأرقام تكشف خروج 5,7 مليارات دولار من الودائع من المصارف اللبنانية خلال كانون الثاني وشباط من هذه السنة، ولا ندقّق في حجم الأموال التي خرجت، من مصرف لبنان والقطاع المصرفي، منذ أول آذار حتى اليوم».

وأعلن أنه تتم مناقشة «مشروع قانون يُلزم جميع مساهمي المصارف من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين

> دياب: غموض مريب في أداء سلامة إزاء تدهور سعر الليرة

وأصحاب الحقوق الاقتصادية الحائزين بصورة مباشرة أو غير مباشرة على ما لا يقلّ عن 5% من رأسمال أي مصرف عامل في لبنان وجميع الأشخاص الذين يشغلون مناصب في الإدارات العليا للمصارف، والأشخاص الذين تبوأوا مراكز سياسيّة أو إداريّة أو قضائيّة أو عسكريّة في الدولة اللبنانية أو في الإدارات العامة أو المصالح العامة التابعة للدولة اللبنانية، إعادة جميع الأموال المحوّلة من قبلهم أو بناءً لطلبهم إلى الخارج بعد تاريخ 10/17/ 2019 والتي تفوق مبلغ 50 ألف دولار، والتي تم تحويلها بواسطة هذه المصارف، تحت طائلة بطلان عمليات التحويل، والملاحقة الجزائية بجرائم تهريب الأموال والإثراء غير المشروع». وأكد أن «الإسراع بإقرار الخطة المالية بات ضرورة ملحّة في القريب العاجل، فكلما تأخّرنا في اعتماد هذه الخطة، كلما زادت صعوبة تحقيق الإنقاذ المالي. هذه الخطة، التي ناقشناها مع ممثّلي مختلف القطاعات التي تمثّل معظم شرائح المجتمع اللبناني».

وتوجّه دياب إلى «اللبنانيين الذين يطالبوننا بالتغيير، وبالمحاسبة الثورية، وبمصادرة أموال البعض لمصلحة الدولة، وزجّ البعض الآخر بالسجون»، مشيراً إلى أن «هذه الحكومة ليست محكمة ثورة، والتغيير يحصل فعلياً من داخل آليات النظام القائم، والمحاسبة قائمة تحت سقف القانون، والمرتكبون سيدخلون إلى السجن حتماً، بهمّة القضاء اللبناني، الذي نعوّل عليه ليكون عند مستوى تطلّعات اللبنانيين، بتحقيق العدالة ومحاسبة المرتكبين».

وبعد حديثه عن مواجهة وباء كورونا، وجّه دياب رسالة بلهجة عالية إلى «الذين يعتقدون أننا سنتفرّج عليهم وهم يحفرون الكمائن، ويخطّطون للانقلاب عبر سلب الناس أموالهم مرة ثانية برفع سعر صرف الدولار الأميركي»، قائلاً: «فليسمعوني جيداً: لن نسمح ولن نتهاون في قمع كل عبث بالاستقرار المالي، لأن هؤلاء العابثين يريدون انهيار البلد، وهزّ استقراره، لحماية أنفسهم ومصالحهم على حساب مصلحة لبنان واللبنانيين، الدولة ستضرب بحزم، وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون».

(الأخبار)

على الغلاف

رسالة إلى الحاكم: هزّ الكرسي قبل السقوط عنها؟

إذا كان لا بدّ من الأخذ في الاعتبار ما نُقل في الساعات المنصرمة عن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، سيكون من المتعذّر التوصل إلى حل للكباش القائم بينه وحكومة الرئيس حسان دياب، وبالتأكيد رئيس الجمهورية ميشال عون

نقولا ناصيف

نُقل البارحة عن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة قوله بأنه ليس في حاجة إلى أحد في الداخل، ولا في الخارج، وفي وسعه بمفرده إعادة العافية إلى مصرف لبنان كي يقف على قدميه مجدّداً. قال أيضاً إن اتهامه بمحاولة كسر العهد أو الحكومة باطل وهراء. وهو سمع رئيس الحكومة يقول بأنه ليس الرئيس عمر كرامي كي يستقيل، وإن وصل الدولار إلى 20 ألف ليرة. بكثير من الارتياح يتصرّف سلامة وبأعصاب باردة. لا تزال أمامه ثلاث سنوات، ويتكل على ظهير أميركي.

ترافقت مواقفه هذه في الساعات الأخيرة مع بضع وقائع:

1- معلومات تردّدت عن استدعاء القاضية غادة عون إلى التحقيق اثنين من كبار المتعهدين والمقاولين المتعاملين مع الحكومة اللبنانية، فاتحة استدعاء مقاولين آخرين ذائعي الصيت، لبنانيين وغير لبنانيين، من القريبين من مراجع سابقين تثار من حولهم شبهات مهمة بإزاء صفقات مشبوهة أداروها في ظل مرجعياتهم تلك، أثروا منها على حساب خزينة الدولة في السنوات الخمس الأخيرة على الأقل. كذلك ناقش مجلس الوزراء بنوداً منها اقتراح التحقيق مع متعهدين ونواب ووزراء ثمّة شكوك في استيلائهم على مال عام وإثراء غير مشروع. وما سيكون صعباً هضمه، هو تكليف المدير العام لوزارة المال آلان بيفاني التدقيق في حسابات هؤلاء وثرواتهم، تجاوزاً لمهمة يفترض أن تعهد إلى وزير المال غازي وزني.

> ثلاثة مرشحين محتملين للحاكمية، إلا أن الإقالة ينقصها القرار السياسي المتعذّر

مجرد التفكير في إجراء كهذا، سيحمل الرئيس نبيه برّي للفور على استقالة وزيريه من الحكومة.

2- اجتماعات عقدها مراجع رسميون مع قانونيين بارزين ناقشوا مضمون المادة 19 من قانون النقد والتسليف، المتعلقة بحالات إقالة حاكم مصرف لبنان، والاعتقاد السائد - وليس ثمة قرار جدي بذلك بعد - بأن الفقرتين الثانية والثالثة المتعلقتين بالإخلال بالواجبات الوظيفية والخطأ الفادح، من شأنها إعطاء مبرّر قانوني سليم لإقالة يبقى ينقصها القرار السياسي. ليس من السهل اتخاذ قرار كهذا. إلا أن الأعراف المتبعة منذ ما بعد اتفاق الطائف التي تسمح بتفسير مرن للقوانين في أكثر من اتجاه، وأحياناً متناقضة، تدل على أن الخيار ليس مستبعداً. ما يعوزه القرار السياسي أولاً.

3- ليس خافياً أن رئيسي الجمهورية والحكومة اتفقا أخيراً، وفعلياً، على أن التدهور النقدي والانهيار شبه العام في البلاد، يُعزى في جزء كبير منهما إلى مسؤولية مباشرة لحاكم مصرف لبنان، من دون أن يكون وحده، لكن مع ضرورة تحميله التبعات. في المقابل لرئيس مجلس النواب موقف مغاير عبّر عنه في اليومين المنصرمين. قال: أكبر خطأ في حق لبنان وضع سلامة بين أحد خياري الاستقالة أو الإقالة. المطلوب أن يبقى كي يتولى بنفسه «تنظيف» ما وصلت إليه البلاد.

4- لا يزال غير معلن موقف حزب الله من بقاء الحاكم في منصبه أو إقالته. وهو في أي حال لم يوفره - كما المصارف - من انتقادات حادّة عبر حزبييه أو وسائل إعلامه، من غير أن يشي ذلك على نحو حاسم بمصير الرجل. ليس سراً أن الحجم الكارثي الذي بلغه الانهيار النقدي وضع البلاد أمام خيارات قاسية: سقوط حكومة دياب أم سقوط الحاكم؟ والواضح في أن ما أعلنه دياب مساء أمس بعد جلسة مجلس الوزراء، والاتهامات المباشرة التي ساقها إلى سلامة وأدائه «المريب» واستعجال التدقيق في حسابات مصرف لبنان، يشير إلى أن الهوة بين الطرفين لم تعد تصلح للردم. بل إن صعوبة إقالته تعني بدورها أنه لم يعد مجرد موظف كبير، بل سلطة سياسية موازية - وليست نقدية فحسب - يتسلح لحماية نفسه بمَن هم فوقه من كبار القوم، ومَن هم تحته ممن أحاط نفسه بهم.

وكما من الصائب القول بأن حكومة دياب لا تسقط بلا موافقة حزب الله، وهو لما يزل في حاجة ماسة إلى وجودها ووجود رئيسها بالذات، كذلك سقوط سلامة يقتضي أن يمر بغطاء من الحزب. لا تكمن المشكلة في الآلية، وستكون سابقة في تاريخ الحاكمية إذا حصلت. المعضلة الفعلية تقيم في رد فعل الخارج الغربي، وخصوصاً الأميركيين بإزاء إطاحة صديقهم حاكم مصرف لبنان. البعض غير الناصح بقرار كهذا يسأل من باب الافتراض: ماذا لو ردوا بطلب وقف التعامل مع النظام المصرفي اللبناني؟

5- ليس سراً أن لدى العهد ثلاثة أسماء محتملة لخلافة سلامة في حال أطيح، هم الوزير السابق منصور بطيش والمدير العام لوزارة المال آلان بيفاني والمستشار الاقتصادي شربل قرداحي. بيد أن الثلاثة يدورون في فلك واحد هو رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر، ما يفتح الباب على أكثر من عائق ومانع:

أولاً، هو الحاجة إلى «بروفيل» للحاكمية يطمئن الغرب والأميركيين إلى السياسات التي سيتبعها على غرار ما كان يفعل سلامة، وخصوصاً ما يتعلق بالعقوبات الأميركية على حزب الله ومراقبة أداء المصارف، كي تبقى داخل النظام المالي الدولي. ذلك يعني أن على الخلف المضي في السياسات المصرفية المتبعة حالياً حيال الخارج.

ثانياً، إن من الصعب «هضم» حاكم جديد لمصرف لبنان يمثل فريقاً سياسياً نافراً في الاشتباك الداخلي، ما يقتضي موافقة مجلس الوزراء على تعيينه. الأهم هو القرار السياسي بالموافقة على مرشح. لعل السؤال الأهم: هل يؤتى بحاكم نقيض من الحاكم الحالي يفكّ الارتباط مع القوى السياسية التي كان سلامة الشريك الفعلي لها؟ الحافظ أسرارها وارتكاباتها والتواطؤ المتبادل في جني الأرباح والثروات الطائلة وتقاسم المكاسب والتسبّب في الانهيار النقدي وإفلاس الدولة والفساد.

6- في ضوء ما سمعه رئيس الحكومة من الحاكم في اجتماعهما الأخير، وتذرّعه بافتقاره إلى العملات الصعبة، أحجم عن استجابة طلب دياب التدخل لأسبوعين فقط في السوق، بغية وقف انهيار الليرة اللبنانية، إذ يدرك دياب أن الاحتياط المتبقّي في المصرف هو 19 مليار دولار ما يتيح استعمال 75 مليون دولار فقط كافية لإحراق أصابع الصرّافين المتلاعبين بسعر العملة الخضراء، يعِي أيضاً أن هؤلاء هم الزبائن اليوميون للحاكم. في كلمة البارحة كاد أن يقول إنه أبو الصرّافين.

سلامة: لست في حاجة إلى أحد في الداخل والخارج، وقادر على ردّ العافية إلى المصرف (هيثم الموسوي)

الشروط القانونية الأربعة لإقالة حاكم «المركزي»

يستعر النقاش حول إقالة حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة من منصبه، خاصة بعد اتهامه مُباشرةً من قِبَل رئيس مجلس الوزراء حسّان دياب بأنّ تصرّفاته مشبوهة، وهي تؤدّي إلى تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية. المشكلة في الإقالة، ليست في السياسة وحدها، بل في تعقيداتها القانونية أيضاً، نظراً إلى الحماية التي يوفرها القانون للرجل. يقول الوزير السابق، المحامي زياد بارود في اتصال مع «الأخبار» إنّ المادة 19 من قانون النقد والتسليف، تنص على أنّه «باستثناء الاستقالة الاختيارية، لا يُمكن إقالة حاكم المصرف المركزي إلا بأربع حالات». فبصرف النظر عن هوية الحاكم في هذه المرحلة، هذا الموقع بحاجة إلى حدّ أدنى من الحصانة تسمح له القيام بوظيفته، «ولهذا الإقالة تكون استثناء».

يعدد بارود الحالات القانونية التي تسمح بإقالة الحاكم، وهي:

1) العجز الصحّي.

2) الإخلال بواجبات الوظيفة بحسب الفصل الأول من الباب الثالث من الكتاب الثاني في قانون العقوبات، أي المواد القانونية من الـ351 إلى الـ378 التي تتحدّث عن: الرشوة، صرف النفوذ، الاختلاس، استثمار الوظيفة، إساءة استعمال السلطة، الإخلال بواجبات الوظيفة.

3) مخالفة أحكام المادة 20 من قانون النقد والتسليف، التي تذكر أنّ الحاكم ونوّابه يتفرغون لوظيفتهم في مصرف لبنان، ولا يُمكن الجمع بين الوظيفة وعضوية مجلس النواب أو أي نشاط بأي مؤسسة. كما يُحظر على الحاكم ونوّابه أن يحتفظوا أو يتلقوا منفعة في مؤسسة خاصة.

> على مجلس الوزراء أن يتخذ قرار الإقالة بأكثرية الثلثين

4) ارتكاب خطأ فادح بتسيير الأعمال، ويقول بارود إنّ هذه النقطة غير مُفصّلة، ولكن هذا مفهوم قانوني يعني عدم التصرّف بحسب أصول الوظيفة أو الموقع.

كيف يُمكن للحكومة التثبّت من خرق أحد الأسباب الأربعة، وإقالة الحاكم؟ بإمكان مجلس الوزراء أن يستند إلى المادة 19 من قانون النقد والتسليف لإقالة سلامة، «ولكن يجب تكوين ملفّ يُثبت حصول خطأ». خلال كلمته أمس، تحدّث دياب عن وجود «فجوات» في عمل مصرف لبنان. بالنسبة إلى بارود، «إذا لم تكن هذه الفجوات، تخرق واحدة من الأسباب الأربعة، لا يُمكن أن تكون سبباً للإقالة». ولتنفيذ هذا القرار، «يجب على مجلس الوزراء أن يتخذ قرار الإقالة بأكثرية الثلثين، كما هو مُعتمد لإقالة موظفي الفئة الأولى».

(الأخبار)

تقرير

60 في المئة من سعر البنزين... إلى الخزينة!

15 ألف ليرة تجبيها الدولة عن كل صفيحة بنزين تباع للمستهلك، بعد تثبيت السعر على 23500 ليرة. وهذا المبلغ المقتطع مرشح للازدياد مع استمرار تراجع أسعار النفط العالمية. لولا وباء كورونا الذي خفّض الاستهلاك، لكانت عائدات تثبيت السعر وصلت إلى 800 مليون دولار

إيلي الفرزلي

سعر صفيحة البنزين لم يتغير منذ 11 آذار الماضي. ذلك يعود إلى قرار مجلس الوزراء الذي صدر في 12 من الشهر نفسه، وقضى بتثبيت السعر عند 23500 ليرة للبنزين 95 أوكتان، و24000 ليرة للبنزين 98 أوكتان. مرّر المجلس قراره، حينها، من دون أن يعلن عنه في المقرّرات الرسمية، قبل أن يعود وزير الطاقة ويكشف الأمر.

40 يوماً مرت حاملة معها انهيارات غير مسبوقة لأسعار النفط في العالم، لكن صداها لم يصل إلى المستهلك اللبناني، الذي ظل أسير تثبيت السعر، ولا يزال.

في 11 آذار، وبحسب جدول الأسعار الذي تصدره وزارة الطاقة، كانت كلفة البنزين المستورد 12860 ألف ليرة لكل 20 ليتراً (سعر النفط العالمي زائد كلفة النقل والتأمين والتخزين، إضافة إلى أرباح مقدّرة بـ 30 دولاراً عن كل طن). هذا السعر يضاف إليه الرسوم وحصة شركة التوزيع وكلفة النقل والضريبة على القيمة المضافة وجعالة المحطات، ليكون السعر النهائي للصفيحة 23400 ليرة. من هذا المبلغ، كانت الحصة المباشرة للدولة (رسوم وضرائب)، في ذلك التاريخ 7379 ليرة عن كل صفيحة 95 أوكتان.

مع الوقت، صارت هذه الحصة ترتفع. كل انخفاض في السعر العالمي لم يعد يترجم انخفاضاً في سعر المبيع للمستهلك، كما كان يحصل عادة. في ظل تثبيت الأسعار، صار انخفاض الأسعار العالمية يقابل بارتفاع حصة الدولة.

يشير جدول أسعار هذا الأسبوع إلى أن سعر البنزين لدى وصوله إلى لبنان صار 5440 ليرة للصفيحة، متراجعاً 7420 ليرة عن السعر عند التثبيت. ذلك الفارق يذهب تلقائياً إلى بندَي الضرائب والرسوم، فتكون النتيجة، بحسب الجدول، ارتفاع حصة الدولة إلى 15 ألف ليرة تماماً، من أصل 23500 ليرة. هذا يعني أن ما يدفعه المستهلك ثمناً لصفيحة البنزين يذهب 60 في المئة منه لصالح الخزينة، فيما يوزع الباقي بين المحطات والموزعين والمستوردين.

ببساطة أقرّت الحكومة زيادة الضريبة على البنزين بشحطة قلم، حتى إن قيمة الزيادة تخطت ما كان يحلم به سعد الحريري على مدى سنوات. لطالما كان الحريري يدعو إلى زيادة 5000 ليرة على سعر الصفيحة (كان سعرها آنذاك 26 ألف ليرة)، لتمويل بعض من عجز الخزينة. بالنسبة إلى رئيس الحكومة السابق، فإن هذه الزيادة، هي أسهل طريقة لتحصيل الأموال، وأسرع طريقة للحصول على رضى صندوق النقد الدولي، الذي كان يعده بقرض بقيمة مليار دولار، إذا نفذت هذه التوصيات. حينها سقط المشروع الذي أراد تمريره في موازنة 2019. لكن الحريري، ظل على قناعته أن صندوق النقد «معه حق». ثم أتت لجنة الخبراء لتطرح في آب الماضي صيغة معدّلة لاقتراح الحريري قضت بتحديد سقف أدنى وسقف أعلى لسعر البنزين. قدّر السقف الأدنى حينها بـ25 ألف ليرة. وهو ما تحقق تقريباً اليوم (من دون الإشارة إلى سقف أعلى طالما قد يمر وقت طويل قبل عودة السعر إلى 25 ألف ليرة)، مع تثبيت سعر صفيحة البنزين عند 24 ألف ليرة للـ98 أوكتان، و23500 للبنزين 95 أوكتان.

بالنتيجة، فإن سعر مبيع صفيحة البنزين موزّع، حالياً، على الشكل التالي: كلفتها واصلة إلى لبنان 5440 ليرة + رسوم 12670 ليرة + ضريبة على القيمة المضافة 2330 ليرة، ويضاف إلى السعر أكلاف ثابتة هي حصة شركة التوزيع 360 ليرة + كلفة النقل 300 ليرة + جعالة المحطات 2400 ليرة.

بحسب أرقام عام 2018، يُقدّر استهلاك لبنان من مادة البنزين بشقيها 95 أوكتان و98 أوكتان، بنحو مليوني طن سنوياً وبقيمة استيراد تبلغ 1,4 مليار دولار في 2018، أي ما يوازي 150 مليون صفيحة سنوياً. ذلك المعدل لم يتغير في عام 2019. قبل تثبيت السعر، كان اللبنانيون يدفعون ما يقارب ألفاً و106 مليارات ليرة، وبعد التثبيت يفترض أنهم صاروا يدفعون ألفين و250 مليار ليرة أي بزيادة قدرها ألف و143 مليار ليرة رسوم سنوياً (ما يعادل 762 مليون دولار سنوياً). لكن ما طرأ بعد انتشار فيروس كورونا من تعبئة عامة وحدّ لحركة السيارات، أدى عملياً إلى تقليص استهلاك البنزين بشكل كبير (تقدر مديرية النفط في وزارة الطاقة الانخفاض بأربعين في المئة، فيما تشير مصادر أخرى إلى انخفاض يقارب الستين في المئة)، وأدى بالتالي إلى تخفيض عوائد التثبيت بالنسبة نفسها منذ منتصف آذار وحتى موعد انتهاء التعبئة العامة، الذي لم يُحدد بعد.

عندما أقر تثبيت السعر، قال وزير الطاقة ريمون غجر، عبر تويتر، إن «استيراد هذه المادة يعتمد على نسبة كبيرة من الدولارات المتوافرة في مصرف لبنان (يؤمن المصرف 85 في المئة من الاعتمادات بالدولار) وأن انخفاض سعر برميل النفط سيؤدي إلى المزيد من الانخفاض في سعر الصفيحة، ولذلك تقرر في

> تثبيت سعر صفيحة البنزين يرفع حصة الدولة إلى 15 ألف ليرة

مجلس الوزراء تثبيت السعر كي نستفيد من الفارق في تأمين المزيد من الموارد لخزينة الدولة ما يمكنها من استخدامها في أي أمر طارئ يواجه البلاد».

عملياً، بحسب غجر، فإن الأموال المحصّلة من البنزين ستذهب مباشرة إلى الخزينة. والبعض اعتبر أنها تعوّض استنزاف الدولارات من مصرف لبنان لتمويل استيراد هذه المادة الحيوية. علماً أن انخفاض السعر بما يفوق الثلث وانخفاض الاستهلاك، يؤديان إلى توفير ما يزيد عن مليار دولار سنوياً (طالب رئيس الحكومة أمس باستعمالها لدعم الليرة لكن رياض سلامة رفض).

زيادة 500 ليرة للمحطات

يرى مصدر رسمي معني أن الأموال التي حُصّلت من تثبيت سعر البنزين أتت في وقتها، لأن مكافحة وباء كورونا ألزم الحكومة بزيادة الإنفاق. لكن بالرغم من أن التثبيت أضاف أموالاً طائلة إلى حصة الدولة، إلا أنه كان بالإمكان أن تكون هذه الحصة أكبر، لو لم تُمرّر وزارة الطاقة زيادة، لم تعلن عنها، في جعالة أصحاب المحطات.

المحطات سبق أن أضربت أو هددت بالإضراب مراراً. كان مطلبها زيادة 2000 ليرة على الجعالة، التي كانت 1900 ليرة على كل صفيحة. لم تستجب وزارة الطاقة حينها، معتبرة أن مشكلة المحطات هي مع مصرف لبنان لا مع الوزارة، خاصة أن منشآت النفط، أسوة بالمحطات تضطر إلى تأمين 15 في المئة من ثمن البضاعة المستوردة بالدولار. لكن بالرغم من ذلك، يبيّن من جدول تركيب الأسعار أن الوزارة رفعت الجعالة في 26 شباط إلى 2100 ليرة، ثم رفعتها في 4 آذار إلى 2300 ليرة وفي 11 آذار إلى 2400، بزيادة إجمالية بلغت 500 ليرة عن الجعالة السابقة. تلك الزيادة، التي يصفها مصدر معني بالمعقولة، بالنظر إلى تداعيات ارتفاع سعر الدولار، أنهت عملياً اعتراض المحطات بهدوء. لكن تفاصيل الاتفاق بقيت سرية، مع معلومات عن التوصل إلى طريقة احتساب متحركة للجعالة. يختصر نقيب أصحاب المحطات سامي البراكس الموقف بالقول: وصلنا حقنا.

لم يشعر المستهلك بثقل هذه الزيادة، كما لم يشعر بثقل الرسوم التي تفرضها الحكومة على كل صفيحة بنزين بالرغم من نسبتها المرتفعة، في ظل الانخفاض الكبير في الأسعار العالمية. لكن أي تغيير قد يطرأ، سيكون وقعه كبيراً، ولن يكون سهلاً على الحكومة المحافظة على النسبة الحالية، مما تجبيه، خاصة مع كل ما يواجه الناس من تضخم وبطالة.

(مروان طحطح)

ملف

التعبئة العامّة إلى أسبوعين إضافيين ورفع الحظر عن بعض القطاعات

مدّد مجلس الوزراء التعبئة العامة في البلاد أسبوعين إضافيين. ويأتي هذا التمديد في ظل وجود مخاطر من حدوث موجة ثانية من الفيروس، وخصوصاً أن العدّاد لا يزال يسجّل المزيد من الإصابات. لكن، مع التعبئة، اتخذ مجلس الوزراء قراراً آخر يقضي برفع الإغلاق بشكل تدريجي في بعض القطاعات على مراحل زمنية، تبدأ في السابع والعشرين من الجاري

(مروان بو حيدر)

إلى العاشر من أيار المقبل، قرّر مجلس الوزراء، في جلسته أمس، تمديد حال التعبئة العامة في البلاد. لا خيار آخر في ظل تلك الظروف التي لا تزال تحمل مخاطر حدوث موجة ثانية من عدوى فيروس كورونا. وهذه المرّة إن حدثت، فالكارثة أكبر من أن تحملها بنية نظامنا الصحي المهترئ. إلى ذلك العامل المزمن، يضاف سببان لا يقلّان أهمية وهما فقدان الحصانة ضدّ الوباء واستحالة إيجاد لقاح خلال الأشهر القليلة المقبلة. أما ثالث الأسباب، فهو ذلك المتعلق بالتطورات على خط المخيمات، فإلى الآن لا تزال العين شاخصة على مخيم الجليل (بعلبك)، حيث من المفترض أن تعاد الفحوص مرة جديدة بعد عشرة أيام جديدة. لكل هذه «التحديات»، فرض مجلس الوزراء تعبئة إضافية، سنداً إلى توصية المجلس الأعلى للدفاع.

غير أن هذا التمديد لن يكون شاملاً هذه المرة، إذ من المفترض أن تشهد هذه الفترة رفع الإغلاق وعودة الحياة في بعض القطاعات، وإن كان السير بها سيكون وفق مراحل زمنية محدّدة. وهي عودة مشروطة ومقرونة تالياً بنتائج تقييم "خطة الاختبار الضخمة التي تقوم بها وزارة الصحة"، على ما يقول رئيس مجلس الوزراء، حسان دياب.

عودة تدريجية، بلا رفع للحظر. هذا ما شدّد عليه دياب مراراً في كلمته أمس، وما كان قد أكده أمين عام المجلس الأعلى للدفاع، اللواء محمود الأسمر. وهي تأكيدات مطلوبة في هذه المرحلة الدقيقة»، وفيق توصيف دياب، لأن أي حياد عما هو سار اليوم "يمكن أن يدمّر البلاد». وفي الإطار نفسه، جدّد رئيس لجنة الصحة النيابية، عاصم عراجي، تحذيراته من التساهل في إجراءات التعبئة العامة "التي تعني الالتزام في البيوت". فبرأي هذا الأخير، الأرقام "مجرّد مؤشر، وليست عاملاً حاسماً في تحديد مسار وباء كورونا». وفي إطار مؤشر الأرقام، لا يزال عدّاد كورونا يسجل إصابات جديدة. وقد سجل أمس دفعتين من الإصابات، ففي تقريرها صباح أمس، أعلنت وزارة الصحة عن 8 إصابات جديدة (7 إصابات منها أعلن عنها ليل أول من أمس في تقرير مستشفى بيروت الحكومي) صدرت من أصل 1123 فحصاً أجريت خلال الساعات الأربع وعشرين الماضية. وفي المساء، حمل تقرير مستشفى بيروت الحكومي، حيث صدرت 6 نتائج إيجابية من أصل 290 فحصاً. أما بالنسبة إلى عدّاد الشفاء، فقد وصل إلى 143 حالة شفاء تام، فيما استقر عدّاد الوفيات عند الرقم 22.

وبعيداً عن الأرقام، حملت مقرّرات مجلس الوزراء إعلان العودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية

> أجرت وزارة الصحة العامة 6 آلاف فحص إلى الآن جاءت نتيجتها سلبية

على أساس 5 مراحل زمنية تنتهي آخرها في الثامن من حزيران المقبل. إلا أنها قرنت تلك العودة بما تقوم به وزارة الصحة العامة، لجهة خطة الاختبار التي تجريها على كل الأراضي اللبنانية. وفي هذا الإطار، تشير مصادر وزارة الصحة إلى أن "التقييم الأولي للمخاطر يفترض أن تظهر نتائجه في النصف الأول من شهر أيار للبناء على الشيء مقتضاه في ما يخص فتح البلاد». وتستند هذه الخطة إلى ثلاثة عوامل أساسية "وهي تجهيز المستشفيات وتعزيز قدرات المختبرات وزيادة الفحوص الدورية وخصوصاً في المناطق التي لم تسجل إصابات أو سجلت بنسبة طفيفة جداً». وسنداً إلى تلك العوامل الثلاثة، من المفترض أن "نصل إلى 75 ألف فحص PCR وفقاً للمعايير الدولية المتبعة»، بحسب وزير الصحة العامة، حمد حسن، على أن تصدر النتيجة النهائية "بتاريخ أقصاه العاشر من الشهر المقبل».

إلى الآن، أجرت وزارة الصحة حوالى 6 آلاف فحص، وهي "في معظمها فحوص موجهة"، أي تستهدف الأشخاص الذين هم على احتكاك دائم مع آخرين، مثل الباعة واللحامين وعاملين في السوبرماركت وسائقي سيارات الأجرة». وفي هذا الإطار، يجري التوافق مع أطباء الأقضية لتحديد نقاط إجراء الفحوص وأعدادها، كما الأشخاص المستهدفين. ويوم أمس، كانت المحطة في قضاء بعبدا، حيث أجريت فحوص لعينة من 428 شخصاً، موزعة ما بين 200 شخص في مناطق الشياح (100 فحص) وعين الرمانة (50 فحصاً) وفرن الشباك (50 فحصاً) و228 للطاقم الطبي والعاملين في المستشفيات: الزهراء (36) والساحل (42) والرسول الأعظم (55) والبرج (29) وبهمن (35) والسان تيريز (30). ومن المفترض أن تستكمل الجولة على قضاء بعبدا اليوم مع مسح للضاحية الجنوبية، على أن يجرى "ما لا يقل عن 2000 فحص»، على ما تقول المصادر.

إلى الآن، لا نتائج إيجابية. 6 آلاف نتيجة سلبية. وهو مؤشر مطمئن، إلا أن التقييم لن يكون على أساس تلك العينات، مع ذلك "هي أرقام مريحة ويمكن أن يبنى عليها».

واستناداً إلى تقييم نتائج الـ75 ألف فحص، يجري تقييم واقع الفيروس في البلاد. وفي هذا الإطار، استبق مجلس الوزراء التقييم، وعمل على إعداد خطة لعودة بعض المؤسسات والنشاطات التجارية. وقد استندت تلك العودة إلى معيارين أساسيين، أولهما الأثر الاقتصادي، لناحية الحاجة إليه ومردوده المالي، وثانيهما معيار خطر انتقال العدوى. وهذا الأخير أيضاً يستند إلى 3 أبعاد لجهة كثافة الاحتكاك وعدد مرات الاحتكاك والقدرة على تعديل المكان. وكلما كانت الحاجة ملحة لتلك المؤسسة وكلما كانت هناك قدرة عالية على تبديل الأمكنة لتفادي الكثافة، كانت الحظوظ أوفر في الحلول في المرحلة الأولى. وفي هذا الإطار، جرى تقسيم مراحل العودة الزمنية إلى خمس:

المرحلة الأولى تبدأ في السابع والعشرين من الجاري، تليها الثانية والتي تبدأ في الرابع من أيار المقبل، والثالثة في الحادي عشر منه والرابعة في الخامس والعشرين منه والخامسة في الثامن من حزيران المقبل.

وكان وزير الصحة العامة، حمد حسن، قد جال صباحاً في مخيم الجليل، حيث أعلن أن "نتائج الفحوص التي أجريت للفئة المستهدفة والمخالطين والبيئة المحيطة جيدة، إلا أننا لا نستطيع التوصل الآن إلى خلاصات». ولذلك، دعا المقيمين إلى الالتزام بالحجر المنزلي واتباع أعلى درجات الوقاية، "تجنباً الاختلاط وضعوا الكمامة، وليس بالضرورة أن نشتريها، وإنما يمكننا أن نصنعها من أي قماش متوفر في بيوتنا، فالكمامة هي أولى وسائل الوقاية في مكان الاكتظاظ والمخالطة».

من جهة أخرى، لفت الرئيس دياب إلى أن المساعدات التي جرى توزيعها إلى الآن هي 100 ألف مساعدة، ومن المفترض أن تنتقل الحملة مطلع الأسبوع المقبل إلى المنازل.

(الأخبار)

فتح المؤسسات وفق المراحل

المرحلة الأولى: الأنشطة الزراعية (الزراعة، التقليم، الحصاد)، تربية الحيوانات، مراكز الذبح، مراكز التكثيف الحيواني، مصانع غذائية، مصانع الأعلاف، مصائد الأسماك، تربية النحل، أسواق الخضار والفواكه والأسماك، وسائل نقل الحليب والماشية والدواجن واللحوم والبيض والعلف والخضار والفواكه والأغذية، وسائل نقل العاملين أثناء مواسم الحصاد والزرع، محال المستلزمات الزراعية والبيطرية، العيادات البيطرية، المشاتل، مناشر لصنع فرشة نشارة الخشب لمزارع الحيوانات، صناعة الورق والمنتجات الورقية، إعادة تدوير، صناعة الآلات الكهربائية والأجهزة، صناعة آلات وتجهيزات، صناعة المعدات والأدوات، مؤسسة كهرباء لبنان وقاديشا ومقدمي الخدمات ومؤسسات المياه (قراءة عدّادات، خدمة الزبائن، معامل إنتاج وتكرير، صيانة، فورمن/تقني، جباية، أمين مخزن)، توصيل الطعام، محال الحلويات، الفنادق، المحال الصغيرة والبيع بالتجزئة، سيارات الأجرة.

المرحلة الثانية: صناعة المطاط والمنتجات البلاستيكية، صناعة المنتجات الهيكلية المعدنية والحاويات والخزانات والمولدات على البخار، المطاعم والمقاهي 30% من القدرة مع منع الأراكيل، ملاعب الأطفال والبارك وملاعب الرياضة الخارجية، صالونات تزيين وحلاقة الشعر، تصليح السيارات.

المرحلة الثالثة: الحضانات تحت 3 سنوات، التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، ألعاب الميسر (70% من القدرة الاستيعابية) والمطاعم ووكالات السيارات. المرحلة الرابعة: مدارس ثانوية، مؤسسات التعليم المهني، مؤسسات التعليم المالي، المطاعم والمقاهي بين 30% و50% قدرة مع منع الأراكيل، مراكز التسوق والمولات. المرحلة الخامسة: مدارس وروضات الأطفال من 3 لغاية 6 سنوات، المدارس المتوسطة والابتدائية التي فيها مناوبة ثانية، المدارس، مراكز تعليم اللغات، المراكز الاجتماعية للتعليم غير الرسمي، الحانات، النوادي الليلية، المواقع السياحية والتاريخية، المسابح الداخلية، الشواطئ والشوارع المحيطة بها، الصالات الرياضية والسباحة، المتاحف والمسارح ودور السينما، أماكن العبادة، التجمعات والمناسبات الدينية، الحافلات، الطائرات، أعمال البناء، مراكز الألعاب، مراكز التسلية 50% من القدرة.

فحص «الأجسام المضادة»: المشكلة في الفحوصات نفسها!

علي عواد

منذ بداية تفشي فيروس «كوفيد 19»، سارعت دول العالم إلى إنتاج فحوصات مخبرية للكشف عن الإصابة لدى البشر، قبل أن تجد نفسها، وأمام عدم وجود علاج للوباء الجديد، مُضطرة إلى إلزام المواطنين بالبقاء في منازلهم.

الهدف من هذا الإجراء الذي وضع على عجل، هو شراء الوقت لإنقاذ أرواح السكان، وإن على حساب الاقتصاد، بالتزامن مع القيام بفحوصات مخبرية لتحديد المصابين وعزلهم، وتتبّع من تواصل معهم بغية الحدّ من التفشي.

بدت النتيجة مقبولة كتكتيك دفاعي في المرحلة الأولى لإبطاء تدحرج كرة الثلج، لكن مع الوقت بدأت الدول تكتشف أنّ عدداً لا يُستهان به من الناس إمّا أصيبوا وشفوا من دون ظهور أي عوارض وأصبحوا محصّنين ضد الفيروس، أو هم مصابين حالياً (وأيضاً من دون عوارض) لكن ناقلين للعدوى. وقَعْ هذا الاكتشاف كان «مُدمّراً» على خطط الحجر المنزلي، إذ يمكن لمصاب واحد من دون عوارض وغائب عن رادارات الفرق الطبية، أن يُعيد سكان دولة ما إلى النقطة الصفر.

اليوم، اقتصادات الدول كافة مُتعبة، والخوف على الناس من الإصابة يمنع عجلة الإنتاج من العودة إلى سابق عهدها، فأصبحت السلطات أمام تساؤل كبير: كيف نضمن خروج الناس إلى العمل من دون أن يصبحوا وقوداً يُشعل انتشار الفيروس مجدداً؟

أسهم هذا السؤال في توجيه أنظار العالم اليوم نحو اختبار طبّي من نوع آخر. فبدلاً من فحص الإصابة بالفيروس نفسه، يفحص الجهاز الجديد وجود أجسام مضادة (Antibodies) خلقها الجهاز المناعي البشري ضد الفيروس. الجهاز شبيه

> استوردت المملكة المتحدة 3,5 ملايين فحص للأجسام المضادة ليتبيّن فشلها

(أ ف ب)

بأداة فحص مستوى السكّر في الدم، ويُستخدم عبر وخزٍ أحد أصابع اليد ليكشف إن كان دم الشخص فيه أجسام مضادة للفيروس أو لا. يُراد من هذا الفحص منح الأفراد المُحصّنين من الفيروس «جواز سفر» مناعي، ما يسمح للدول بـ«إطلاق سراح» السكّان «المحميّين» من الإصابة، والسماح لهم بالتنقّل والعودة إلى مزاولة أعمالهم، ما يعني عودة الحياة ولو بشكل جزئي ريثما يتم إيجاد علاج أو لقاح فعّال، فيما يبقى الحجر الإلزامي مفروضاً على الآخرين.

نظرياً، من الممكن أن تُعدّ هذه الفكرة جيدة، وقد تكون «شعاع الضوء» في آخر النفق المظلم. لكن بعد التدقيق في التقارير الصادرة عن فعالية تلك المُعدات، تبيّن أنّ الغالبية العظمى منها، والتي يبعت للدول، تحوي عيوباً تصنيعية. يقول الرئيس التنفيذي لـ«روش» (إحدى أكبر الشركات المصنعة للأدوية والمعدات الطبية)، سيفيرين شوان، إنّ «الحالة الحالية لاختبار الأجسام المضادة لـ كوفيد- 19 كارثية، لأنّه يدخل عدد كبير من الاختبارات غير الدقيقة إلى السوق، مدفوعة بالطلب المرتفع للغاية». وأضاف أنّ «شركة روش قامت بتحليل العديد من المنتجات الموجودة حالياً في السوق ووجدتها غير موثوقة»، مُنهياً حديثه إلى وكالة «رويترز» بأنّ شركته تقوم بتصنيع أجهزة «مشابهة فعّالة، وسيتم إطلاقها في الأول من شهر أيار المقبل».

في تقرير علمي نشرته مجلة «نايتشر»، كُتب أنّ بريطانيا استوردت في أواخر آذار 3,5 ملايين فحص للأجسام المضادة، ومن شركات عديدة، لتكتشف لاحقاً أنّ أياً من هذه الاختبارات لم يكن أداؤه جيداً بما فيه الكفاية، علماً بأنّ رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، كان قد وصف الاختبارات بأنّها «ستُغيّر قواعد اللعبة». وبحسب التقرير نفسه، يقول ديفيد سميث، وهو عالم بدراسة الفيروسات في جامعة غرب أستراليا في «بيرث»، إنّ الهدف الأساسي لتلك الفحوصات «هو فحص العاملين في المرافق الصحية والتأكّد مما إذا كانوا مُعرّضين لخطر الإصابة في المستقبل، كما سيُساعد الفحص على تقييم اللقاحات التي يتم صنعها اليوم، إن كانت فعالاً تُعزّز المناعة لدى الناس أو لا». ويضيف التقرير أنّه حتى إذا كانت الاختبارات موثوقة، لا يمكن التأكد مما إذا كان أحدهم مُحصناً من الإصابة مرة أخرى! في حين أنّ عضو فريق مكافحة «كورونا» في الولايات المتحدة، ديبره بيركس، قالت لشبكة «سي أن أن» إنّ من غير المؤكد حتى الساعة «كم من الوقت ستبقى الأجسام المضادة لفيروس كورونا في جسم الإنسان. قد تبقى لـ6 أشهر أو 6 سنوات، لا نعلم ذلك بعد».

200 غرفة مشغولة من أصل 25 ألفاً! الفنادق تخشى مصير «البريستول»

رضا صوايا

قبل أن تخلو الطرقات من المارّة والحركة، كانت ممرات الفنادق وغرفها، على مدى سنوات، «تتقاتل» تباعاً مع «التباعد الاجتماعي» و«ابتعد» النزلاء. لم يأت «كورونا» بجديد، إلا أنه عجّل في إشهار «وقائع موت معلن» في القطاع الفندقي، فيما ألقى إقفال فندق «البريستول» أخيراً ظلالاً قاتمة على المشهد مع خشية كثيرين من ملاقاة المصير نفسه.

6 أشهر كانت كفيلة بالقضاء على 70 سنة بقي فيها «البريستول» صامداً رغم الحروب المتتالية. «إيمان أصحاب الفندق ظل راسخاً بإمكانية نهوض لبنان وانتعاش السياحة فيه، ما دفعهم إلى إنفاق أكثر من 30 مليون دولار لترميمه وتحديثه بين عامي 2013 و2015، في عزّ معاناة القطاع التي بدأت عام 2011»، بحسب نقيب أصحاب الفنادق بيار الأشقر. إلا أن «المنطق والعقل غلبا العاطفة والأمل بعدما تبيّن استحالة الاستمرار والصمود لأن الأشهر الستة الأخيرة كانت كارثية وأدّت إلى شلل القطاع تماماً». «البريستول» ليس الفندق الوحيد الذي أغلق أخيراً. سبقه «الحبتور» و«غابرييال» و«مونرو» و«رمادا» وغيرها. الفرق أن أصحاب «البريستول» أعلنوا الخبر، فيما فضّل آخرون التستر.

يكشف الأشقر أنه «من أصل 25 ألف غرفة في لبنان هناك اليوم 200 غرفة فقط مشغولة. في فينيسيا بين 3 و4 نزلاء، وحوالى خمسة في فور سيزنز، وهم من الزبائن الدائمين الذين يقطنون الفندق على مدار

> نحو 40 ألف موظف وعامل في القطاع مهدّدون بخسارة لقمة عيشهم

العام. أما في الفنادق التي أملكها وتعدّ 220 غرفة، فلديّ زبون واحد»! هذا الواقع فرض على الفنادق التي لا تزال تعمل خفض أعمالها إلى الحدّ الأدنى، «وبعض الفنادق أقفل مطابخه، وعلى نزلائه تدبّر أمور طعامهم بالاعتماد على الديليفري... وإلا مع السلامة»!

يعني ذلك، في شكل أساسي، تهديداً لمصير نحو 24 ألف موظف ثابت في القطاع، يضاف إليهم 12 - 15 ألف عامل موسمي. علماً أنه منذ 17 تشرين الأول الماضي، فإن غالبية الفنادق تدفع نصف راتب لموظفيها، وبعضها لا يدفع أكثر من ربع راتب. المشكلة الفعلية التي ترهق الفنادق ليست فقط انعدام الأعمال، بل تكمن أساساً في القروض المصرفية وفوائدها. ووفقاً للأشقر، «انخفضت مداخيل القطاع عام 2018 بنسبة 40% مقارنةً بعامي 2009 و 2010. وكان قسم من خسائرنا مموّلاً من المصارف التي ارتفعت فوائدها على القروض بشكل خيالي بين 10% و18% حتى بات عملنا كله بين عامي 2017 و2019 بالكاد يغطي كلفة الفوائد. حالياً، خُفضت الفوائد على الودائع بالدولار إلى حدود 5% لكنها بقيت على القروض تتراوح بين 10% و12%، فيما نشاطنا متوقف بالكامل، وهذا ما دفعنا إلى التوقف عن السداد». وفي ما يتعلق بإمكانية جدولة الديون، لفت الأشقر إلى أن «ما يهمنا هو أن نعرف متى سيكون استحقاق الدفع. فما نفع أن تؤجل الدفعات شهرين أو ثلاثة فيما القطاع لن يعاود العمل بشكل طبيعي قبل سنة على الأقل؟»، مشيراً إلى أن «الدولة من جهتها غائبة عن السمع. الخطط والوعود كثيرة لكن ما من مبادرة جديّة وملموسة. أساساً ما هي إمكانات الدولة؟».

(مروان طحطح)

ملف

«كورونا» يزيد «النزوح» الى التعليم الرسمي: هل من خطة للعام المقبل؟

نعمه نعمه*

ستؤدي جائحة كورونا، بحسب تقارير البنك الدولي، إلى ركود وإنحسار الوظائف وتفشي البطالة في كثير من بلدان العالم، ومن بينها، بطبيعة الحال، لبنان الذي سيتأثر في قطاعات عدّة ولا سيما التعليم. فالمواطنون استنزفوا إحتياطاتهم المالية في الأشهر الستة الأخيرة بعد تعطل الأعمال بسبب التدابير المصرفية والصرف من العمل وحسم الرواتب. وانعكست تداعيات الأزمة المالية تراجعًا في دخل العائلات لتتقدم أولوية البقاء والصحة على أولوية التعليم. فكيف سينعكس إنقلاب الأولويات نتيجة الأزمة على التعليم الخاص؟ وما هي الأرقام الدقيقة والمتوقعة والمؤثرة في هذا القطاع؟

لا تشي الجداول الإحصائية الأولية للعام 2019 - 2020، الصادرة أخيراً عن المركز التربوي للبحوث والإنماء، بإمكان مواجهة المعوقات الناتجة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وجائحة كورونا، في ظل غياب خطط مستقبلية وبرامج إنقاذية للعام الدراسي المقبل. لكن المؤشرات المستخلصة من الأرقام ومقارنتها مع السنوات السابقة، تعزز مخاوف المعنيين من أهل وتلامذة، وتضع وزارة التربية أمام تحدي أزمة جديدة لإيجاد مقاعد للتلامذة اللبنانيين «النازحين» من المدرسة الخاصة إلى المدرسة الرسمية.

الجدول المرفق يؤكد أن هذا «النزوح» بات حقيقة واقعة. وقد اخترنا العام الدراسي 2016 -2017 كنقطة تحوّل كونها السنة التي سبقت تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، علماً أن التعليم الرسمي كان يسجّل قبل هذا العام ارتفاعاً بنحو ألفيْ طالب سنوياً، والمدارس الخاصة غير المجانية بمعدل 3,8 ألف، والمدارس الخاصة شبه المجانية بمعدل 1300، أي أنّ معدل زيادة التلامذة الجدد اللبنانيين بلغ 7,2 آلاف سنوياً. الأرقام الواردة في الجدول تشير الى اختلاف واضح. إذ تزايد عدد التلامذة في المدارس الرسمية (من العام 2016 - 2017 الى العام 2019 - 2020) بمعدل 8051 تلميذاً سنوياً، فيما تراجع العدد في المدارس الخاصة شبه المجانية 1379 تلميذاً، وفي المدارس الخاصة غير المجانية 2228 تلميذاً، مع تزايد مجموع التلامذة اللبنانيين 4426 تلميذاً فقط.

وقد زاد عدد تلامذة المدرسة الرسمية 32 ألفاً، فيما المفترض - بحسب مسار السنوات السابقة لتفاقم الأزمة - أن يتزايد 8 آلاف فقط. أما التزايد في التعليم الخاص غير المجاني وشبه المجاني فاصبح سلبياً بتراجع 15 ألفاً، فيما كان يفترض أن يزيد 20 ألفاً. أي أن التعليم الخاص وشبه المجاني خسر 35 ألف تلميذاً نتيجة الأزمة الاقتصادية.

ويلفت الخبير في مكافحة الفقر، أديب نعمه، إلى وجود رابط قوي بين نسب الفقراء في المحافظات وأعداد الطلاب في المدارس الرسمية، وها هي الأرقام (نحو 24 ألف تلميذ جديد، أي ما يوازي 6 - 8 آلاف عائلة شابة) تنزح إلى المدارس الرسمية لتتحول إلى مؤشر واضح لازدياد أعداد الفقراء.

وما شهدناه في المدارس الخاصة من عدم سداد الأقساط، قبل أزمة «كورونا»، دليل آخر على تعثر 30 إلى 40% من الأهل في توفير المداخيل المستقرّة أو الثبات الوظيفي في ظل الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت بعد انتشار الوباء.

وبما أن بعض الأهالي يختارون مدارس خاصة أقل كلفة، وبعضهم يلجأ إلى مدارس شبه مجانية، وآخرون ينزحون طوعاً إلى التعليم الرسمي مباشرة، ناهيك عمّن سيطردون من المدرسة في نهاية العام الدراسي لعدم السداد، يقدّر بعض مديري المدارس الخاصة خسارتهم الإجمالية بنحو 20% من التلامذة العام المقبل، نتيجة التعثّر وعدم سداد الأهالي للأقساط المتراكمة، ما سيُرتّب على المدارس زيادة الأقساط لتعويض نقص التلامذة، الأمر الذي سينعكس بدوره زيادةً على القسط مرة أخرى. ومع استمرار الأزمة الاقتصادية المصحوبة بجائحة «كورونا»، يتوقع أن يزداد النزوح إلى التعليم الرسمي بوتيرة عالية قد تصل إلى 100 ألف تلميذ في العام المقبل، نتيجة حالات الصرف من العمل التي تصل إلى 100 ألف حالة، بحسب توقعات الخبراء.

لذلك، تكمن الأولوية في توفير مقاعد دراسية وشروط تعليم مناسبة للتلامذة. فالأزمة ستطول، وستنعكس سلباً على التعليم إذا لم تُعدّ الوزارة خطّة متكاملة لإستيعاب النزوح، خصوصاً أن العام المقبل سيكون صعباً من الناحية الأكاديمية بعد التعطيل القسري نتيجة التعبئة العامة. وستنتج عن هذا النزوح أزمة إجتماعية جديدة ظهرت ملامحها في العامين الماضيين مع طرد المدارس الخاصة مئات المعلمين/ات، فيما ارتضى آخرون العمل بأجر أقل. لذلك، على الأغلب ستتضاعف أعداد المعلمين/ات المصروفين من الخاص إلى أرقام غير مسبوقة، وقد تشهد بعض المدارس الصغيرة إغلاق أبوابها وصرف كل العاملين فيها، كما المدارس شبه المجانية إذا لم تنجدها الدولة بما يتوجب عليها من مدفوعات، بعدما بات من شبه المستحيل على المؤسسات الراعية لهذه المدارس توفير متطلبات موظفيها كما حدث ويحدث مع جمعية المقاصد.

> **يتوقع أن يزداد النزوح إلى التعليم الرسمي بوتيرة عالية قد تصل إلى 100 ألف تلميذ في العام المقبل**

الأزمة إلى اشتداد، ولا حلول منظورة في الأفق بعد، علماً بأنّ التعليم قطاع حيوي وأساسي، لكونه يؤمّن الدخل لنحو 100 ألف عائلة نصفها في القطاع الخاص. لذلك، لا بد للوزارة من التفكير في إيجاد حلول تقلل من حدّة هذا الواقع، وتبدأ بوضع خطة لا يدفع ثمنها المواطنون وأولادهم.

*منسّق الشؤون التربوية في اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور، باحث في التربية والفنون

	لبنانيون	رسمي	شبه مجاني	خاص	أونروا	مجموع
2017. 2016		257378	126378	511258	1515	896529
2018- 2017		264364	125486	512077	1508	903435
2019-2018		275907	125534	510969	1506	913916
2020. 2019		289584	120861	502343	1446	914234
الفارق		32206	5517-	8915-	69-	17705
معدل سنوي		8051	1379-	2228-	17-	4426

التعليم عن بُعد في «اللبنانية»: نجاحات متفاوتة... ومعاناة في الكليات التطبيقية

فاتن الحاج

رغم التفاوت بين كليات الجامعة اللبنانية في تطبيق خطة التعليم عن بعد، خاصّة الجامعة، إدارة وهيئة تعليمية وطلاباً، التجربة من الصفر وبإمكانات مالية ضئيلة. وفي وقت قياسي، تمكّنت بعض الكليات من إعادة تنظيم المقرّرات والبرامج المنهجية بما ينسجم مع طبيعة المحاضرات عن بعد، من خلال بذل مجهود تجاوز المعوّقات التقنية والإقتصادية. ومع أنّ الصعوبات والتحديات تختلف ضمن الأقسام

> **قانون التعليم العالي لا يعترف بشهادات التعليم عن بعد**

داخل الكلية الواحدة، وبين السنوات التعليمية، وتبعاً لأعداد الطلاب، إلاّ أن كثيرين ممن تهيّبوا الموقف في بداية الأمر، باتوا مقتنعين بضرورة اختبار الوسيلة الجديدة لكسب كفاءات ومهارات متنوّعة حتى لو لم تكن بديلاً عن التعليم الصفي المباشر. لكن في ظل هذا التفاوت، كيف يمكن تطبيق نظام الامتحانات الموحد في كل الكليات؟ وهل يمكن إجراء الامتحانات من دون العودة إلى الصفوف؟ وهل يمكن إلغاء الامتحانات الحرّية للفصل الأول التي لم تنجز في بعض الكليات وإصدار مرسوم تنظيمي على غرار المرسوم التنظيمي الصادر في العام 1974 الذي ألغى امتحانات الدورة الثانية في كلية العلوم للعام الدراسي 1974 - 1975، واعتبر ناجحاً من نال في الدورة الأولى 40 من 100 وما فوق؟ الامتحانات ستكون التحدي الأكبر أمام طلاب كثر يواجهون عوائق في التعليم عن بعد.

كلية التربية قطعت أشواطاً

«التوجيهات الإدارية ودافعية الأساتذة جعلتا التعليم عن بعد يقطع أشواطاً في كلية التربية»، بحسب الأستاذة في الكلية غادة جوني التي أشارت إلى أن «الاستمرار في التعليم وتواصلنا مع بعضنا بعضاً على المنصات والمجموعات هو شكل من أشكال الدعم النفسي». جوني تمنّت لو أن التدريب على تقنيات هذا التعليم ومنهجيته جرى في وقت سابق للأزمة بما أن المنصة الإلكترونية (Microsoft Teams) كانت متوفرة لدى الجامعة أساساً، خصوصاً أن «هناك فرقاً بين تطوير القدرات في أوقات طبيعية وتطويرها ونحن نعيش قلقاً على الحياة، كما أننا لم نعط الوقت الكافي لإحداث النقلة إلى التعليم أونلاين الذي يفرض هندسة مختلفة للدروس». ولفتت إلى أن «الدراسات العلمية تؤكد أنّ مقاربة التعليم عن بعد فرضت نفسها منذ 10 سنوات واقعاً لا يمكن تجاوزه في كل العالم».

من جهتها، الأستاذة في كلية الحقوق سابين الكك، اعتبرت أن «التعليم عن بعد» لا يوفّر التفاعل الإنساني والثقافي والاجتماعي والفكري مع الطلاب، ناهيك عن العائق القانوني المتمثل بعدم اعتراف قانون التعليم العالي بشهادات التعليم عن بعد، وعدم احتساب ساعات الأساتذة المتعاقدين الذين يعانون أصلاً ظلماً بعدم إقرار ملف التفرغ. إلاّ أنّه مع توسّع المعرفة الرقمية، «لا بدّ من أن نتقبل التكيّف مع وسيلة التعليم عن بعد لخلق نظام تعليمي منسجم مع العصر».

بحسب الكك، تواجه كلية الحقوق عائقاً مهماً هو الأعداد الكبيرة للطلاب في كل السنوات بما فيها الماستر. ولكن، رغم ذلك، كانت التجربة في الأسابيع القليلة الماضية «أكثر من مقبولة قياساً إلى أن الانطلاقة كانت من الصفر». ولأن الأزمة تلازمت مع فصل جديد وموادّ جديدة، كان من الضروري، كما تشرح الكك، أن يخصص الأستاذة المحاضرات الأولى لمساعدة الطالب على التأقلم مع مفاهيم المقرّرات، وقد اعتمد الأساتذة أكثر من وسيلة تكنولوجية لإعطاء محاضرة واحدة، منها التسجيلات الصوتية مع النماذج الرقمية للدروس ومع المحاضرات عبر الفيديو، ما يعني عملياً أنّ كل درس شرح عبر ثلاث وسائل لتخطي كل الصعوبات. ولفتت إلى أن كلية الحقوق تعمد منذ سنوات إلى رقمنة العديد من المقرّرات المنهجية ووضعها الكترونياً في متناول الطلاب عندما لا يتعارض النشر مع حقوق الملكية الفكرية للكاتب.

وفي كلية الإعلام، الصغيرة نسبياً، بُذلت جهود لوضع كل المقرّرات على منصة «Microsoft Teams» وإرسال فيديوهات توضيحية إلى الأساتذة. وأكدت الأستاذة في الكلية، زينب خليل، سرعة تجاوب الطلاب وتعاونهم وانخراط نحو 70% من الأساتذة، «وهي خطوة أساسية لتعزيز المهارات الرقمية، وأفضل الحلول لعام دراسي مهدّد بالضياع». في المقابل، لم تبدأ الدراسة عن بعد في بعض فروع معهد العلوم الاجتماعية، ولا سيما الفرع الأول الذي لا يزال في طور تجميع عناوين البريد الالكتروني للطلاب وتدريب الأساتذة على استخدام المنصة الالكترونية، «إلاّ أن التعليم عن بعد لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة وواجباً أكاديمياً في التعليم الجامعي»، بحسب الأستاذة في المعهد رولا أبو شقرا. إلا أنه «لا يمكن أن يصبح بديلاً إلا بعد اقلمة المناهج، فنظام «LMD» المعتمد في كليات الجامعة يعبر مساحة واسعة للجانب التطبيقي والأبحاث العلمية وهناك مواد ميدانية لا يمكن أن تُدرس عن بعد. وإذا طالت الأزمة، ينبغي ربط أنظمة التقييم بأنظمة التعليم».

الأعمال التطبيقية والمخبرية أيضاً مؤجّلة، فبعض اختصاصات كلية الفنون ولا سيما المسرح والرسم، تحتاج إلى متابعة على الأرض، والطلاب لا يكتسبون، بحسب مصادر الأساتذة في الكلية، سوى 20% من مهاراتهم التطبيقية بواسطة التعليم عن بعد. والأمر نفسه ينطبق على الكليات الصحية مثل التمريض حيث الحصص تفاعلية والعمل اليدوي أساسي.

ورغم تهيّب بعض أساتذة كلية الهندسة التعليم عن بعد في بداية الأزمة، انخرطت الكلية، بحسب الأستاذ زهير الحاج، في العملية من خلال منصة ZOOM، وخصوصاً أن الأساتذة معتادون على إعطاء الدروس النظرية على PowerPoint، و«تتيح المنصة التفاعل بين الأساتذة والطلاب كما لو أننا في الصف، وتسجل المحاضرات ليستفيد منها الجميع».

المشكلة ليست تقنية

أما في كلية العلوم، فقد انفجرت المشاكل المنتظرة منذ اليوم الأول. بعض الطلاب كانوا غير قادرين على رؤية الفيديوهات المسجلة، وبعضهم لم يكن في حوزته سوى الهاتف لمتابعة كل الدروس. وبحسب مصادر أكاديمية في الكلية، تفاوتت ردود الفعل لدى الأساتذة بين من تحمّس للفكرة وبدأ في إظهار المهارات «التقنية»، رغم أنّ هذا النوع من التعليم يحتاج إلى تدريب على نهج تربوي، ومنهم من أبدى حرصاً على مصلحة الطلاب وخوفاً من أن يضيع العام الدراسي عليهم، فيما آثر آخرون الانتظار عسى أن تنجلي الأمور، ورفض قسم آخر الفكرة تماماً.

ضمن كلية العلوم، تختلف الصعوبات والتحديات، بين اختصاص علوم الحياة والرياضيات والمعلوماتية والإلكترونيك وغيرها، كما تختلف بين السنوات الأولى وسنوات التخصص. لكن المشكلة الأساسية ليست لوجستية وحسب، بالنسبة إلى الأستاذة في الكلية وفاء نون، بل «تكمن في أنّ التعليم عن بعد لم يكن قبل أزمة كورونا ضمن ثقافتنا التعلّمية، فيما تطرح أسئلة عدة بشأن قدرة طلابنا على التعلّم الذاتي، وبالتالي يختلف تقييم نجاح التجربة وفقاً لسنوات التخصص». تحتاج كليات الجامعة، بحسب نون، إلى تعديل المناهج لتتلاءم مع التعليم المتزامن (online) وغير المتزامن (offline)؛ وتحتاج ثانياً إلى تدريب الأساتذة والطلاب على وسائط التعليم والتقييم التي يمكن استخدامها تبعاً للاختصاصات والمواد والسنوات التخصصية. التعليم عن بعد، بحسب نون، وسيلة وليست طريقة، واعتماده، بما هو متوفّر له في لبنان، يخالف مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية من حيث حقّ الإنسان في التعلم، كونه متاحاً لفئة محدّدة من الطلاب تمتلك الإمكانات المادية اللازمة. لكنها تبدو مقتنعة بخوض التجربة من أجل اكتساب كفاءات ومهارات جديدة.

التعليم عن بعد ليس خياراً بل واجب أكاديمي في الجامعات (أ ف ب)

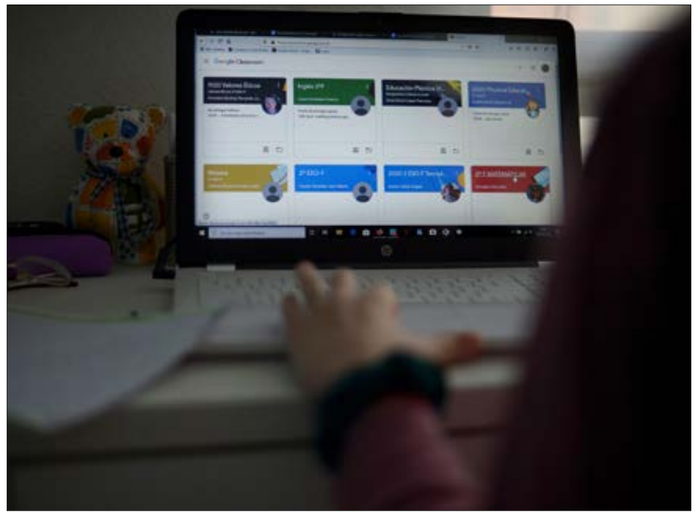

إستراتيجيا التعليم في «اللبنانية»: لا عودة إلى الوراء

غسان ملحم *

أطلقت رئاسة الجامعة اللبنانية، أخيراً، استراتيجية التعليم العالي عن بعد. وهي استراتيجية وطنية بامتياز، تشمل مختلف وحدات الجامعة وفروعها، وتطال كل الطلاب في مختلف المراحل والمسارات والإختصاصات. وهي، بطبيعة الحال، تجربة جديدة من نوعها، تفرض نفسها على أجندة الجامعة وأهلها، وعلى عدد من الجامعات الخاصة، ودونها العديد من العقبات. لكنها جديرة بالمضي قدمًا بها ومحاولة تنفيذها بالنظر إلى سمو الأهداف المتوخاة من خلالها وهي عدم تطيير السنة الدراسية على الطلاب مهما كلف الثمن.

كان لا بد لأهل الجامعة من خوض التجربة بجرأة، وإن تعثرت هنا أو تعرقلت هناك. فالجامعة تعاني، أصلًا، من قلة الموارد المالية على خلفية المؤامرة السياسية لتجفيفها وتقويضها وضرب صورتها ودورها الرسالي. مع ذلك، بدأ القيمون عليها والمعنيون فيها، من أساتذة وموظفين إداريين، بالعمل الحثيث على تهيئة الأرضية اللوجستية اللازمة لهذه العملية المستجدة. وتتجه الجامعة إلى اعتماد منصة Microsoft Teams بالدرجة الأولى، ومنصة Google Classroom وتطبيق Zoom Cloud Meetings بالدرجة الثانية، في محاولة لتعميم المعايير والمنصات والتطبيقات والقواعد بين مختلف الوحدات والفروع والأساتذة والطلاب انسجامًا مع مقتضيات اللحظة السياسية والتاريخية.

وتتفاوت ردود الأفعال داخل الجامعة وخارجها إزاء هذه المحاولة بين متحمس ومؤيد وغير مكترث أو غير مهتم، ومعارض شرس لاعتبارات عدة. لكن المسؤولية الوطنية تقتضي من الجميع المبادرة إلى الإنخراط في هذه العملية المركبة، وهي مغامرة جريئة قد تنقل الجامعة إلى حيز آخر على سلم الترقّي العلمي والأكاديمي، وإلى مصافّ الجامعات الكبرى والمتطورة والمتقدمة على الصعيدين الوطني والإقليمي، في إطار استراتيجيا المكننة الإلكترونية التي قد تفضي بالجامعة في نهاية المطاف لأن تتحول إلى جامعة حديثة وعصرية، تضطلع بمهمات التعليم العالي والبحث العلمي عن بعد وأعبائهما.

تبقى العبرة في القدرة الفعلية على التنفيذ. وهو أمر يستلزم أقصى درجات التعاون وتضافر الجهود بين كل من الأساتذة والموظفين الإداريين والطلاب للوصول إلى المقاصد المرجوة. وقد أعلن، في هذا الصدد، عدد من الوحدات والفروع في الجامعة، إطلاق مناهج وبرامج التعليم عن بعد تباعًا وتدريجًا، في سباق مع الزمن. وتنتظر سائر الوحدات والفروع استكمال التدابير التمهيدية، وإن كانت بعض الكليات والمعاهد والتخصصات العلمية تفرض عناية خاصة، وربما مراجعة نقدية لهذه التجربة، حيث تواجه الجامعة صعوبة كبيرة، وحتى استحالة ممكنة أو مفترضة، في المضي قدمًا بهذا المشروع الكبير لاعتبارات موضوعية بحتة، تتصل بطبيعة هذه الإختصاصات نفسها.

لقد فرض فيروس «كورونا»، وقبله الأزمة المالية والإقتصادية والإجتماعية، ظروفًا غير معهودة، وهي تتطلب بطبيعة الحال إدارة رشيدة ومسؤولة، تكون أيضًا إستثنائية لترتقي إلى مستوى التحديات والمخاطر والتهديدات. وبناءً عليه، من غير المقبول أيضًا ألا تكون الجامعة الوطنية على قدر هذه المسؤولية الوطنية والتاريخية. فلا مكان اليوم للتراجع أو التلكؤ، مهما بلغت الصعاب ومهما تضاعفت المهام. فلا خيار أمامنا في الجامعة سوى النجاح بالحزم والعزم، بالإيمان والإرادة، بالتصميم والمثابرة، وبالوعي والمسؤولية.

*أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

ملف

«كورونا» أقوى من حرارة صيف الانتقالات

هي الفترة الأصعب التي تعيشها لعبة كرة القدم في عصرها الحديث. إذ إن تفشّي وباء «كورونا» في بلدان البطولات الكبرى التي تضمّ أندية ثرية، سيغيّر وجه اللعبة لسنوات عدة. والأكثر دقة سيغيّر من مقاربة هذه الأندية في سوق الانتقالات حيث انخفاض قيمة اللاعبين بشكل منطقي، وذلك بحكم انخفاض حجم الأرباح التي اعتادت الأندية على حصدها في كلّ موسم

شربل كريّم

ثلاثة موارد ترتكز إليها أندية الصف الأول في كرة القدم الأوروبية لتبقى على قيد الحياة: العائدات من الحضور الجماهيري في الملاعب، والعائدات من حقوق النقل التلفزيوني وعقود الرعاية، والأرباح التي تفرزها متاجرها حول العالم.

كل هذه الموارد لم تفرز أيّ أرباح منذ توقف البطولات المحلية والقارية، لتقع الأندية في مأزق حقيقي سيظهر تأثيره بعد فترة قصيرة، وتحديداً عند فتح باب سوق الانتقالات الصيفية التي كانت تُعِد بصفقات ضخمة.

الخسائر بمليارات الدولارات، ما بدفع الأندية إلى التفكير بخططٍ بديلة لتخطّي أزماتها والحفاظ على توازن فنيّ مقبول يبقيها في موقع المنافسة على الألقاب، وهي حلول منطقية، وربما كانت مطلوبة منذ زمنٍ بعيد لتفادي الهزّات المالية. هي أيضاً مسألة نادى بها مراراً كل أولئك الذين رفضوا الانجرار خلف الأرقام المخيفة التي دُفعت للتعاقد مع بعض النجوم، حيث رفعت أندية طليعية قليلة مثل بايرن ميونيخ الألماني راية محاربة التضخم الحاصل، وهو الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي للعبة إلى إقرار قانون اللعب المالي النظيف الذي بدأ «لاحتيال» عليه حاضراً في حالات عدة.

المهم أن السوق الصيفية لن تشهد ضجيجاً على غرار ما كان عليه الأمر في سنوات خلت، بل إن أندية معروفة ستذهب إلى البناء على لاعبيها الشبان الذين أظهروا بوادر تطوّر خلال الموسم القصير، وستمنحهم الفرصة لإثبات أنفسهم أكثر، وربما قد تذهب أيضاً إلى ترفيع مواهب صاعدة إلى الفريق الأوّل أكثر من أي وقتٍ مضى. كما أن صفقات تبادل اللاعبين ستنشط بشكل كبير، وذلك على صورة عملية التبادل التي نشهدها موسمياً في دوري كرة السلة الأميركي الشمالي للمحترفين، وهي فكرة ستلقى قبولاً من غالبية الأندية لأنها ستوفّر على خزائنها المالية، وستمنحها في نفس الوقت فرصةً لسدّ حاجاتها، وربما للتخلّص من لاعبين تشكّل رواتبهم الكبيرة عبئاً عليها.

إذاً الصيف المنتظر قد يطول، فالاتحاد الدولي لكرة القدم مثلاً يعلم تماماً أن الأندية ستحتاج إلى وقتٍ ليس بقصير للملمة نفسها، وتحصيل أرباح كانت بانتظارها. ولهذا السبب قد يكون أحد الحلول هو تمديد فترة الانتقالات أو إطلاقها تزامناً مع نهاية المواسم المجمّدة، ما يعني أن ارتباطاً زمنياً سيكون حتمياً بين السوق الصيفية وتلك الشتوية، وهو ما سيبدّل من الصورة المستقبلية لعمليات الانتقالات لناحية استراتيجيات الاستثمار.

والأندية أصلاً لم تكن في أحسن أحوالها على هذا الصعيد، والدليل أن السوق الأخيرة التي فُتحت مطلع السنة الجديدة، لم تحمل صفقات كبيرة، وذلك بعد انحسار المال في بعض البطولات الوطنية بحيث عاد المستثمرون لإجراء حسابات بعيدة من الجنون الذي أصابهم سابقاً من حيث التبذير، وخصوصاً بعدما لمسوا خسائر في المكاتب رغم نجاحهم في الملاعب، أمثال باريس سان جيرمان الفرنسي، مانشستر سيتي الإنكليزي، وقبلهما مواطنه تشلسي.

وفي هذا الإطار، يقول أكثر الأشخاص محاربة لمسألة تضخّم أسعار اللاعبين، والذي اتُّهم مراراً بالبخل من قبل جمهور النادي الذي ترأسه سابقاً أي بايرن: «بعد هذه الأزمة، سيتغيّر عالم كرة القدم، وستهبط الأسعار في سوق الانتقالات، ولا أعتقد أنه في المواسم المقبلة سنرى أي صفقة قيمتها 100 مليون يورو».

هبوط قيمة اللاعبين... والأندية

هبوط قيمة الأندية التي ذكرتها دراسات مالية عدة، تعكس بشكلٍ صريح مسألة هبوط قيمة اللاعبين في السوق، إذ أن قسماً كبيراً من قيمة الأندية يختصر بقيمة لاعبيها، الذين تعاونوا مع الأندية لتخفيض رواتبهم أو الامتناع عن تقاضيها وقتٍ ليس بقصير للملمة نفسها، وتحصيل أرباح كانت بانتظارها. ولهذا السبب قد يكون أحد الحلول

> **انخفضت قيمة أندية كرة القدم في البطولات الوطنية الكبرى بنسبة 28%**

في قيمته بلغت 366 مليون يورو، مقابل 350 مليوناً للثاني. بدوره، فإن ليفربول الإنكليزي عرف هبوطاً بنسبة 24,1% (353 مليوناً)، وباريس سان جيرمان خسر 302 مليون، وهي نسبة أكبر بكثير من غريمه مارسيليا الذي خسر 97 مليوناً، لكنها تشكّل 37,1% من قيمة تشكيلته التي لا يمكن مقارنتها طبعاً بتشكيلة فريق العاصمة الغني. وهذه النسبة قريبة من تلك التي عرفها إنتر ميلانو الإيطالي (35,7%)، الذي سجّل هبوطاً لقيمته بمجموع بلغ 276 مليون يورو.

تقدير مغاير في السوق

إذاً كل الموضوع يتمحور حول اللاعبين، ما يعني أن تقييمهم في الفترة المقبلة سيتغيّر في السوق، حيث سيتم الأخذ في الاعتبار موضوع السن كما هي العادة، لكن أيضاً قدرة العطاء وحجم الإصابات، إذ أن الأندية تريد أن تبحث الآن عن لاعبين «مقاومين» يستطيعون أن يجلبوا إليها النجاحات السريعة بغية تعويض ما فاتها من أرباح.

كما سيتم النظر تحديداً في المدة المتبقية للاعب في عقده الحالي، ويمكن هنا أخذ الفرنسي بول بوغبا لاعب وسط مانشستر يونايتد الإنكليزي، كمثال على هذا الكلام. بوغبا الذي وصل إلى «أولد ترافورد» بهالة نجومية كبيرة ينتهي عقده مع فريق «الشياطين الحمر» في السنة المقبلة، وهو عانى خلال الموسم المتوقّف من سلسلة إصابات لم تسمح له بخوض أكثر من 7 مباريات في «البريمير ليغ». وفي خضم الحسابات المبنيّة على المقاربة الجديدة، ووسط الكلام عن رحيل مرتقب للنجم الفرنسي، يبدو صادماً أن قيمته السوقية الآن هي 35 مليون يورو فقط، وهو الذي انتقل إلى يونايتد عام 2016 مقابل 105 ملايين!

من هنا، فإن الأندية التي ستجد نفسها خاسرة أكثر هي تلك التي سبق أن أغلقت صفقات قبل اجتياح الوباء للعالم، على غرار تشلسي الذي وافق على دفع 40 مليون يورو للتعاقد مع النجم المغربي حكيم زياش من أياكس أمستردام الهولندي، وبراتب أسبوعي يصل إلى 113 ألف يورو. كما أن هناك أندية كثيرة مثل النادي اللندني المذكور ستشعر أنها «أكلت الضرب» عندما أدارت ظهرها للاعبين ستنتهي عقودهم في تموز المقبل ولا يمكن تعويضهم بمبالغ قليلة، أمثال الإسباني بدرو رودريغيز والبرازيلي ويليان في حالة «البلوز».

فقد مانشستر سيتي الانكليزي 412 مليون يورو من قيمته السوقية (أ ف ب)

«خريطة طريق» صحية تمهيداً لعودة الكرة الأوروبية

من العودة التدريجية إلى التمارين، إلى إجراء الفحوص ووضع الاقنعة والكمّامات الواقية. سيحدد البروتوكول الصحي بحسب كل بطولة وطنية، الشروط لعودة كرة القدم في القارة الاوروبية في ظل فيروس كورونا المستجد

يبدو الدوري الالماني الاقرب بين الدوريات الاخرى لاستعادة نشاطه

مهّدت إسبانيا وألمانيا، وإيطاليا الى حد ما، الطريق أمام الدوريات الأخرى من خلال وضع خريطة طريق إلى العودة، تبدأ ببروتوكولات التمارين. وتأمل فرنسا وإنكلترا الاستلهام منها من أجل الدخول جدياً في مرحلة استئناف الموسم الذي توقّف منذ منتصف آذار/مارس.

في فرنسا، يؤمل بأن يكون موعد 11 أيار/مايو الذي حدده الرئيس إيمانويل ماكرون لبدء التخفيف التدريجي لإجراءات العزل والإغلاق، فرصة تمهّد لاستئناف التمارين على أمل عودة الدوري في حزيران/يونيو، لكن كل شيء سيرتبط بتعليمات السلطات الصحية.

ويعكس إيمانويل أورهان، المدير الطبي في الاتحاد الفرنسي للعبة، حالة عدم اليقين المحيطة باستئناف الموسم، بقوله: «حتى اليوم، لم يتم تحديد شيء»، مقراً بوجود حالة من التأخر في اتخاذ القرار.

ولا تزال الأمور غامضة بشأن إخضاع اللاعبين لاختبارات الكشف عن فيروس كورونا، أو تشخيص الإصابة، لكن بالنسبة إلى فيليب بيات، رئيس نقابة اللاعبين، فالحلّ واضح وهو التوصية بإجرائها الاختبارات للجميع.

لكن اختبار لاعبي كرة القدم يتطلب تغييراً في استراتيجية الحكومة التي تحصر الاختبارات حالياً بالمرضى، ما يطرح التساؤل حول توفر الفحوص ووتيرتها.

في ألمانيا، يبدو الدوري الألماني الأقرب بين الدوريات الأخرى لاستعادة نشاطه، مع تأكيد الرابطة استعدادها لاستئناف الموسم ابتداءً من التاسع من أيار/مايو، شرط الحصول على الضوء الأخضر من السلطات الصحية والسياسية، والمتوقّع الأسبوع المقبل.

وتوقّف الدوري الألماني في 13 آذار/مارس، لكن الأندية الـ18 التي تشكل الدرجة الأولى من البوندسليغا، عاودت تدريباتها في الآونة الأخيرة بمجموعات صغيرة، مع اعتماد قواعد التباعد الاجتماعي وقيود صحية صارمة في أرض الملعب.

وشدّد رئيس رابطة الدوري كريستيان سيفرت على ضرورة مراعاة الاحتياطات المتعلقة بالسلامة الصحية، مع توجه لاختبار اللاعبين وتعيين مراقبين في كل فريق لضمان اتباع الإرشادات. وستكون هناك حاجة الى إجراء اختبارات دورية للاعبين والمدربين وكل الطواقم الأخرى، ما أثار بعض الانتقادات في ألمانيا لجهة وجوب أن تكون أولوية إجراء الفحوص لأفراد المجتمع ككل. لكن سيفرت رأى أن «كرة القدم المحترفة لن تستخدم سوى 0,4 بالمئة من هذه الموارد»، مشيراً إلى قدرة ألمانيا على إجراء نحو 800 ألف فحص أسبوعياً.

وإذا كان اختبار أحد أعضاء الفريق إيجابياً، فيجب عزله ويجب اختبار الأشخاص الذين خالطوه، لكن وضع الفريق بأكمله في الحجر الصحي لن يكون تلقائياً.

في إسبانيا، اتفقت رابطة الدوري والاتحاد الإسباني على معاودة التمارين للأندية المحترفة. وبحسب التقارير الصحافية، سيتيح بروتوكول العودة التدريجية الفرصة لإجراء اختبارات للوقوف على سلامة اللاعبين والطواقم من فيروس كورونا، ومن ثم الانتقال التدريجي من التمارين الفردية إلى الجماعية.

وأفاد مصدر في «لا ليغا» وكالة فرانس برس أن الرابطة «تعمل مع الخدمات الطبية لبدء الاختبارات في 28 (نيسان/أبريل)»، مؤكداً صحة تصريح أدلى به رئيس رابطة أطباء فرق كرة القدم في إسبانيا، رافاييل رامـوس، لراديـو «كوبـي». وتوقّع رامـوس بدء الاختبارات في 28 أو 29 نيسان/أبريل، على أن تكون بعدها منتظمة كل ثلاثة أو أربعة أيام.

وبعد التمارين الفردية، سيسمح بالتمارين الجماعية لكن بمجموعات صغيرة، وذلك ضمن قيود، بينها عدم تشارك اللاعبين لعبوات المياه،

> **في إنكلترا وإيطاليا، لا يوجد تاريخ محدّد لاستئناف الدوري**

والالتزام بوضع الأقنعة والقفازات لدى الوصول إلى مراكز التمارين.

أما مرحلة العودة إلى التمارين الجماعية، فتفرض إبقاء اللاعبين معاً في فندق أو في مركز التدريب، وإذا تم الكشف عن حالة إصابة بالفيروس، فيعزل اللاعب المعني ويخضع أعضاء الفريق الذين كانوا على احتكاك به، للفحص. ويأمل الكثيرون أن يكون الرابع من أيار/مايو موعد عودة جميع اللاعبين إلى أنديتهم، قبل استئناف محتمل للدوري في أواخر أيار/مايو أو أوائل حزيران/يونيو.

لكن حتى الآن، لم يتم الإعلان رسمياً عن أي تواريخ، في وقت حذّر وزير الرياضة والثقافة خوسيه مانويل رودريغيز أوريبيس من أن أي استئناف سيكون خاضعاً أولاً لموافقة السلطات الصحية.

العودة إلى التمارين على ثلاث دفعات

في إيطاليا التي تُعد البلد الأوروبي الأكثر تضرراً بالوباء من حيث عدد الوفيات، يتم التحضير أيضاً لعودة الدوري. وعلى الرغم من أنه لم يتم تحديد أي موعد للاستئناف، فقد قدّم الاتحاد المحلي للعبة بروتوكولاً صحياً للحكومة. يوفر هذا البرنامج، قبل ثلاثة أو أربعة أيام من الاستئناف، أول دفعة من الاختبارات للاعبين، بينها قياس درجة الحرارة، الاختبار السريع من أجل الكشف عن فيروس كورونا مع تكراره بعد 24 ساعة، اختبار مصلي (إن وجد) وفحص الدم. يجب أن تُسفِر النتائج عن إمكانية إنشاء ثلاث مجموعات فرعية، سواء أكان الشخص مصاباً أم لا، ووفقاً لقوة الأعراض. فأولئك الذين يعانون من أعراض مؤكدة على سبيل المثال، سيخضعون لفحوص إضافية (مثل فحص الموجات فوق الصوتية للقلب، وفحص مجهود).

بالنسبة إلى البقية، كما هو الحال في إسبانيا، تستأنف مرحلة التمارين على ثلاث دفعات، حيث يتوجب أن تكون المرافق كافة (الملاعب والقاعات الرياضية والمطاعم والغرف...) في المركز الرياضي نفسه أو على مقربة منه، مع إجراء عمليات تعقيم بشكل منتظم.

في إنكلترا، لا يوجد تاريخ محدّد أو حتى تاريخ مستهدف لاستئناف الدوري الممتاز، لكن تم التطرق إلى عدة تدابير مختلفة لجعل العودة إلى الملاعب ممكنة: مباريات خلف أبواب موصدة بدون جمهور، أو حتى إقامة المباريات على ملاعب الكثيرون أن يكون الرابع من أيار/مايو موعد عودة جميع اللاعبين إلى أنديتهم، قبل استئناف محتمل للدوري في أواخر أيار/مايو أو أوائل

150 مليون دولار من الفيفا للاتحادات الوطنية

أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، أمس الجمعة، أنه سيبدأ في الأيام المقبلة دفع نحو 150 مليون دولار الى الاتحادات الوطنية، هي عبارة عن دفعات مستحقة سيتم تسديدها بشكل مبكر، لمواجهة تبعات أزمة فيروس كورونا المستجد. وكان رئيس الاتحاد السويسري جاني إنفانتينو قد أكد مطلع نيسان/أبريل، في رسالة الى الاتحادات الـ211 المنضوية إلى عضوية الفيفا، أن الأخير سيدفع مبكراً هذا العام مستحقات عائدة لها ضمن برنامج «فورورد».

وأوضح الاتحاد الدولي الذي يتخذ من مدينة زوريخ السويسرية مقراً له، في بيان، أنه «سيفرج عن كل التمويل التشغيلي المستحق للاتحادات الأعضاء عن العامين 2019 و2020 في الأيام المقبلة، كخطوة أولى من أجل مساعدة مجتمع كرة القدم الذي تأثر بجائحة كورونا». وأشار «يعني هذا الإجراء أن مبلغاً إجمالياً يناهز 150 مليون دولار سيوزع على الاتحادات الوطنية الـ211».

ونقل بيان الفيفا عن رئيس الاتحاد جياني انفانتينو قوله «تسبّبت الجائحة في تحديات غير مسبوقة لكل مجتمع كرة القدم، وبصفته الهيئة العالمية الناظمة (للعبة)، من واجب الفيفا أن يكون حاضراً لمساعدة من لديهم حاجات ضرورية».

وأشار الى أن هذه المساعدة «تبدأ بتوفير مساعدة مالية فورية لاتحاداتنا الأعضاء»، موضحاً أن ذلك «هو خطوة أولى من خطة مساعدة مالية بعيدة المدى نعمل على إعدادها للتعامل مع حال الطوارئ في كل مجتمع كرة القدم». وشدد إنفانتينو على أن الفيفا وشركاءه يقومون «بتقييم الخسائر وإعداد الوسائل المناسبة والفاعلة لتطبيق المراحل الأخرى من هذه الخطة».

وكان الفيفا قد أعلن في وقت سابق أنه في إطار برنامج «فورورد»، «سيتم تسديد الدفعة الثانية المستحقة من التكاليف التشغيلية للاتحادات الوطنية، والمقررة في وقت لاحق هذا العام، بشكل مسبق». وأطلق إنفانتينو هذا البرنامج في 2016، العام الذي تولى في مطلعه رئاسة الفيفا، وهو يلحظ مساعدات لكل الاتحادات الوطنية يصل مجموعها الى نحو 1,6 مليار دولار في الفترة بين العامين 2019 و2022، في إطار برنامج لتنمية اللعبة في مختلف دول العالم. وأعاد الفيفا في بيان تأكيد ما أدلى به إنفانتينو سابقاً، لجهة إعفاء الاتحادات من ضرورة تحقيق المعايير الإضافية المطلوبة لعامي 2019 و2020 (للاستفادة من البرنامج)، من أجل دفع كامل المبلغ المستحق لها. وأعرب الاتحاد الدولي عن أمله في أن تتيح هذه المساعدة المالية الفورية للاتحادات الوطنية «الحد من تأثير كورونا»، ولا سيما إتاحة «الوفاء بالتزامات مالية أو تشغيلية حيال موظفيها أو طرف ثالث».

أطلق إنفانتينو برنامج «فورورد» عام 2016 وهو يلحظ مساعدات لكل الاتحادات الوطنية

سيرة غربيّة (ناقصة) عن محمد بن سلمان

أسعد أبو خليك *

يستحوذ شخص محمد بن سلمان على اهتمام حكومات وإعلام الغرب. فالرجل خالف المألوف في تسلسل السلطة في السعوديّة، إن لناحية إهمال تقليد الوراثة حسب السن، أو لناحية المجاهرة بالموقف الحقيقي (والتاريخي) لآل سعود إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وموقف محمد بن سلمان من الصراع مع إسرائيل ـ أو حياده نحو الصراع، لا بل انحيازه لإسرائيل ـ هو مكمن الإغراء في شخصيّته بالنسبة إلى حكومات وصحافة الغرب. وقد كانت الكتابات عنه قبل اغتيال وتقطيع جمال خاشقجي تبجيليّة تبخيريّة بالخالص. كلّ الكتّاب والخبراء الصهاينة تلقّوا دعوات للقائه، وعادوا ـ مثل دنيس روس ـ بكتابات تدعو دول الغرب إلى مؤازرته (تبيّن، في حالة دنيس روس، على الأقل، أنه تلقّى 10 آلاف دولار من ممول يميني مرتبط بدول الخليج، كي يكتب مقالات في مديح النظامين السعودي والإماراتي، بحسب تقرير لـ«ديلي بيست»)، توماس فريدمان هرع للقائه، وجعل شخص محمد بن سلمان تجسيداً لـ«الربيع العربي».

لقد صدر حديثاً كتابٌ لبن هبرد عن محمد بن سلمان (اسم الكتاب هو الأسم المختصر للرجل بالإنكليزية، أي «إم بي إس: صعود محمد بن سلمان إلى السلطة»). والكتاب يسدّ ثغرة في المكتبة، حيث يتعطّش كثيرون في الشرق والغرب لمعرفة المزيد عن الرجل الغامض، والذي داس على أعمام وأولاد عم، كي يصبح وريث العرش السعودي. هبرد هو مسؤول مكتب بيروت في جريدة «نيويورك تايمز»، وهو من قلّة بين المراسلين الغربيّين الذين يلمّون باللغة العربيّة، ويستطيع أن يتحدّث بها. وقد زارَ المملكة مرّات عدّة، حيث جال في مناطقها وكتب عن أحوالها. لكن هبرد، كما تتوقّع من المراسلين الغربيّين في هذه الحقبة، لا يحيد قيد أنملة عن التوجّه العام للإمبراطورية الأميركيّة ومصالحها الدعائيّة. وكتاباته، طبعاً، تكرّر لوازم الانحياز الصهيوني الذي نتوقّعه من مراسلي صحف الغرب. الصحافة الغربيّة تغيّرت كثيراً، وصحافة بريطانيا (أو فرنسا) التي كانت مغايرة للصحافة الأميركيّة، أصبحت تكراراً رتيباً للصحافة الصهيونية الأميركية. طبقة المراسلين الأوروبيّين تغيّرت عمّا كانت عليه قبل عقدَين، أو أكثر من الزمن: هؤلاء الخبراء الذين كانوا يغطّون منطقتنا ويتعاطفون مع قضايا شعبها ويناهضون الصهيونيّة أصبحوا جزءاً من تاريخ مضى.

وعلمتُ من صحافيّين مرّوا في مسار مقابلات وظيفية في «نيويورك تايمز»، أنهم يخضعون لفحوصات في مواقفهم من إسرائيل في بداية المقابلة. هل هناك موظف أو موظفة عربية واحدة في أي وسيلة إعلاميّة غربيّة ممن يجاهر بتأييد مقاومة إسرائيل ـ ولو بالورود؟ لا، وهناك من كان يجاهر بتأييد المقاومة، ثم يصبح صامتاً أبكم بعد حصوله (أو حصولها) على وظيفة في وسيلة إعلام غربية. أو عربية لا فرق هذه الأيّام ـ أو في منظمة من منظمات «إن جي أو». العمل في إعلام ومنظمات الغرب، هو مثل الانضواء في صفوف حزب سياسي.

يفصح بن هبرد عن أهوائه السياسية نحو الشرق الأوسط، من خلال تعاطيه مع موضوع حزب الله في الكتاب. يقول عن الحزب إنه «يستعمل نفوذه لتهديد إسرائيل» (ص. 178). احتلّت إسرائيل لبنان، منذ بداية الحرب الأهليّة حتى عام 2000، وهي لم تتوقّف عن قصف لبنان واجتياحه بين الخمسينيّات وعام 2000، لكنّ المراسل الغربي يرى أنّ حزب الله (الذي لم يكن موجوداً قبل اجتياح 1982)، هو الذي يزعج إسرائيل فيما الدولة المحتلّة كانت تحتل لبنان بهدوء وبودّ! ليس حزب الله في نظر هبرد إلا مبلشيا «تهدّد إسرائيل» (ص. 180). أي أنّ المراسل الغربي يتّهم الشعب الواقع تحت الاحتلال بتهديد المحتل. بهذه العيون، يرى المراسل الغربي معاناتنا.

ليس من جديد في هذا الكتاب عن السعوديّة. الكتاب يتضمّن معلومات سبق أن نُشرت في الإعلام الغربي (وبعضها بقلم الكاتب في «نيويورك تايمز»). ويضيف الكتاب تفاصيل و«حواديت» جديدة مبنيّة على مصادر ملكيّة سعوديّة أو مصادر ديبلوماسية غربيّة وشرق أوسطيّة (هل يكون وصف «الشرق أوسطيّة» دائماً حجاباً لمصادر إسرائيليّة؟). المذهل أنّ الكاتب الذي يستطيع أن يقرأ العربية لم يكلّف نفسه عناء مراجعة المراجع العربية المنشورة عن السعودية، أو مطالعة أدب المعارضة السعودية الغزير (يستشهد الكاتب بكتاب وحيد لمضاوي الرشيد، وهو منشور بالإنكليزيّة). في هذا، لا يختلف عن باقي المراسلين غير الملمّين بالعربية. أسوأ من ذلك، استشهد المؤلّف بكتاب «السعوديّون» للأميركية ساندرا ماكي، والذي صدر في عام 1987. وماكي هذه، كانت زوجة طبيب أميركي عمل في السعودية، وسكنت في مكان مخصّص للأجانب، لكنّها لم تتورّع عن نشر كتاب تحاول أن تظهر فيه كخبيرة في شؤون العالم العربي. لا، بل هي تعطي أحكاماً عن اللغة العربية وهي لا تعرفها. والكتاب مليء بالتعميمات والتنميطات العنصريّة عن الشعب في السعودية. هي تقول في كتابها إنّ لعاب النساء السعوديات يسيل وهنّ يأكلن (ص. 154)، وإن «العلم فشل في اختراق عقول الرجال السعوديّين» (ص. 77) وإن الرجال والنساء في المملكة، يمارسون الجنس من دون أن يخلعوا ثيابهم (ص. 193). عندما صدر الكتاب في الثمانينيّات، أذهلني عندما قرأته وبحثتُ (قبل زمن الإنترنت) عن رقم هاتف زوجها، إلى أن حظيت برقم هاتف منزلها. اتصلتُ بها وقلتُ لها: أتدرين أنّ كتابك يزخر بالعنصريّة والتعميمات الجاهلة عن الشعب في المملكة؟ فما كان منها إلا أن قالت لي محتجّة: أنا أؤيّد العرب ضد إسرائيل. قلتُ لها: تأييدك لا يهمّني، ثم سألتها: أريد أن أستفسر منك عن مسألة واحدة فقط. لنفترض أنّ الرجال والنساء في السعودية لا يخلعون ثيابهم عندما يمارسون الجنس. كيف لكِ أنت التي عشت في مجمّع منعزل للأميركيين، وأنتِ لا تتكلّمين العربيّة، أن تعرفي ذلك؟ قالت، بالحرف: الكل يعرف ذلك. عندها قلتُ لها: الآن أدركت مستوى أبحاثك في دراسات الشرق الأوسط. وأنهيتُ الحديث. (بيع من الكتاب الكثير، وأصبحت حضرتها خبيرة في شؤون الشرق الأوسط لشبكة «سي إن إن»، كما أنها كتبت كتاباً عن لبنان، من دون أن تزوره، لكنّها قالت إنها رأته من الحدود السورية). هذا الكتاب عن السعودية لماكي يستشهد به بن هبرد في كتابه، فيما يهمل كتباً مرجعيّة عن السعودية، بالعربية أو بغيرها. لكن هذا نتاج شخصيّة المراسل الغربي الجديد في منطقتنا، إذ لم تعد دراسة الشرق الأوسط ولغاته، من شروط العمل فيه. معظم المراسلين والمراسلات أتوا من خلفيّة صحافية لا علاقة لها البتّة بالشرق الوسط، أو حتى بالسياسة الخارجية (بعضهم كان يغطّي قسم الجريمة في نيويورك. وتغطية الجرائم في نيويورك تؤهّل المراسلين لتغطية الشرق الأوسط في عرف عنصريّي الإعلام الغربي).

هناك مشاكل كثيرة في الكتاب. أولاً، يجهل الكاتب موقع الملك سلمان في سلّم العائلة الحاكمة قبل تبوّئه العرش (ص. 20). سلمان كان دائماً أميراً بارزاً في التراتبية الحاكمة، كما أنه شكّل واحداً من السديريّين السبعة (لم يذكر المؤلّف ذلك). والمؤلّف اعتبر أنّ عدم تسلّم الأمير سلمان وزارة الدفاع، كان دليلاً على بعده عن العرش وعلى محدوديّة دوره في داخل العائلة، وهذا غير صحيح طبعاً. سلمان هو الذي أراد أن يكون أمير الرياض، بدلاً من تسلّم وزارة، والموقع أعطاه سلطة كبيرة في الحكم، وحتى في داخل العائلة حيث مارس دور المعالِج وضابط الإيقاع (أضيفت إلى مسؤوليّاته إدارة عائلة الحريري، بعد اغتيال رفيق الحريري، وهو الذي انتقى سعد علي أخيه بهاء). والسفير الأميركي الأسبق في الرياض، تشارز فريمان، أخبرني أنّ سلمان كان دائماً يتعاطى مع زوّاره على أنه الملك المُنتظر.

ثانياً، إنّ سيرة هبرد اعتذاريّة وغير نقديّة في مواقع مختلفة. هو يقول إن محمد بن سلمان عازم على منح الشعب السعوي «مستقبلاً مزدهراً ومُشرقاً» (ص. 13). هل يمكن تصوّر ردود الفعل لو أنّ الكاتب قال هذا الكلام عن حاكم مستبد، لا يوالي الحكومة الأميركية وحكومة العدوّ الإسرائيلي؟ محمد بن سلمان لم يُقدِم، كما نعلم اليوم، على انتهاج بعض الإصلاحات الاجتماعيّة (التي نقلت السعوديّة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، بالمقارنة مع معظم الدول العربيّة)، إلا بناء على اقتراحات شركات العلاقات العامّة والاستشارات الغربية. هذه الاستشارات (وهناك وصف لها ولدورها في الكتاب) تنطلق من منظور مصلحة النظام وليس من منظور مصلحة الشعب. وتنطلق الاستشارات الغربية من نظرة أنّ بعض الإصلاحات الاجتماعية، المتعلّقة بالمرأة، ترضي الرأي العام الغربي وتساهم في تصوير محمد بن سلمان كإصلاحي حقيقي. كما أنّ هذه الإصلاحات تفيد في تبديد صورة الإسلام الوهّابي، التي ارتبطت بالمملكة بعد تفجيرات 11 أيلول. والإصلاحات هذه كانت أيضاً محسوبة، لكسب تأييد في أوساط الشباب السعودي لمسيرة وصعود ابن سلمان.

ويرى هبرد النظام السعودي كضحيّة لتصدير الثورة الإيرانية، بحسب الكليشيه الغربي المعروف، من دون ذكر أن هذا النظام، الذي كان على حلف وثيق مع نظام الشاه بالرغم من تحالف الأخير مع إسرائيل، هو الذي بادر بتوجيه العداء نحو النظام الإيراني، وموّل ودعم حرب صدّام ضد إيران على مدى سنوات طويلة. ورواية هبرد عن إقصاء محمد بن نايف تنقل انحيازاً لفريق محمد بن سلمان (الذي يعمل عن قرب مع الإعلام الغربي لتحسين صورة ولي العهد)، فهو ينقل الخبر عن إدمان محمد بن نايف على الأدوية المهدِّئة، كما ينقل خبراً آخر عن علاقات مثليّة له. لكن، ما علاقة العلاقات المثليّة في الموضوع، إلّا إذا كان هبرد يريد أن يعكس هوموفوبيا فريق ولي العهد. وليس صحيحاً أنّ محمد بن نايف كان يُعتبر «بطلاً» في نظر سكان المملكة، لأنّ نايف بن عبد العزيز ومحمد بن نايف، كانا مكروهَيْن من قبل الشعب السعودي لارتباط وزارة الداخلية بالقمع والتشديد والتعذيب والتزمّت. لكن منهج السيرة يعاني، أكثر ما يعاني، من الوسط الذي يعتمد المراسل عليه في تجميع معلوماته. هو يتحدّث فقط مع أفراد في حاشية الحاكم، أو مع أفراد سعوديّين مرتبطين بالحاكم، أو مع حكومات الغرب وإسرائيل المتعاونة مع الحاكم. وهذا النطاق الضيّق في مراجعه، ينعكس في تغطية لطيفة للرجل الذي ارتبط اسمه بالحرب الوحشيّة في اليمن، وبخطف سعد الحريري وبقتل وتقطيع خاشقجي.

ثالثاً، في ما يتعلّق بالتاريخ العريق للمملكة في تصدير أدب الكراهية والتعصّب والميسوجينيّة، يذكر أنه لم يسمع إهانات لليهود (والمسيحيّين في المملكة (مع أنّ الإهانات لليهود لا تزال ترد في الإعلام السعودي، كما أنّ الكتب المُقرّرة في مدارس المملكة لا تزال تعتمد على بثّ الكراهية ضد اليهود والمسيحيّين والشيعة والنساء والمثليّين والمرتدّين، وفق دراسة مفصّلة للمنظّمة الأميركية الصهيونيّة، «إيديإل»)، مع أن الكونغرس الأميركي شكّل لجنة خاصّة في عام 2019، لمراقبة كل كتب المملكة لتوثيق وتمحيص آثار الكراهية فيها (طبعاً، عليك أن تكون دولة مُستعمَرة كي تقبل بهذه الإهانة لسيادتك، لكن السيطرة الأميركية في السعودية هي بمثابة الإهانة اليوميّة لأي دولة استعماريّة غابرة). وكتُب الكراهية المدرسيّة حظيت برضى «داعش» الذي اعتمدها رسمياً في مدارسه. لاحظ هبرد، وبصورة عابرة، إهانات للشيعة، لكنّه خفّف من وطأتها عبر القول التسويغي بأن العداء للشيعة هو «لأسباب أيديولوجية وجزء من التنابذ مع إيران» (ص. 62). لو أنّ كاتباً كتب أنّ العداء لليهود هو فقط «لأسباب أيديولوجية وجزء من التنابذ مع إسرائيل» لطُرد من عمله في «نيويورك تايمز» على الفور، لأنه خفّف من وطأة وخطورة معاداة السامية. لا يقبل الإعلام الغربي ذريعة أنّ بوادر العداء العربي لليهود ينطلق من العداء لإسرائيل (طبعاً، لا يجب أن ينعكس العداء العربي لليهود على أي عداء لليهود، كيهود).

رابعاً، يدقّق هبرد في دور الشركات الاستشارية الغربية وشركات العلاقات العامّة في حكم آل سعود (كما هي تلعب الدور نفسه في حكم الإمارات، وحتى البلد المنكوب لبنان، بات يستعين بالشركات الاستشارية الغربية)، لكنّ نظرته إلى تلك الشركات مضحكة في دعائيّتها. هو يقول، مثلاً، إنّ الاستشاريّين الغربيّين «يقدّرون الدقة في المواعيد والشفافية والديموقراطية والأسواق المفتوحة» (ص. 74). ليس هناك من صحة في هذه الأوصاف، إلّا أنّ الشركات تحرص على الأسواق الحرّة التي تغزوها في دول العالم الثالث. لكن أن يقول إنّ تلك الشركات تحرص على الديموقراطية والشفافية، يُطرح السؤال البديهي: إذا كان ذلك صحيحاً فما هي فاعلة في السعودية وفي كل الدول الاستبداديّة العربية؟ هذه شركات كانت ستقدّم خدمات لهتلر لو عاد ذلك عليها بالفائدة. (وبالفعل، عملت شركة «آي بي إم» الأميركية مع نظام هتلر (راجع كتاب «آي بي إم والهولوكست»). والشركات التي يتحدّث عنها هبرد هي أبعد ما تكون عن الشفافية (مثل «مكنزي»).

خامساً، تماثل روايته عن قتل جمال خاشقجي روايات الإعلام الغربي التجييليّة عنه. هو يعترف في الكتاب بأنّ خاشقجي كان قريباً من المخابرات السعودية (وأنه ربما قام بمهام لصالحها) وأنه عمل دعائيّاً لعدد من الأمراء، لكنّه يعتبر أنه كان داعية ديموقراطياً، فقط لأنّه زعم ذلك في آخر عام من حياته (مُعيب أن يقوم فريق في المعارضة السعودية الجريئة بإطلاق اسم خاشقجي على أكاديميّة تواصلية للمعارضة). وقد صارحتُ رعاتها بأنه لا يمكن لي المشاركة في أكاديمية تحمل اسم جمال خاشقجي، أين كانت دعوات خاشقجي الديموقراطيّة في السنوات والعقود الذي عمل فيها دعائيّاً لصالح النظام وحروبه وتعصبه وكراهيته؟ ومن الواضح أنّ المؤلّف لم يقرأ مقالات خاشقجي، إلا في صحيفة «واشنطن بوست» (والتي كانت تشارك في كتابتها مستشارة أميركية قريبة من النظام القطري). أكثر من ذلك، يكشف لنا هبرد عن خاشقجي (وهو عرفه عن كثب) أنه كان يُجري مقابلات تبجيليّة مقابل أجر مرتفع: تلقّى مبلغ مئة ألف دولار عن مقابلة تبجيليّة أجراها مع رئيس وزراء ماليزيا، مثلاً (ص. 84). وقد بلغ نشاط هبرد الدعائي لصالح خاشقجي أوجه في وصفه لجريدة خالد بن سلطان، «الحياة»، بأنّها «جريدة عربيّة دوليّة مقرّها لندن».

سادساً، يزعم هبرد، خلافاً للحقائق والتاريخ الجاري، أنّ الحوثيّين هم الذين بدأوا حرب اليمن لا النظام السعودي (ص. 96)، وهو يعتبر أنّ المؤامرة الأميركية ـ السعودية بتنصيب دميتهم، عبد ربه منصور هادي، بأنه كان بناء على خطّة «للحفاظ على تماسك اليمن». وهبرد ينطق في مؤازرة الإمبراطورية الأميركية، من دون أن يلاحظ ذلك. هو، مثلاً، يذكر أنّ التكنولوجيا الحديثة منحت «الحكومات التسلّطية من روسيا إلى الصين وسائل جديدة للتلصّص على حياة المواطنين» (ص. 144). كيف يمكن لأي كان، بعد نشر وثائق إدوار سنودن التي كشفت عن الدور الأميركي التوتاليتاري العالمي في خرق الحياة والحقوق الشخصية للأفراد حول العالم، أن يتجاهل هذا الدور، الذي يفوق التجسّس من قبل أي دولة في التاريخ؟ تقوم «وكالة الأمن القومي» التجسّسية ببناء أكبر مخزون للحواسيب في ولاية يوتا، فقط من أجل تخزين الكم الهائل من المعلومات التي تحصدها، على مدار الساعة، من مئات الملايين من الأفراد حول العالم.

وهناك فصل خاص باعتقال الحريري، يتضمّن تفاصيل جديدة مشوّقة. نعلم مثلاً، أنّ الحريري وفريقه في بيروت، كانوا يتبادلون إشارات سريّة خاصّة وأنّ الحريري نزع شارة صورة والده عن ياقته، وشرب الكثير من الماء، في إشارات واضحة إلى بيروت في مقابلته مع بولا يعقوبيان. والأخيرة تهنئ ذكاءنا وتكذب علينا، للمرّة الثالثة، إذ أنها تزعم في روايتها للمؤلّف أنها فوجئت بأنّ المقابلة لم تكن في منزل الحريري (ص. 184)، ويذكر القراء كيف أنّ يعقوبيان عادت من المقابلة، من الرياض إلى بيروت، لتشكر من المطار («مملكة الخير» ولتكرّر، أكثر من مرّة، أنّ المقابلة كانت «ببيته، والله ببيته»). وفي الكتاب، تصوّر نفسها على أنها صُدمت لحالة الحريري فيما هي عادت لتبشّر الناس بأنّه حرّ طليق. لكنّ مصداقيتها باتت مدنيّة إلى درجة أنّ شهاداتها المختلفة هذه لن تفاجئ أحداً. لكن المؤلّف، وهنا يظهر كسله، لم يكلّف نفسه عناء التدقيق في دورها وفي روايتها كي يتأكد من صحتها. لكنه، مثل كلّ المراسلين والمراسلات الغربيّين، يثقون كل الثقة بالبيمينيّين الرجعيّين، وبعض اليساريّين في بلادنا، من الذين يناصبون العداء لحزب الله والذين لا يعادون الحروب الأميركية (وهو حرص على ذكر عدائها لحزب الله، من باب تلميع صورتها في نظر القارئ الغربي). تكفي مواقفهم هذه، لكي ينالوا ثقة الرجل الأبيض. لكنّ شهادة يعقوبيان ترمي شكوكاً حول مصداقيّة المؤلّف، الذي لم يمحّص في ما روته له.

هذا كتاب يتضمّن معلومات، لكن غير كاملة، عن بروز وصعود محمد بن سلمان. لكننا، حتى بعد قراءته، لم نستطع أن نكتشف سرّ محمد بن سلمان، وقدرته على الانقلاب على أعمامه وأولاد عمومته والصعود السريع نحو العرش. كيف استطاع أن ينسف كلّ تقاليد وأساليب الحكم وإدارة العائلة المالكة؟ يحاول هبرد أن يجيب، لكنّ الرواية تظلّ ناقصة، وتعاني من الانحياز والجهل الفظيعيْن، اللذين يطبعان أعمال المراسلات والمراسلين الغربيين في بلادنا. هؤلاء أقرب إلى العمل الدعائي، منه إلى العمل الصحافي المهني. مَن قال إن عوني الكعكي ظاهرة لبنانيّة محليّة؟

* كاتب عربي (حسابه على «تويتر» @asadabukhalil)

> يفصح بن هبرد عن أهوائه السياسية نحو الشرق الأوسط من خلال تعاطيه مع موضوع حزب الله في الكتاب

(أرشيف)

من دروس تجربة الاحتجاج الشعبي

سعد الله مزرعاني *

اختبرت المنطقة العربية محاولات تغيير باحتجاج شعبي، صاخب وغير مسبوق، في أكثر من بلد عربي، في مشرق المنطقة ومغربها. آخر المحاولات حصل في كل من السودان والجزائر، ويمكن إضافة لبنان إلى المحاولتَين الأخيرتين. لا يتّسع المجال، هنا، للذهاب عميقاً في تناول كلّ تلك المحاولات، قديمها والجديد، بيد أنّه لا يمكن، في المقابل، تجاهل الأساسي من خلاصاتها، ودروسها في التعامل مع الحالات المستمرة والمتوقعة، ومنها الحالة اللبنانية.

سادت بشأن الاحتجاجات الواسعة والهائلة، التي اندلعت ابتداءً من تونس وصولاً إلى مصر وسواها، نظريتان مبالغ بهما: الأولى، تقدّس الحدث تحت عنوان «الربيع العربي»، وتعتبره مساراً ينبغي تعميمه في معظم البلدان والحالات. والثانية، تشيطن تلك الاحتجاجات، وترى فيها عملاً تخريبياً مدّمراً، للإجهاز على كل ما تبقى من قوى مقاومة للمشاريع الأميركية والصهيونية والرجعية في المنطقة. تعاظم هذا التقييم، خصوصاً، بعد انطلاق الاحتجاجات في سوريا، في آذار من عام 2011، وقبلها في ليبيا، في تاريخ ليس ببعيد. النظريتان اتّسمتا بالتناول الجزئي والذاتي، ففي حين رحّبت السلطة السورية وحلفاؤها بما جرى في تونس ومصر، رفضت، بالمطلق، الاحتجاجات ضد سلطة العقيد معمّر القذافي في ليبيا. حصل عكس ذلك تماماً بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، التي أزعجها كثيراً الحدثان التونسي والمصري، بينما أطلقت أبواق ترحيبها بالاحتجاجات الليبية والسورية، محرّضة على التدخّل المباشر في الأزمة السورية، الأمر الذي حصل، فعلاً، على النحو المعروف طيلة سنوات الأزمة وحتى يومنا هذا.

رغم التباين الهائل اجتمع الفريقان، أيضاً، على اختصار الاحتجاجات بنتائجها، وبانعكاساتها على لوحة الصراع العام في المنطقة، وعلى السلطة نفسها في البلدان المعنيّة أو المتصارعة. لكنّهما افترقا بالكامل بشأن الدورين، المحلّي والخارجي في الاحتجاجات. ذلك أن الفريق المرحّب بالاحتجاجات حاول (تبعاً للبلد المعني) حصر أسبابها بالعامل الداخلي فحسب، بينما ركّز الفريق الثاني على الدور الخارجي، بوصفه قوة التحريض والتحريك والاستثمار الحاسمة.

الواقع أنّ كلا الفريقين تعامل، أكثر مع النتائج، دون الأسباب. مقياس الحكم تركّز على مآلات الأمور والطرف المستفيد في نهاية المطاف. هكذا، فإنّ الحكم تبدّل، غالباً، بحسب المصلحة، ولو انطوى الأمر على تناقضات فاضحة، لجهة أنّ الدول الأكثر ترحيباً بالاحتجاجات عموماً، كانت دولاً محافظة متشدّدة ضد وجود أي رأي آخر، فضلاً عن افتقادها لمجرّد وجود الدساتير، حيث يختصر القرار فيها بإرادة ملكية «سامية»!

لم يتح لوجهة نظر موضوعية، بشأن الانتفاضات، أن تحجز مكاناً ملحوظاً في مجرى التطورات. الواقع أنّ التغيير باتجاه العدالة والحرية وحقوق الإنسان، كان حاجة ملحّة وشاملة، خصوصاً في البلدان التي ظلّت نسبياً بعيدة عن الاحتجاجات المباشرة. لكن، أيضاً، الدور الخارجي كان كبيراً وخطيراً. وهو تجلّى أكثر ما تجلى، في تقرير كامل النتائج السلبية التي انتهت إليها «الثورات»، والتي ما زالت ارتداداتها مستمرّة في تخريب بلدان بكاملها: ليبيا وسوريا بالدرجة الأولى...

ما يجب التوقف عنده، هو أنّه قد جرت الاستفادة من دروس التجارب السابقة في الاحتجاجات المشابهة الجديدة، في كلّ من السودان والجزائر. صحيح أنّ النجاحات هنا محدودة، لكن الخسائر، أيضاً، قليلة نسبياً. نضوج الداخلي في شقّيه الموضوعي (الظروف الدافعة المشحونة بالتناقضات والانعكاسات)، والذاتي، لجهة بلورة مسار ووجهة وأولويات وإطار قيادي مناسب، هذا النضوج، ولو في حدّه الأدنى، هو أمر جوهري في التأثير بالمسارات والنتائج. لكن العامل الخارجي حاضر دائماً أيضاً: سواء، في البدايات أو في المجريات. والخارج هو، غالباً، إقليمي ودولي، بالإضافة إلى العدو الإسرائيلي الذي هو، دائماً، مراقب ومتربّص ومتدخّل للاستثمار وتحقيق المكاسب. بديهي أنّ العامل الخارجي، وخصوصاً عبر تفاعله مع قوى داخلية، سيزداد تأثيره على صعيد حسم النتائج. هذا ما حصل في مصر، التي افتقر حراكها الشعبي إلى قيادة وبرنامج ومسار تنظيمي. ما جعل «الإخوان المسلمين» يقطفون نتائج الثورة في مرحلتها الأولى، والجيش في مرحلتها الثانية، ودائماً برعاية أميركية مثابرة ومباشرة!

لا شك في أنّ لكلّ حالة ظروفها وشروطها الخاصة بها، لجهة نسبة حضور العوامل الداخلية والخارجية ومستوى تأثير كلّ منهما. هذا شأن ينطبق طبعاً على الوضع اللبناني. هو وضع معقّد، بلغت تناقضاته (بسبب النهب والفساد وسوء النظام والإدارة) مستوى غير مسبوق، مطلولاً كذلك شعبية هائلة ما لبثت أن نزلت إلى الشارع كردة فعل طبيعية، بسبب ما لحق بها من خسائر فادحة، وما يتهدّدها من مخاطر كوارثية. يأتي ذلك وسط تفاعل مجموعة من السلبيات الإضافية في الوضع اللبناني، الذي لم يُتَح له أن ينعم بالاستقرار، بسبب الخلل الجوهري القائم في منظومة حكمه، التي استقرّت على محاصصة طائفية فئوية شاملة وتابعة. عطّلت المؤسسات، وأقامت عوضاً عنها مزارع ودويلات تعتاش على حساب الدولة والمواطن. أملى ذلك أنّ التغيير في لبنان بات عملية معقّدة (وسط تدهور وانهيار مروّعَين) ينبغي أن تقترن بإعادة تأسيس شاملة، وليس بمجرّد إصلاحات جزئية، كتغيير أشخاص أو زيادة الرقابة وتحسين الأداء...

لكن في لبنان، أيضاً، تجربة مهمّة وفريدة، هي تجربة المقاومة وحضورها المنتصر في ساحة الصراع اللبناني ـ الصهيوني، وفي مشهد الصراع العام في المنطقة. هذا الأمر يضاعف من الاهتمام الخارجي بالوضع اللبناني، وهو اهتمام متأمر أميركي ـ صهيوني وعربي ملتحق، لضرب المقاومة بأي شكل ممكن، بما في ذلك عبر الأزمة الاقتصادية، وما يمكن أن يدور بشأنها من صراعات ومناورات، سعياً إلى إغراق البلاد، ومعها المقاومة، في فوضى تمنعها من الفعل والتأثير والاعتراض (خصوصاً على الخطة الأميركية ـ الصهيونية التصفوية باسم «صفقة القرن»).

في المشهد اللبناني، أيضاً، إنّ قوى منظومة المحاصصة متمرّسة وممسكة بناصية السلطة والاقتصاد والأمن والإعلام والعصبيات والعلاقات الخارجية... أما في المقابل، فقوى التغيير الجذري التقليدية القديمة، ضعيفة ومشتّتة ومأزومة في علاقتها بأكثرية اللبنانيين، وخصوصاً بالجيل الشاب منهم. بسبب ذلك، كانت القوى المبادرة للاحتجاج والمثابرة عليه قوى عفوية عموماً، دفعت بها الأزمة إلى الشارع بغير أن تمتلك الأدوات الضرورية لقيادة الاحتجاج بشكل سليم. هذه العفوية المقرونة، غالباً وبشكل غير عفوي، بأحكام مسبقة عن «خطر» التنظيم وعن البرامج وعن وحدة القيادة، هي أيضاً، إضافة إلى انعدام الخبرة والمشروع، ثمرة تدخّل مثابر من قبل قوى داخلية وخارجية لإبقاء حركة الاحتجاج قابلة للتوجيه والتوظيف في خدمة مصالح مشبوهة خارجية وداخلية.

لا يجوز أن تتجاهل القوى الوطنية، وهي قوى واسعة جداً، هذا الأمر. الحذر أكثر من ضروري، أوّله المراقبة اليقظة لحركة الأفراد والمجموعات التي تديرها قوى خارجية أو داخلية، لأهداف سياسية تتعارض مع المصلحة الشعبية والوطنية. الخروج من حالة التشتت والضعف، والتشكل في مشروع سياسي ذي أولويات وإطار وبنية قيادية، سيساعد في فضح الجهات التي تعمل بتوجيه القوى المتآمرة، وسيزيد من قدرة القوى الوطنية على ممارسة دورها الإنقاذي الوطني المنشود.

* كاتب وسياسي لبناني

الأخبار al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 01 /666314 ـ 15، 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews، @AlakhbarNews، /alakhbarnews-paper

فلسطين

حرب فتحاوية على «الشعبية»: هل تخرج الجبهة من المنظمة؟

تحرك جديد تنوي «الجبهة الشعبية» اتخاذه في مواجهة استهداف السلطة في رام الله و«الأذرع المتنفّذة في اللجنة المركزية لفتح». خطوات تصعيدية تطرح سؤالاً عن طلاق قريب بين الجبهة و«منظمة التحرير»؟

رام الله ــ الأخبار

منذ نحو سنة والسلطة الفلسطينية تشنّ حملة كبيرة على «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، المعلومات، التي حصلت عليها «الأخبار» ونشرت بعضها نهاية العام الماضي، تشير إلى «هجمة غير مسبوقة» من السلطة وأجهزتها الأمنية ضد كوادر «الشعبية»، لكن الهجمة انتقلت، كما تقول مصادر في الأخيرة، إلى «مستويات خطيرة تصل إلى حدّ التنسيق الأمني مع الاحتلال وتبادل دوري للمعلومات حول جميع القضايا التي تخصّ الجبهة سواء على مستوى بنيتها وهيكليتها التنظيمية، أو قيادتها الرديفة التي تقود التنظيم في الضفة بعد الاعتقالات الواسعة التي أقدم عليها الاحتلال بحقّ قيادات وكوادر وازنة، خاصة بعد عملية بوبين التي ألمت الاحتلال». وهو ما تربطه المصادر باعتقال القيادية البارزة في التنظيم خالدة جرار التي «دفعت ثمن معارضتها نهج أبو مازن (رئيس السلطة محمود عباس) بالاعتقال الأخير المرجّح أن يطول إلى سنوات».

التوتر بين السلطة وأذرعها الأمنية، وبين «الشعبية»، مرده إلى الدور البارز وخاصة العسكري لتنظيم الجبهة في الضفة المحتلة «وانخراطه في خطّ المقاومة مع الفصائل الأخرى في غزة ولا سيما أن كتائب أبو علي مصطفى من منظمي ومنسقي غرفة العمليات لفصائل المقاومة»، تقول المصادر، «فضلاً عن الدور السياسي المناهض لنهج السلطة الإقصائي والمنفرد في اتخاذ القرارات التي تنسحب تلقائياً على قرارات منظمة التحرير نفسها». ومنذ سنوات ورام الله تستقوي على «الشعبية» مالياً عبر حرمانها المخصّصات عبر المنظمة أكثر من مرة، إلى جانب «تجفيف الموارد المالية للجبهة، وهذا ما يفسر الحملة الواسعة لوزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية بقيادة الوزير اليميني العنصري جلعاد أردان ضد قيادات من الجبهة داخل الأرض المحتلة وخارجها».

> **مصادر «فتحاوية»: عباس وفرج قمعا الاعتراضات على السلوك ضد الجبهة**

الحصار المالي بات يطاول التنظيم في غزة حيث تمتلك «الشعبية» قاعدة جماهيرية كبيرة وتنسيقاً مع الفصائل، وهو ما يتسبب، وفق المصادر، في «المزيد من الأعباء والمعيقات على الشعبية التي تنشغل كوادرها هذه الأيام بالمساعدة في مواجهة وباء كورونا». تكمل المصادر: «الضربات المتتالية التي تلقّتها الشعبية من السلطة التي تعمل نيابة عن الاحتلال تجعل الجبهة تتراجع قليلاً عن اللغة الوحدوية المعهودة التي تتعامل بها مع فصائل المنظمة وعلى رأسها فتح، إذ اعتدنا الدعوة لوحدة الموقف الوطني في مواجهة أحداث مفصلية كصفقة القرن وإجراءات الاحتلال الأخرى».

وجراء «عدم استخلاص القيادة المتنفّذة برئاسة أبو مازن العبر والدروس، واستمرار الهجوم على الشعبية والمشاركة في الهجمة الصهيونية على كورادها ومؤسساتها، وبسبب استمرار سياسات السلطة في قطع رواتب الأسرى والشهداء والعقوبات على غزة، والكثير من ملفات الفساد، فإن الشعبية تدرس خطوات قد تكون صادمة، ضد الطبقة السياسية التي تمارس عن عمد محاولات تجويع الجبهة ولي ذراعها». تقول المصادر إن «النقاش الداخلي على مستوى قيادة الشعبية في الداخل المحتل وخارجه خلص إلى خيارات تهدف إلى تعزيز وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وإعادة بناء مؤسسات المنظمة بصفتها بيتاً وطنياً جامعاً، وتخليصها من مختطفيها... وصولاً إلى مجلس وطني توحيدي منتخب وجديد».

وعن الخطوات العملية ثمة مقترحات لقطع العلاقات مع قيادة «فتح» وخصوصاً «القيادات الموتورة المتنفّذة والفاسدة المحيطة برئيس السلطة»، إضافة إلى وقف الاتصالات مع قيادة «منظمة التحرير»، وفي النتيجة التوقف عن حضور الاجتماعات التي تشارك فيها قيادة فتح». وترى «الشعبية» أنه على «بقية قوى اليسار والقوى المعارضة لنهج أبو مازن اتخاذ موقف حازم، فيما تعوّل مصادر نفسها على «عدم مساومة هذه القوى على مواقفها جراء قطع المستحقات... المواجهة تتطلب الحسم وإعلاء صوتنا على قاعدة المقاومة لا المساومة».

وتعليقاً على ما سبق، تقول مصادر داخل «فتح» إن هناك أصواتاً داخل اللجنة المركزية للحركة «عارضت السياسة الانتقامية ضد الشعبية، لكن عباس و(مدير المخابرات) ماجد فرج حسما هذا الموضوع وأسكتا الأصوات المعارضة».

مخلوف يطالب السلطات السوريّة بحماية الاقتصاد من «مجموعات كبيرة ومنظّمة»

ميلك مان: مجرمون استخدموا إنتاجنا لتهريب المخدّرات

ردّ رجل الأعمال السوري رامي مخلوف على ما نُشر في وسائل الإعلام حول قيام السلطات المصرية بتوقيف حاويات تنقل مخدّرات تمّت تعبئتها ضمن ملح خاصة بمنتج الحليب الذي تصدّره شركة «ميلك مان» المملوكة منه. وكان قد أعلن في مصر قبل عشرة أيام عن ضبط إدارة الجمارك في بورسعيد شحنة مخدّرات تمّت تعبئتها في ملح كرتونية مخصّصة لمنتجات ألبان وحليب خاصّة بشركة «ميلك مان» السورية. وقال البيان المصري الرسمي إنّ باخرة «إيجي كراون» القادمة من سوريا برسم «العبور» المباشر إلى ميناء شرق بورسعيد المصري تحمل مادة اللبن من منشأ سوري، وعند إجراءات المعاينة تبيّن وجود مادة الحشيش المخدّر بوزن قائم 4 أطنان مخبّأة داخل علب «الحليب» بتقفيل المصنع، حسب وسائل الإعلام المصرية، التي أشارت إلى أنّ الوجهة الفعلية لهذه الشحنة كانت ليبيا. ولّما كانت شركة «ميلك مان» تملكها شركة يتولّى رجل الأعمال السوري رامي مخلوف إدارتها، فقد صدر عنه بيان توضيحي جاء فيه: «أعلنت السلطات المصرية منذ أيام عن ضبط شحنة كبيرة من المخدّرات المعبّأة بعلب حليب تحمل علامة تجارية باسم «ميلك مان» خاصّة بشركة تعود لنا، وهي تعمل في مجال شراء الحليب من المزارعين مربّي الأبقار لإعادة تصنيعه وتنكيهه إضافة إلى تصنيع الألبان والأجبان من مختلف الأرياف في المناطق السورية والأجبان، وبالتالي إعطاء قيمة مضافة كبيرة تمكّن الشركة من تسويق منتجاتها بشكل جيّد، خصوصاً أن المشكلة الرئيسية التي تواجه مربّي الأبقار هي في تصريف منتجاتهم. وإن شركتنا توفّر لهؤلاء المربّين استقراراً بضمان شراء الحليب منهم، ضمن برنامج تنموي - إنساني هدفه مساعدة شريحة كبيرة من المواطنين السوريين بتأمين سبل العيش الكريم لهم».

واستنكر مخلوف لجوء تجّار مخدرات إلى استخدام منتجات تحمل اسم شركته بهذه الأعمال وقال: «إن من يشوّه هذا العمل التنمويّ من خلال تفريغ هذه المنتجات وتعبئتها بالمواد المخدّرة هو جبان حقير يحمل قمّة الإساءة لعملنا وشركتنا». وطالب مخلوف الجهات المعنيّة في سوريا بـ«أن تضع حدّاً لمثل هذه الممارسات في البلاد وبأن تلاحق من يصنع ويتاجر بهذه المواد المخدّرة المخرّبة لعقولنا والمؤذية لأولادنا». ولفت مخلوف إلى أنّ المجموعة المسؤولة عن هذه الأعمال الدنيئة تعمل على إنتاج هذه المواد وبهذه الكميات، من خلال نفوذ وقدرات كبيرة. لأنّه لا يمكن إنتاج هذه الكمّيات في دكاكين صغيرة بل تحتاج إلى أماكن كبيرة وتمويلات ضخمة وقدرات عالية من عمّال وآلات وأسطول نقل. وتابع «إن هذه الأعمال تترك آثاراً سلبية كبيرة على اقتصاد البلاد، كون هذه الممارسات أساءت لسمعة المنتجات السورية الصدّرة بسبب قيامهم بتهريب المواد المخدرة عن طريق المنتجات السورية ذات السمعة الجيدة والتي سيُحجم عن شرائها تجار عالميون بسبب هذه الأعمال. ما يؤدّي عملياً إلى تخريب الاقتصاد السوري بشكل مباشر».

وطالب مخلوف «الجهات المختصّة الأمنية وغيرها بأن تكشف هوية من استخدم منتجاتنا لتهريب مواد كهذه، خصوصاً أننا زوّدنا الجهات المختصّة ببعض الوثائق والمعلومات التي تفيد في هذا التحقيق». متسائلاً: «وهل اختيار منتجاتنا بالتحديد هو عمل مقصود، هدفه الإساءة إلى سمعتنا وتعطيل أعمالنا وصولاً إلى أخراجنا من سوق المنافسة».

عودة لنشاط المقاومة على حدود غزة

غزة ــ الأخبار

مع نهاية المناورة العسكرية التي أجراها «لواء المظلّيين» في جيش العدو الإسرائيلي على حدود قطاع غزة، بعثت المقاومة الفلسطينية رسالة ميدانية باستعدادها للمواجهة، بعدما فجرت عبوة ناسفة فجر أمس قرب قوة عسكرية على الحدود، في وقت عاد فيه إطلاق البالونات المتفجرة في منطقة «غلاف غزة» على نحو متقطع.

وتزامنت المناورة الإسرائيلية التي شملت كامل الحدود طوال الأسبوع الماضي مع تخوّفات إسرائيلية من عودة النشاط العسكري للمقاومة، أو استغلال الوضع الحالي الذي تسبّب به فيروس «كورونا» وحالة الطوارئ التي دخلها الجيش لتنفيذ عمليات. ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية أن مناورة «المظلّيين» تحاكي تسلّل خلية مسلّحة من غزة إلى مستوطنات الغلاف لتنفيذ هجوم داخلها خلال أزمة كورونا، ناقلة عن قائد اللواء الشمالي في «فرقة غزة»، يسرائيل شطريت، قوله: «نحن مستعدون لأي سيناريو هذه الأيام».

أثناء تنفيذ العدو للمناورة، أطلق جيشه أول من أمس النار تجاه خمسة فلسطينيين اقتربوا من المنطقة الحدودية، ما أدى إلى إصابة أحدهم بجراح طفيفة، وفق مصدر محلي. لكن السيناريو الأسوأ الذي يخشاه الاحتلال هو أن تنفذ الفصائل الفلسطينية عملية في المنطقة الحدودية «لأسر جنود أو مستوطنين بهدف مبادلتهم مع أسرى فلسطينيين»، وخاصة مع تصاعد الحديث عن واقع صعب يعيشه الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال وإهمال الإجراءات الصحية الخاصة بهم، رغم «كورونا». ومع نهاية التدريبات، فجرت المقاومة عبوة ناسفة على الشريط الحدودي الجنوبي قرب قوة عسكرية إسرائيلية، لكن لم يعلن عن وقوع إصابات في جيش الاحتلال، وهو ما عادت ونقلته وسائل إعلام عبرية قالت إن عدداً من جنود الجيش نجوا من تفجير عبوة قريبة منهم فجر الجمعة.

> **الاحتلال متخوّف من عمليّة لأسر جنود على حدود القطاع**

من جهة أخرى، لوحظ انتشار مكثف لطائرات الاستطلاع الإسرائيلية، في وقت لفتت فيه مصادر في المقاومة إلى «خشية لدى الاحتلال من عمليات إطلاق صواريخ لتوتير الأوضاع في المناطق الحدودية». وللمرة الرابعة خلال الأسبوع الماضي، أطلقت قوات الاحتلال صباح أمس قنابل الغاز المسيّل للدموع صوب المزارعين العاملين شرق محافظة خانيونس (جنوب)، وسبق ذلك بيوم توغّل آليات عسكرية إسرائيلية، صباح أول من أمس، لعشرات الأمتار شرق مدينة غزة، حيث قامت بأعمال تجريف ووضعت سواتر ترابية.

وتزامنت التحركات الإسرائيلية مع عودة جزئية لإطلاق البالونات المفخّخة تجاه «غلاف غزة»، وهو ما يرتبط بتهديدات سابقة أطلقتها فصائل المقاومة وقائد «حماس» في قطاع غزة، يحيى السنوار، قبل نحو أسبوعين.

من أجواء استقبال شهر رمضان في غزة (أ ف ب)

مقالة

الشراكة الصينية ــ الإسرائيلية تحت المجهر

وليد شرارة

هل بدأ تصاعد التوتر الصيني - الأميركي ينعكس سلباً على العلاقات الحيوية بين الصين وإسرائيل التي لم يتردّد الكثيرون في اعتبارها «شراكة استراتيجية»؟ الضغوط الأميركية على إسرائيل للحد من تعاونها في المجالات العسكرية والتكنولوجية مع الصين معروفة، لكنها باتت تشمل اليوم العديد من المجالات الأخرى، والذريعة التي تستند إليها هي الارتباط الوثيق، إن لم يكن العضوي، بين جميع الشركات الكبرى في هذا البلد ومؤسساته الأمنية والعسكرية. هذه الشركات، من منظور أميركي، هي الأداة الرئيسية لتوسّع النفوذ الصيني، الاقتصادي والسياسي والأمني، وتلعب دوراً مركزياً في «التنافس الاستراتيجي» الدائر بينها وبين الولايات المتحدة، الذي يرقى برأي أصحاب هذا المنظور إلى حرب حقيقية لا تستخدم فيها الوسائل العسكرية حتى الآن. الجديد راهناً هو خروج النقاش في إسرائيل حول العلاقات مع الصين إلى العلن والانقسام الظاهر في مواقف مسؤولين عسكريين وأمنيين حول مداها ومستقبلها، وتداعياتها المحتملة على مصالح إسرائيل وشركاتها، والأخطر على متانة تحالفها مع «أمّها الحنون» الفعلية: الولايات المتحدة.

أربعة عقود من النمو المطّرد للعلاقات

تميّزت الصين عن بقية دول المعسكر الاشتراكي في دعمها المبكر والعلني لقضية فلسطين، ومنذ بداية الستينات للمقاومة الفلسطينية المسلّحة، وفي موقفها المعادي لإسرائيل بوصفها مشروعاً استعمارياً استيطانياً. لفتت بعض الدراسات التاريخية في ما بعد إلى أن ذلك لم يمنعها من عقد بعض الصفقات التجارية السرّية معها، والتي لم يكن لها تأثير يذكر على سياستها العامّة حيال المنطقة وقضاياها. العلاقات الجدّية، والسرّية، مع إسرائيل نشأت في الثمانينات، وفي ميدان التعاون العسكري تحديداً، بعد الانعطافة الكبرى التي بادرت إليها بكين خلال السبعينات وقرارها بالتحالف مع واشنطن في مواجهة موسكو وإقامتها لعلاقات دبلوماسية معها سنة 1979.

ليس سرّاً أن بين المحفّزات الأساسية لهذا التحالف، إضافة إلى تلك المتعلّقة بمواجهتها مع الاتحاد السوفياتي، نجد امتلاك التكنولوجيا المتطوّرة واجتذاب الاستثمارات والخبرات لتطوير بناها الصناعية والاقتصادية. «المحفّز التكنولوجي» كان أوّل الاعتبارات التي حكمت أيضاً التطوير المستمرّ لعلاقاتها مع إسرائيل وما زال عاملاً حاسماً في حرصها عليها حتى اللحظة. بالنسبة إلى إسرائيل، مثّلت هذه العلاقات مناسبة تاريخية لتوثيق الصلات مع قوّة صاعدة اقتصادياً وتجارياً وسياسياً، يتيح سوقها فرصاً نادرة أمام شركاتها، وتتيح قدراتها الاستثمارية الهائلة إمكانية للمزيد من تنمية بناها الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية.

لم تؤدّ هذه العلاقات إلى امتناع الصين عن تطوير صلاتها الاقتصادية والسياسية الوازنة مع دول معادية لإسرائيل كإيران، أو إلى تغيير موقفها المعلن من القضية الفلسطينية، المدافع عن تسوية على قاعدة القرارات الدولية تسمح بقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. الصين أصبحت عام 2018 الشريك التجاري الثاني لإسرائيل وثاني أكبر مستثمر أجنبي فيها، وهي تتحكّم، حسب الباحثة في معهد «هرتزليا» كرزينيا زفيلتوفا، بـ«15% من اقتصادها». وكان تقرير مهمّ صادر عن «مؤسسة راند»، «الاستثمارات الصينية في تكنولوجيا إسرائيل وبناها التحتية»، ساهمت في إعداده الباحثة الإسرائيلية شيرا أيفرون، وكبيرة المستشارين عن إسرائيل فيها، ذكر أن هذه الاستثمارات تشمل قطاعات كالصناعات الغذائية وصناعات الدواء وكذلك مشاريع البنى التحتية، إلا أنها أضحت تتركّز في قطاعات التكنولوجيا المتطوّرة، كالاتصالات والذكاء الاصطناعي، إذ إن «هذا القطاع اجتذب بين سنتي 2011 و2018 القسم الأعظم من الاستثمارات الصينية (5,7 مليارات دولار) والعدد الأكبر من الشركات (54 شركة صينية). تتولّى شركات صينية أيضاً بناء، ومن ثم إدارة 4 من أكبر مشاريع البنى التحتية في إسرائيل: توسيع مرفأ أشدود، وبناء وإدارة قسم جديد من مرفأ حيفا، وشبكة سكّة حديد تل أبيب للقطارات الخفيفة، وحفر نفق الكرمل قرب حيفا. يقول تقرير «راند» إن «11 شركة بين الشركات الصينية العاملة في إسرائيل تثير مخاوفاً على المستوى الأمني بالنسبة إليها وإلى الولايات المتحدة. تنجم هذه المخاوف عن صلاتها الوثيقة بالحكومة أو الجيش الصينيين، وبإمكانية حصولها على معلومات أمنية أو عن الحياة الخاصة للأشخاص وبعملها في بلدان معادية لإسرائيل كإيران».

سجال علني حول مستقبل العلاقة

على الرغم من أن النقاش في الولايات المتحدة وإسرائيل حول علاقات الأخيرة مع الصين مستمرّ منذ عدّة سنوات، فإن المفاوضات بين الحكومة الصينية وشركة «BGI» الصينية العملاقة، إحدى أكبر الشركات العالمية العاملة في حقل الحمض النووي والجينات، لبناء مختبر ضخم مخصّص للفحوصات المرتبطة بجائحة «كورونا»، حدت بالمعارضين لهذا المشروع إلى الجهر بمواقفهم. تذكر الباحثة زفيلتوفا، المشار إليها أعلاه، في مقال على موقع «المونيتور» بعنوان «هل سيفضي عالم ما بعد كورونا إلى تبريد العلاقات الصينية - الإسرائيلية؟»، أن المفاوضات مع الشركة الصينية شارك فيها مدير الموساد يوسي كوهين، وممثّلون عن وزارات الدفاع والخارجية والصحّة. غير أن مخاوف أبدتها «أوساط في وزارة الدفاع من حصول BGI بفضل الاتفاق على معلومات شخصية عن مواطنين إسرائيليين... أدّت إلى العدول عنه وبداية مفاوضات أخرى مع شريكتها الإسرائيلية Aid Genomics».

وفقاً للباحثة، فإن هذه القضية عكست «غياب الإجماع بين القادة الإسرائيليين حول التعاون مع شركة صينية عملاقة وسمحت باستشراف الاحتمالات المستقبلية. فالسجال المحتدم والنقد العنيف لتعاون إسرائيل مع الصين حالياً وفي المستقبل أكثر حدّة من أي فترة سابقة ويترافقان مع ضغوط أميركية ومخاوف تتعلّق بالأمن والحياة الشخصية للمواطنين وخشية من تبعية متزايدة للصناعات الصينية». الخوف من قيام الشركات الصينية بالتجسّس على قواعد البيانات في إسرائيل، أو على التكنولوجيا، وغيرها من الحجج التي يتم إيرادها لا يلغي واقع أن تعاظم التعاون مع الصين وما قد يترتّب عليه من مفاعيل بالنسبة إلى التحالف مع الولايات المتحدة يقود إلى نقاش جدّي حول الخيارات الاستراتيجية بين الإسرائيليين.

كان من المتاح في العقود الماضية، أيام اعتماد الصين سياسة «الصعود السلمي» وتجنّب أية مواجهة مع الولايات المتحدة، أن تمضي إسرائيل في تنمية شراكة اقتصادية وتكنولوجية مع الأولى. أمّا اليوم، ومع استعار المواجهة بين واشنطن وبكين وإجماع النخب الأميركية على أنها أخطر تهديد استراتيجي لريادة بلدهم وهيمنتها، ستضطر القيادة الإسرائيلية إلى أن تنحاز إلى «أمّها الحنون»، التي تربطها بها علاقات عضوية، وتوقف تعاونها مع الصين في المجالات التكنولوجية الحسّاسة ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري. ولا بدّ من الإشارة إلى أن أشدّ أنصار إسرائيل حماسة في الولايات المتحدة، كمايك بومبيو وجون بولتون، يشجّعونها على المضي في هذا الاتجاه.

جائحة «كورونا» قرّبت قسماً معتبراً من العالم إلى الصين لكنها قد تكون إيذاناً بابتعاد إسرائيل عنها.

تقرير

صراع مصري ـ جزائري كبير: تبون يبحث عن دور غائب

لا تبدو العلاقات الجزائرية المصرية في أفضل أحوالها. فالجزائر، التي ارجأت القمة العربية من آذار/ مارس حتى الصيف المقبل، تتحفّظ على امور غالبيّتها مرتبطة بالقاهرة التي ترغب بدورها في احتواء النظام الجديد بقيادة عبد المجيد تبون. والأخير رفض على نحو غير معلن دعوات زيارة وجهت إليه رسمياً وشفهياً أكثر من مرة، قبل أزمة كورونا

برغم أن أول زيارة خارجية للرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، فور تولّيه رئاسة الجمهورية عام 2014، كانت إلى الجزائر للقاء الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، فإن «الجنرال» أخفق في الوصول إلى صيغة توافقية مع النظام الجديد بقيادة عبد المجيد تبون الذي يسعى إلى استعادة مكانة بلاده بعد سنوات من التراجع، على خلفية مرض سلفه لسنوات وعجزه عن حضور المناسبات الدولية، حينما كان يكتفي بإدارة البلاد عبر مساعديه وشقيقه ممن يواجهون اتهامات بالفساد أمام القضاء الجزائري.

تبون، الذي وصل إلى السلطة في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، لم يتحمس للدعوات المتكررة التي تلقاها لزيارة القاهرة، ومن بينها دعوة شفهية وجّهها السيسي شخصياً خلال لقاء عابر بينهما في «مؤتمر برلين» في كانون الثاني/ يناير الماضي. بعد عودة الجزائر بصفتها شريكاً فعالاً في الأزمة الليبية، والمناقشات حول مستقبل الوضع في ليبيا بعد أشهر من الجمود. لكن العلاقات المصرية ـ الجزائرية تشهد حالياً أزمة غير مسبوقة على جميع المستويات جرّاء رفض تبون الدور المصري المنفرد في عدد من الملفات في الشأن العربي عامةً والليبي خاصةً، ولا سيما خلال المدة التي شهدت خلوّ منصب الرئاسة في بلاده. وبرغم محاولات السيسي التنسيق معه في عدد من القضايا، يتحفّظ الرئيس الجزائري ويضع اشتراطات تسبّبت في إعاقة أي مفاوضات مشتركة، فضلاً عن تحفظات مرتبطة ببعض القرارات التي اتخذت ولم تكن الجزائر شريكة فيها خلال المرحلة الانتقالية في الجزائر.

في التفاصيل التي تنقلها مصادر مطّلعة على العلاقة، يرى تبون أن هناك تبعية جزائرية للموقف المصري في قضايا كثيرة، وأن هذه هي السياسة التي اتّبعها بوتفليقة في سنوات حكمه الأخيرة، لكن ليس مرحّباً بها الآن، لأن التغيير السياسي وضع رئيساً ونظاماً قوياً يسعى إلى أن يكون له دور إقليمي أساسي، الأمر الذي على الجميع إدراكه وخاصة مصر. هكذا، أتى القرار بإرجاء القمة العربية الدورية التي كانت مقررة الشهر الماضي ضمن تحركات الرئيس الجزائري لاستعادة مكانة بلاده عربياً وأفريقياً، والسعي إلى «تقديم إصلاحات على هيكل الجامعة العربية خلال القمة المرتقبة، وفي مقدمتها تدوير منصب الأمين العام للجامعة ليكون متداولاً بين جميع الدول وليس مصرياً فقط، فضلاً عن خطوات أخرى تحظى بدعم عدد من الدول الأعضاء».

> **طلب تبون ألا تتكلّم القاهرة باسم بلاده بتاتاً وبتنسيق إماراتي ـ سعودي منفصل**

تنقل المصادر أنه خلال زيارة تبون للسعودية ولقائه الملك سلمان أواخر شباط/ فبراير الماضي، تحدث بوضوح عن رؤيته وموقفه من عدد من القضايا العربية وفي مقدمتها الأزمة الليبية وإصلاح الجامعة، وصولاً إلى رفضه الانفراد المصري بالقرار في الشأن الليبي، مطالباً بإحياء آلية «دول الجوار»، بجانب احتجاجه على «التجاهل المصري لدور الجزائر وعدم إشراكها في الكثير من الأمور». ولذلك، شدد على أن بلاده لن تسمح بتهميشها مجدداً أو الحديث باسمها، ما يعني «ضرورة لتنسيق سعودي ـ إماراتي مع الجزائر مباشرة، بجانب تنسيقهم مع مصر»، الأمر الذي يفسر زيارة وفد حكومة عبد الله الثني للجزائر وطلب الوساطة في الأزمة.

في المقابل، نقل مصدر مصري أن الرياض أبلغت القاهرة بالمطالب الجزائرية «بحجم التنسيق المشترك، لكن دون إبداء تعقيبات». وفي الفحوى أن الطرف المشتكي يشدّد على «اتّباع سياسة جزائرية خارجية تعلي مصالح البلاد دون النظر في اعتبارات وتحالفات سابقة، فضلاً عن رفض أي خطوات منحازة إلى الدول المقاطعة العربية بسبب وجود مصالح مشتركة مع قطر لا يمكن الاستغناء عنها في ظل الظروف الحالية». وعن صعوبة الحل، يقول المصدر إن تبون اشترط وجوداً جزائرياً واضحاً في جميع الاجتماعات واللقاءات التي تعقد في مختلف الملفات العربية والإقليمية، وهو ما شكّل صدمة للقاهرة التي ظنّت في البداية أن الأمر ارتبط بالدعوات الألمانية إلى «مؤتمر برلين» حصراً.

(الأخبار)

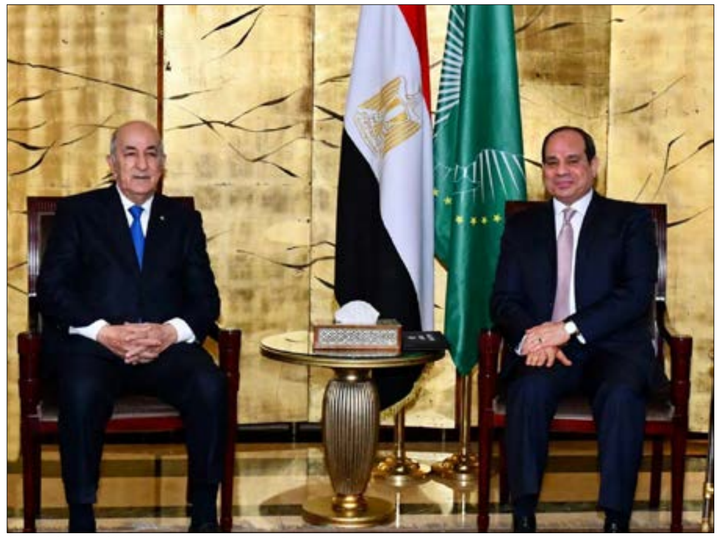

رفض تبون دعوة السيسي لزيارة القاهرة أكثر من مرة (صن الويب)

ذكرى

ذكرى مرور 15 عام
تصادف اليوم السبت الواقع فيه 2020/4/25 ذكرى مرور 15 عام على وفاة فقيدنا والأب الغالي المصرفي والإقتصادي الكبير ورجل الأعمال المرحوم

الحاج
علي عبد الله جمّال

الرجاء من محبيه الدعاء له وقراءة سورة الفاتحة عن روحه الطاهرة
ولده عبد الله علي جمّال

وفيات

انتقل إلى رحمة الله تعالى المغفور له

اسعد أحمد حيدر

زوجته: ست الحبايب العنزاوي
ابنه: عصام
بناته: سرنار وجناي
أشقاؤه: ربيع ومهدي وتوفيق (موفّق)
شقيقتاه: جمانة وريما

ووري الثرى نهار الجمعة 24 نيسان 2020 الموافق 1 رمضان 1441 بسبب الأوضاع الراهنة وجائحة كورونا نعتذر عن تقبل التعازي شاكرين لكم مشاركتنا الدعاء بالرحمة والغفران لروحه الطاهرة. تتقبل العائلة التعازي على الهاتف.
الأسفون: آل حيدر وآل العنزاوي وأنسباؤهم وعموم أهالي بعلبك

تقرير

أقمار إيران الصناعية: رحلة الاكتفاء الذاتي... فضائياً

داب الحرس الثوري الإيراني، في نهاية كل عام من عقوده الأربعة الماضية، على سرد بعض من إنجازاته على الصعيد البرّي والبحري والجوي والسيبراني. لكنه في نهاية العام الأول من عقده الخامس، قدّم إنجازاً بالصوت والصورة على صعيد آخر مختلف، فأعلن صبيحة «يوم الحرس» (22 نيسان/ أبريل 2020)، عن تمكّنه من إيصال قمر صناعي عسكري إلى الفضاء. محدثاً بذلك مفاجأة استجلبت اهتماماً داخلياً وخارجياً، رغم الانشغال العالمي بمواجهة «كورونا»

زكريا ابو سليسك

في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، أعلن الحرس الثوري الإيراني عن تغيير اسم قوّته الجوية، ليصبح «القوة الجوفضائية»، الأمر الذي شكّل تاريخاً لولوج القوات العسكرية الأبرز في الجمهورية الإسلامية لعالم الفضاء. لكن هذه القوة المستحدثة لم تقدّم خلال العشر سنوات الأولى من عمرها أي إنجاز فضائي، سواء في ما يتعلّق بالأقمار الصناعية أو الصواريخ الحاملة لتلك الأقمار، كما أنها لم تُفصح عن أي مساهمة لها في البرامج الفضائية المدنية التي كانت تقوم بها مؤسّسة الفضاء التي تتبع للحكومة الإيرانية، وتعمل بمساعدة وزارة الدفاع. غياب الحرس الثوري الإيراني عن عالم الفضاء خلال العقد الأول من عمر قوّته الجوفضائية لم يكن بالضرورة دلالة على إغفاله لهذا الجانب، وهذا ما تبيّن فجر الأربعاء الماضي، عندما أعلن عن إنجاز غير منتظر تمثّل في نجاحه بإطلاق أوّل قمر صناعي عسكري إلى الفضاء يحمل اسم «نور 1»، مشيراً في بيانه الأوّلي إلى أن هذا الأخير وصل بنجاح عبر صاروخ «قاصد» البالستي إلى مداره الذي يرتفع عن سطح الأرض بمقدار 430 كلم.

وبذلك، سجّلت القوات الجوفضائية التابعة لـ«الحرس»، في مطلع العقد الثاني من عمرها، حضوراً عسكرياً أولياً في عالم الفضاء، مؤكدة على لسان مسؤول الشؤون الفضائية فيها العميد علي جعفر أبادي أن المستقبل «سيشهد صناعتها لأقمار صناعية أكبر تستقرّ في مدارات أبعد عن سطح الأرض». كما أن آمر المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني، دعا في تعليقه على هذا الإنجاز إلى «انتظار المفاجآت الجديدة في الطريق».

الحضور العسكري الأوّل لإيران في عالم الفضاء، وإن جاء بعد 15 عاماً من أول حضور مدني، إلا أنه أُنجز بأيدٍ إيرانية خالصة في جميع المراحل، من تصميم القمر إلى تصنيع الصاروخ الحامل، وصولاً إلى عملية الإطلاق والوضع في المدار، وذلك بخلاف المرّة الأولى التي صعدت فيها طهران إلى الفضاء، حين لم تكن بدورة إطلاق إيرانية كاملة، إذ صنعت شركة روسية بطلب من وزارة الأبحاث والتكنولوجيا الإيرانية القمر الصناعي «سينا»، لأغراض الاتصالات، ثم إطلاقه على متن مكوك فضائي روسي يُدعى «كوزموس» من محطة «بليسيتسك كوزمودروم».

ما سبق من اعتماد على المساعدة الخارجية في مسارها نحو الفضاء لم يدم طويلاً، ففي عام 2008 تمكّنت إيران بنفسها، عبر صاروخ «سفير أمير»، من إرسال القمر الصناعي الإيراني «أمير» إلى الفضاء في مهمّة اختبارية، حيث دار القمر البالغ وزنه 27 كلغ، حول الأرض 15 مرّة في اليوم الواحد. وفي عام 2011، نجح الصاروخ الإيراني «سفير 1 - بي» في إيصال القمر الصناعي «رصد» ذو الـ 15,3 كلغ لمهمّته الاختبارية فوق سطح الأرض بـ 260 كلم، وتميّز سيما في ظل تصميمه بقدرة تمكّنه من التقاط صور لسطح الأرض بدقة فائقة يعادل وضوحها الصور الملتقطة على مسافة 750 متراً، فضلاً عن احتوائه على خلايا شمسية توفّر له بعض طاقته الكهربائية. أمّا النجاح الفضائي التالي لإيران آنذاك فتمثّل في تمكن «سفير 1 - بي» مرّة أخرى، في 2014، من إيصال القمر الصناعي «فجر» إلى مدار بتراوح ارتفاعه بين 250 إلى 450 كلم فوق سطح الأرض، ليلتقط الأخير ذو الـ 60 كلغ صوراً للأرض بدقّة أفضل من القمر السابق له.

> **لم ترصد أنظمة المراقبة الدولية المسلّطة على إيران أي تحضيرات مسبقة**

الجدير ذكره أن صعود إيران نحو الفضاء في السنوات المذكورة تزامن مع توتّر في الأجواء بين إيران والأطراف الدولية على خلفية الملف النووي، بيد أن الفترة اللاحقة الممتدة من 2015 إلى منتصف 2017، والتي شهدت هدوءاً ملموساً في الأجواء بين الأطراف بعد توقيع الاتفاق صيف 2015، لم تشهد أي نشاط إيراني على الصعيد الفضائي. وعلى وقع التهديد المتكرّر للرئيس الأميركي دونالد ترامب، منذ توليه الحكم مطلع 2017، بالانسحاب من الاتفاق النووي، أعلنت إيران أواخر تموز/ يوليو 2017، عن إجراء تجربة ناجحة لصاروخ «سيمرغ» القادر، وفق ما أفاد به التلفزيون الرسمي الإيراني في حينه، على «وضع أقمار صناعية تبلغ زنتها 250 كلغ على ارتفاع 500 كلم». كذلك، حاولت طهران بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق في أيار/ مايو 2018، إرسال ثلاثة أقمار صناعية مدنية إلى الفضاء، هي: «بيام» في 15 كانون الثاني/ يناير 2019، و«دوستي» في 6 شباط/ فبراير 2019، و«ظفر» في 9 شباط / فبراير 2020، حيث فشلت المحاولة الأولى والأخيرة، فيما أعلن عن نجاح «دوستي»، الذي كانت مهمّته تركّز على الجانب الزراعي، في الوصول إلى مداره المحدّد، المرتفع عن سطح الأرض 250 كلم.

المحاولات والتجارب الفضائية بعد الاتفاق النووي استجلبت تنديداً غربياً، لا يقلّ عن التنديد الذي عبّرت عنه تلك الدول في تعليقها على خطوة «الحرس» الأخيرة، مستندة في موقفها السابق والحالي الى البند الثالث في بيان قرار مجلس الأمن 2231، الذي ضُمّن فيه الاتفاق المذكور، حيث يقول البند المشار إليه: «والمطلوب من إيران ألا تقوم بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المعدّة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا من هذا القبيل للقذائف التسيارية، حتى تمام ثماني سنوات من يوم اعتماد خطة العمل، أو حتى التاريخ الذي تقدم فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً يؤكد الاستنتاج العام، أيهما يكون أقرب». طهران، من جانبها، لا تزال تؤكد أن هذه الصواريخ ليست من النوع المعد لحمل رؤوس نووية، كما أنها اعتبرت أخيراً، وفق الناطق باسم الخارجية عباس موسوي، أن «الاستناد الأميركي على قرار مجلس الأمن 2231 ليس في محله».

أنجز الحضور العسكري الأول لإيران في عالم الفضاء، وإن جاء بعد 15 عاماً من أول حضور مدني، بأيدٍ إيرانية خالصة في جميع المراحل (أ ف ب)

التنديد الغربي بدخول إيران العسكري عالم الفضاء لم يكن مردّه، وفق مراقبين، القدرة المعلوماتية التي سيمتلكها الحرس الثوري بعد اليوم في منطقة توجد فيها إسرائيل والقواعد الأميركية فحسب، وإنما يعود أيضاً إلى القفزة التي وصل إليها برنامج طهران للصواريخ البالستية. إذ أصبحت الأخيرة، بعد اجتياز صاروخ «قاصد» البالستي للمجال الجوي، تمتلك تقنية الصواريخ البالستية العابرة للقارّات، ما يرفع منسوب القلق الأوروبي. يُضاف إلى ما سبق أن وصول إيران بنفسها إلى الفضاء يُهدّد تفوّق إسرائيل في المنطقة، ولا سيما أن هذه الأخيرة استخدمت العام الماضي قاعدة «كيب كانفرال»، في ولاية فلوريدا الأميركية من أجل إيصال قمرها الصناعي الأخير «عاموس 17»، إلى الفضاء.

كذلك، يُشار إلى أن أنظمة المراقبة الدولية المسلّطة على إيران لم ترصد أي تحضيرات مسبقة لهذه الخطوة، كما جرت العادة مع عمليات إطلاق الأقمار الصناعية المدنية التي كانت تتنبأ تلك الأنظمة بقرب إطلاقها، وهذا قد يعود وفق محلّلين إلى إجراءات التكتّم التي أوضح قائد القوة الجوفضائية في الحرس الثوري العميد أمير علي حاجي زادة أنها «تغلّف نشاط قوات الحرس في المجال الفضائي». كما أن الصاروخ الذي حمل القمر أطلق من قاعدة متحرّكة في صحراء كوير وسط البلاد، ما سهّل عملية التخفي والتمويه، وذلك بخلاف «محطة الإمام الخميني الفضائية» الثابتة التي تستخدمها وزارة الدفاع في عمليات إطلاق صواريخ الأقمار المدنية. ولا يستبعد محلّلون أن يكون «الحرس» قد استخدم إجراءات تعمية لمنع تلك الأنظمة من مراقبة نشاطه في منطقة الإطلاق.

استراحة

كلمات متقاطعة 3433

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
							■			1
										2
	■							■		3
		■			■					4
							■			5
	■		■						■	6
				■						7
		■				■				8
					■					9
■										10

افقيا

1- التأفف – عائلة سياسي أفريقي راحل – 2- مدينة ومرفأ أوكراني على البحر الأسود إحتله الألمان خلال الحرب العالمية الثانية – 3- خلاف المغرب – 4- دولة أفريقية غير ساحلية – ضمير متصل – عقد وأوثق – 5- فك العقدة – هيئة الملابس – خاصّتي – 6- قوة الإدراك والفطنة ونظر نافذ الى خفايا الأشياء – 7- رتبة دينية – أحجار قويّة يُقدح بها – 8- فتى لم يدرك سن البلوغ ولم يصل الى سن الرجولة – شعر البدن – تيه وضلال – 9- يبغي ويروم – جزّة كبيرة لحفظ الزيت – 10- نوع من الطيور يمتاز بمنقار قويّ

عمودياً

1- أصفع عن الذنب – سلوك معيب وفاضح – 2- حرف جر – رتبة من الطيور تعيش في المناطق الشمالية من الكرة الأرضية ريشها أسود في الظهر وأبيض في الصدر – 3- مدينة سويسرية – مملكة قديمة في البلقان على الدانوب هي اليوم جمهورية أوروبية كانت عضواً في اتحاد جمهوريات يوغوسلافيا – 4- دولة آسيوية – لألىء عظام – 5- يحمله كل إنسان – ينظر إليه بسكون الطرف – 6- تنفه – ضد سخاء وكرم – 7- مدينة تحمل نفس الإسم في كل من إنكلترا والولايات المتحدة – صباح شديد – 8- يقذف الماء بشدّة من فمه – لعبَ وعبثَ – فرح به – 9- للتمني – ظنّ – خلاف أحضر – 10- مجموع الديون المترتّبة على الدولة

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- علم الابراج – 2- السندباد – 3- مارا – انا – 4- يلب – عقد – 5- أمم – أوديب – 6- لوسي – لتّ – رج – 7- شا – كبيرة – 8- علنا – سو – جم – 9- بيبرس – يوفو – 10- ديموستينس

عمودياً

1- علم – الشعب – 2- المواليد – 3- مار – مس – نبي – 4- الاي – يكارم – 5- لس – لا – سو – 6- انابوليس – 7- بدن – دتروبت – 8- رباعي – وي – 9- 11 – قبر – جفن – 10- جديد – جاموس

sudoku 3433

6	8	5	9					
			2				3	8
			4				5	1
		9	3	6		1		
	1	4				7	6	
		8		5	1	3		
1	5				7			
9	3				8			
					9	5	2	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3432

3	8	7	6	5	9	2	4	1
5	4	6	3	2	1	9	8	7
2	9	1	4	7	8	5	6	3
7	1	4	9	8	6	3	5	2
6	3	2	7	1	5	4	9	8
9	5	8	2	4	3	1	7	6
1	7	9	5	6	2	8	3	4
8	6	3	1	9	4	7	2	5
4	2	5	8	3	7	6	1	9

مشاهير 3433

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر تشيلي الشهير (1904-1973) يُعتبر بنظر النقّاد أفضل شعراء القرن العشرين في جميع لغات العالم. نال جائزة نوبل عام 1971 في الأدب

1+5+4+6+4+11+10 = عاصمتها وارسو ■ 8+7+3+9 = مغنية مصرية ■ 1+2 = شهر ميلادي

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **ابراهيم سعيد**

حوار

كورونا الذي ضغط البشرية داخل المرطبان

فوزي يمين: شعر جسدي خالص سيطلع من الحجر!

«في الوقت بين سيجارتين» (عنوان ديوانه الجديد الصادر عن «دار النهضة العربية»). تنبثق قصيدة فوزي يمين (1967). في تلك الفسحة الممتدة بين وهج اللحظة فور اشتعالها واختفاء أثرها عند الانطفاء. يأتي بشره، مقتحماً الحدث بفجاجة. لا يابه بأصل البداية أو موعد النهاية. بل منشغل دوماً في الوسط. لينغمس في كلّ ما هو تفصيليّ، مغربلٌ ومعابر. «لذا تفاجأ أهلي كثيراً حين سمعوني أردّد في نومي: لا لا أعود طفلاً/ لا لا أصبح عجوزاً/ بل هكذا لأبقى معلقاً بين رأسي وحذائي/ مضغوطاً كمرطبان». بالمجاز الشعري نفسه. ليس لنا اليوم ملاذ. كبشرية جمعاء. سوى أن نبقى مضغوطين داخل المرطبان. ماسورين في المنازل. محملقين في ظلالنا كأنافي كهف أفلاطون مع تعديلات طفيفة. أنّ جائحة خوتاء جعلت من الخارج محطّ جنون وصخب. وأن الجدران التي نواجهها اليوم في الداخل هي فرصة لتكون ممارسة تأملية تعزّز فعل الاستنباط لإعادة النظر في مسائل يكاد التجريد أن يفرّغها. في الأمس. افتضح فوزي يمين عما تختبره خواتنا حالياً «ولي كلما نهضت كل صباح/ أن أراقب العالم أمامي/ يترنح كسكران لم تدركه فكرة بعد/ ويتهدد كفستان جميل/ مطرز بالتعاسة». لكن ماذا عن اليوم مثلاً؟ ماذا يمكن للشعر أن يقول؟ أسئلة برسم الشاعر. عن معنى الشعر في زمن الكورونا في زمن الموت الصباغت الذي يسبّبه اللمس

تقديم وحوار **بوك مخلوف**

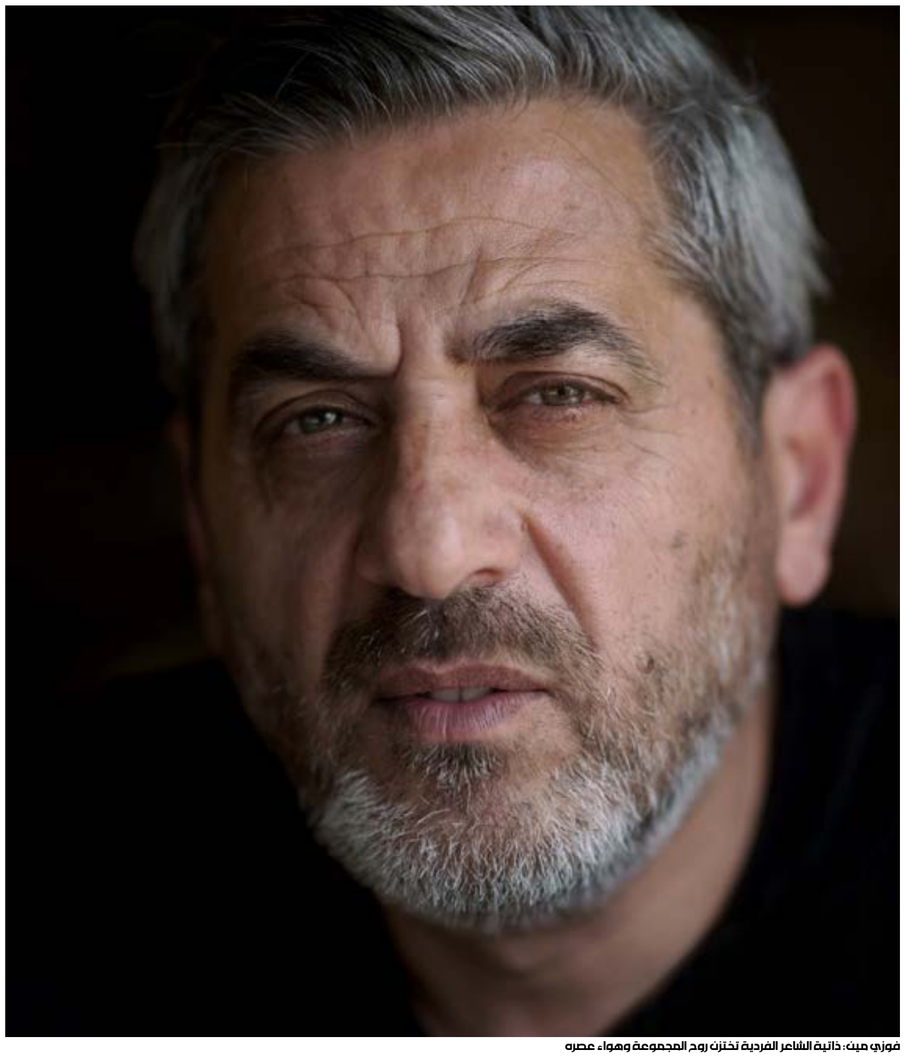

فوزي يمين: ذاتية الشاعر الفردية تختزن روح المجموعة وهواء عصره

■ في لحظاتٍ حرجة كهذه، يحلّ تلقائياً سؤال المعنى، ما معنى الشعر اليوم؟

- في لحظات حرجة أو غير حرجة، الأمر سيّان، لا معنى للشعر. وكل محاولة لإعطائه معنى هي لأدلجته وضمّه إلى «اللغة الرسمية» لا إلى «الأوتوستراد»، بينما هو الطريق السرية إلى غابة النفس البشرية. الشعر لا يتعاطى مع المعنى، ما هو المعنى أصلاً؟ بل كان وسيبقى قفزة خارج العقل والمنطق. الشعر ابن الغريزة، سليل الصورة، ربيب الأحاسيس والحواس، حتى إنني أعتقد أنه يبدأ من العين. بالتالي، فعلاقته بالأفكار والمعاني ضعيفة وخفيفة وفائدته بمجانيته، إذ لا يهدف فعلاً إلى شيء. بالطبع يعمل على تحريك المشاعر وتحرير الخيال وله هدفان يصوّب باتجاههما: الجمال والحرية. لكن من المؤكد أنه لا يقدم حلولاً اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية. لذا فإنه عقيم، ومن هنا قوّته. نحن هنا لوحدنا على هذا الكوكب، وما من أحد نسأله ليجيبنا عن شيء. ربما يكون الشعر انتباهاً، محاولة، جواباً في خضم الموت المحتدم اليوم. هل يحتمل العالم لحظة شعرية عاطفية؟ أم هل مقبول التحدث عن زهرة أو عن عنق امرأة؟

■ هذا هو تماماً جوهر الحدث الاستثنائي الذي نواجهه، تشعر أن العالم قرر أن يأخذ قيلولة تاركاً الأيام وراءه عرضة للموت بغفلة. سَبَق أن كتبت في كتابك الأخير «حين تسكت الدنيا كأن أحداً أطبق يده بشدة على فمها/ أخذ سيجارة طويلة الأظافر وأشعلها». وعليه فهل تظن أن باستطاعة الشعر اليوم أن يقدم توصيفاً حقيقياً للعالم أم أنه عاجز عن التعبير؟

- الشعر يُقدم توصيفاً ذاتياً للعالم ولا أعرف إذا كان حقيقياً (أصلاً هل الحقيقة موضوعية أو ذاتية؟). وربما اليوم هو أكثر قدرة على التعبير، إذ يواجه الحياة والموت ضربة واحدة، أي عصفوران بحجر واحد. ويبدو أن لديه كل الوقت لمواجهة ذاته والعالم. لا يعجز الشعر عن التعبير أمام الراهن مهما كان ماساوياً، بل بالعكس تماماً، ينشب أظافره أكثر، ويشتدّ، ويصبح أكثر قابلية للاستفزاز. فهو بحاجة إلى المشاعر المتطرفة المسنونة ليسخن ويغلي، تلك التي فوق الذروة أو تحت القعر. وفي استطاعته، بحيلته اللغوية وسحريته البصرية، أن يتامر مع الواقع إذا أراد، ويتماشى مع مبدأ «هكذا تسير الأمور»، أي في استطاعته الاحتفال بالحياة ودفش الموت قليلاً. لكن إلى متى؟

■ انطلاقاً من طرحك هذا، ومن جُملة الخواطر التي كتبتها على فايسبوك، قُلت معلّقاً على الوضع «الكوروني» الحالي: «كما يحتاج الأمل إلى شجاعة، يحتاج اليأس إلى شجاعة أيضاً». هل تعتقد أن هذه اللحظة ما هي سوى تؤكيد على ما كان الهم الشعري مشغولاً به أي أن القصيدة ما هي إلا خلاص فردي؟

- ربما يبدو الشعر خلاصاً فردياً لكن لطالما كان جماعياً، بمعنى آخر، ذاتية الشاعر الفردية تختزن روح المجموعة وهواء عصره. ما يحدث اليوم هو من مسؤوليتنا جميعاً، ولا أحد يمكنه التنصل مما يجري. الفيروس من اختراعنا، وليس لعنة من الآلهة أو نتيجة الحروب، بل نتيجة مجتمعاتنا المعاصرة. من هنا، تبدو بشاعته أكثر وفداحته أكبر. لذا هي المعادلة: كما في العالم كذلك في الشعر.

■ يتراءى لك، في حال قررت أن تنظُر إلى الواقع من بعيد، أن العالم يشبه إلى حدّ بعيد ما كتبه اللورد بايرون في قصيدته «الظلام» عندما رسم مشهدية الأبوكاليبس: حرائق تلتهم الأرض، مجاعة، تعفّن، حروب ودمار... واعتبر البعض أن الشاعر هو آخر من سيموت على وجه الأرض، كونه سَبَقَ وحذر من المسار الذي يحذوه الإنسان. إذا فعلاً صحّت نبوءة بايرون، على من يلقي هذا الرجل الأخير اللوم على كل هذا الهلاك؟

- نبوءة؟ أفضّل «رؤيا» بحسب رامبو. الشاعر آخر من سيموت؟ بل أول من مات حين رأى ما رأى، وحين التقط «لاقطه» أكثر من غيره. وما هذا الذي يرويه منذ البداية إلا نزاعه الأخير. إذا كان هناك لوم يلقيه، على الإنسان أن يلوم نفسه. فالهلاك من صنعه، والأبوكاليبس شغل يديه. من هنا يبدو اللوم مضاعفاً لأنه مصحوب بالذنب. الذنب مما اقترفه هو. أحمق وجشع، هذه حقيقة الإنسان الأول والأخير وأولاً وآخراً.

> **كل محاولة لإعطاء الشعر معنى هي لأدلجته وضمّه إلى «اللغة الرسمية»**

■ وإذا كان لا بد اليوم من صوت شعري صادح، ماذا يمكنه أن يقول؟

- يا أصحاب النفوذ تابعوا الكذب بينما يتابع شعبكم الموت. هذا أقل ما يمكن أن يقوله، أقل من هذا سيكون ضحكاً على الذقون.

■ بالحديث عن الأبوكاليبس، كتبت لوري مور مقالاً في مجلة New yorker اعتبرت أننا نعيش أبوكاليبس الزومبي حيث يصبح انتقال الفيروس غير ممكن عندما تموت جميع الأجساد المصيفة، وإذ نمارس التباعد الاجتماعي، إننا نتظاهر بالموت، لكننا نكذب بطبيعة الحال. هل تعتقد أن مهمة الشاعر اليوم أن يأخذ بنصيحة هايدغر، أي التصالح مع فكرة الموت باعتباره سراً يمكنه أن يفتح آفاقاً جديدة وليس مشكلة؟

- مهمة الشاعر اليوم، إذا ما كان هنالك من مهمة، أن يعبّر عن هشاشة الحياة وجمال فنائها، وكم هي لذلك عزيزة على قلبه، وكم كل لحظة فيها لا تشبه أختها، ومن هنا سرّها. الموت موجود بشكل دائم ولكن الإنسان ينشغل عنه، يتلهى لينساه. اليوم، أصبح أكثر عرضة لمواجهته، مسجوناً في جسده، لا يستطيع التماهي به مع غيره (لا لمس، لا تقبيل...) وليس لديه القدرة، كما له عادةً أن يفعل، على ضبط مواقيت الحياة وتوزيعها على الآخر. شيء من الهواء، شيء من النسيان: هذا ما يجعل الحياة تطاق ولم يعد موجوداً. على الإنسان أن يمتلك القدرة على تحمّل الحياة. في الخارج، أسهل. حتى هذا الخيار لم يعد موجوداً.

■ ما هو موجود أن الجميع في فضائه الآمن في الحجر المنزلي. هل تتطلب الحالة الشعرية برأيك هذا النوع من العزلة تحديداً؟

- لا شك في أن الشعر بحاجة دائماً إلى العزلة، لكن العزلة المختارة لا العزلة المفروضة. العزلة التي تضج بالناس والخيار والحرية. هذه العزلة اليوم أشبه بسجن. لكن حتى في هذا الفضاء الطوعي، يبقى الشعر يجترح المعجزات. كالسحر، كالحلم، يلتصق بأقرب الأشياء وفي الوقت نفسه ينجرف بعيداً. الشعر، «المتخيل»، ينتصر به الشاعر. إحدى الوسائل للخروج من ورطة الحياة، من حيث نحن اليوم، من المقابلة التي نجريها الآن. ليس ذلك بالأمر السهل، أليس كذلك؟ الغامض هو المستقبل. الفكرة التي بلا غد. وربما القليل من الغموض يضيف الإثارة على ما يجري حولنا، ألا توافقني الرأي؟ إذن اكتب عن... لا تنتهي جملة بحرف جر، لماذا؟

■ هنالك قول لبودلير: «إن الناس ينامون يومياً بجرأة غير معقولة لولا أننا نعرف أنها جرأة الجاهل بالخطر». هل تعتبر أن خمول الحجر أخطر من خطورة الوباء؟

- ما من خمول في الحجر، بل هناك يقظة تامة وتوتر وقلق وأرق، نوع من مواجهة كاملة ومفتوحة. صراع، معركة، حب. فحين تتعطل الحياة اليومية في الخارج ويتوقف إيقاعها المعتاد، يصبح بمقدورك في الداخل طرح كل التساؤلات عليها وحول معناها. ربما هناك شيء من الضجر جراء الفراغ الممتد في توالي الأيام المتشابهة. لكن من الممكن أن يكون الضجر جميلاً هنا، أشبه بمواجهة أو بلقاء مع الذات. لكن في المقابل، لدى الإنسان قدرة هائلة على التأقلم، جبارة، مخيفة وأحياناً فاسقة، انتبه إلى «فاسقة»: الكلمة أنيقة لميلٍ بشع.

■ لا شك في أن الكورونا صفعة قوية في وجه التفوّق الهائل الذي يدّعيه الإنسان، ويتهيأ لك، في لحظةٍ ما أن هذا الحجر المنزلي ما هو إلا اختباء من الهزيمة. لكن «ما هو أخطر من خيبة الأمل هو أن تعتاد على خيبة الأمل» كما يقول كامو، هل تشعر أننا نتعوّد على هذه العادة رويداً رويداً؟

العادة أقوى شيء صحيح. لكن لدى الإنسان القدرة على كسرها بشكل مستمر والتعوّد على غيرها. وهذا ضرورة لاستمرار العيش. الحاجة أم الاختراع، نخترع عاداتنا. ربما هذا الحجر ليس اختباء بل عراء، وربما ستودي هذه «الهزيمة» إلى انتصار، من يدري؟ حكمتي الدائمة: «الأمل رذيلة، واليأس فضيلة، وكل صامد منتحر أصلاً».

■ عند كل منعطف يواجه الإنسانية، يبرز نمط كتابة جديدة، يرتكز إلى الشكل أو المضمون أو الاثنين معاً. هل تعتقد أن مرحلة ما بعد الكورونا ستنتج أنساقاً كتابية جديدة ومختلفة؟

- ربما هذا الحجر مع أجسادنا، كسجن، سيولّد شعراً جسدياً خالصاً. وجهاً لوجه مع الجسد. معه ومنه وعبره وإليه. هذا الشعر الجسدي، كيف سيتجسد؟ لا أدري.

zoom

يزداد التلهّف عند الناس لمتابعة الأخبار اليومية في مواكبة أزمة الكورونا. فما هي الوسائل الأكثر حظًا؟ وكيف اسهم الإعلام في انتشار الوباء، من إيران مرورًا ببلبنان الى العالم؟ وهل التحليلات بأنّ الفيروس سلاح مندسّ في حربٍ عالميّة ثالثة هي صائبة؟ أسئلة عديدة عن دور الإعلام المحايد وقدرته على تخطّي المحنة ووضعه ما بعد أزمة الكورونا في (مقابلة مع ابراهيم الصيّاح رئيس «مركز الصحافة والإعلام الدولي» (بيروت - باريس

ابراهيم الصيّاح: الإعلام أمام محنة ما بعد كورونا

ناريمان شلالا

■ إلى أيّ مدى ما نعيش اليوم من محنة كونية، هو بمثابة اختبار لوسائل الإعلام لتثبت أنّها في خدمة الجمهور؟

- المشكلة الحاصلة اليوم هي مشكلة كونية، والخط الكبير هو للإعلام اللبناني والعربي والدولي، لأنّه مختلط بين الجيل القديم والجيل الجديد. إذ أنّ الجيل الجديد قد استلحق نفسه بالوسائل الجديدة أي عبر قنوات التواصل الاجتماعي، وبرأيي أنّ هذا النوع من العمل الإعلامي سيكون في ما بعد العمل الرائد، فالصحافة المكتوبة وبكلّ أسف شبه منتهية والشاشة الصغيرة هي للجالس أمامها. أمّا الهاتف الذكي فهو برفقة الشخص أينما كان.

■ شكّلت إيران موقع أكبر تفشٍّ لفيروس كورونا في المنطقة، برأيك هل أدّى هذا الأمر إلى انحراف الإعلام عن دوره المحايد في الدول غير الصديقة لإيران؟

- الأكيد أنّ الإعلام اللبناني كان منحازاً، كما كل الإعلام في كل أنحاء العالم، وهذا أمر لا يجوز في المواضيع العلمية. في المواضيع العلمية يجب أن نكون علميين، وعلى الإعلام والعلم أن يكونا متزاوجين. غير أنّ الجيوش الإلكترونية في إيران كما في لبنان قد تعاطت مع الأمر بعدم مسؤوليّة. ففي إيران تمّ إخفاء العدد الصحيح للإصابات وفي لبنان دخلت السياسة عند تناول الموضوع.

> **التلفزيونات باتت من دون إعلانات، باستثناء ما يتعلق بمساحيق الغسيل**

■ كيف تقرأ تشكيك الإعلام في بعض الدول العربية بدقّة الأرقام الرسمية لحالات الإصابة بالفيروس في بلدانهم؟ كما يأخذ البعض الوباء، من إطاره الطبّي إلى تصويره كسلاح مندسّ في حرب عالميّة ثالثة.

- عدم التّصريح عن العدد الحقيقي للإصابات بفيروس الكورونا، في الدول العربية أو الأجنبية، هو دليل تخلّف فكري وعلمي وثقافي، لأنّ تأثير هذا الفيروس هو على كامل الكرة الأرضية. في أوروبا مثلاً، كانوا يصرّحون عن عدد الإصابات بشكل دقيق للسيطرة على الوباء والحدّ من تفشيه. فإن قلنا إنّ هناك حالتين في منطقة معينة في حين كان هناك خمسون حالة، فهذا سيؤدّي إلى تفشّي المرض بطريقة إجرامية ويودي بعدد كبير من الأرواح. لذا يجب الحدّ من هذا التخلّف بواسطة حكّام على قدر من الفكر والثقافة ليكونوا المثل الصالح بأخذ الحقيقة من مراجعها الصحيحة.

■ هناك من يقول بأنّ الإعلام في بعض الدول مثل إيطاليا وإسبانيا قلّل من خطورة الأزمة عند بدايتها، وهذا ما لعب دوراً أساسياً وساعد في تفشّي المرض، هل توافق الرأي؟

- إنّ «مركز الصحافة والإعلام» فرع باريس كان يلاحق هذا الموضوع، وأكّد لنا أنّ البداية كانت من خلال مباراة لكرة القدم في إسبانيا حيث لم يكن هناك وعي وإدراك بالمرض، ما أدّى إلى انتقال العدوى وتفشّيها في فرنسا وقد حصل ما حصل بعد عودة كلّ إلى منطقته... من هنا عدم تشخيص المرض من الأساس كان أكبر خطيئة علميّة، ولا أضع المسؤولية على دولة عربية كانت أو أوروبية أو أميركية أو غيرها، بل المسؤولية تقع على عاتق الإعلام والاستهتار وغياب الخطط العلمية الاستباقية. ولا يمكن اتّهام أوروبا بأنّها وراء هذا الأمر، فقد ألحق هذا الوباء أكبر عدد من الخسائر البشرية في إيطاليا وفي فرنسا وفي إسبانيا... وعن النوايا السيّئة التي تحاول القول بأنّ فيروس الكورونا عمل مفتعل ومقصود من الغرب أو من الصين أو من مكان معيّن في العالم، فأنا أعتقد بأنّ من يريد القيام بعمل سياسي تخريبي عليه أن يكون أكيداً بأنّ هذا العمل لن يرتدّ عليه كما هي الحالة مع الكورونا التي لفّت العالم.

■ بأيّ شروط ستتمكّن الصحف والشاشات الصغيرة من تخطّي الأزمة وجذب المعلن في حال استمرار الأزمة لأشهر؟

- هي مشكلة من المشاكل التي سنواجه ما بعد أزمة الكورونا، إذ ستكون الانعكاسات صعبة جداً على المعلن وعلى الوسيلة الإعلامية وعلى كل الناس. علينا أن نعتاد على نمط حياة معيّن، ما بعد الكورونا، وعلى تقشّف معيّن وعلى حالة اجتماعية معيّنة... وهذا مع الأسف سيطال الإعلام كونه جزءاً أساسياً؛ لذلك فإنّ مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية هي التي تعمل اليوم، في حين أنّ التلفزيونات باتت من دون إعلانات تقريباً، باستثناء تمرير القليل من الإعلانات لمساحيق الغسيل وبعض الأمور الأخرى... لذلك أنا لست متأكّداً من مدى إمكانية الوسائل الإعلامية في الاستمرار مع غياب الدعم من احتياطي الدولة أسوة ببلدان العالم وتحديداً فرنسا، حيث يتم دعم الإعلام والشركات والمؤسسات عن طريق دفع رواتب الموظفين، بالإضافة إلى كمّ هائل من التسهيلات كتوقيف كل أنواع الضرائب.

■ ختاماً كيف تقيّم أداء الإعلام اللبناني في مواكبة الأزمة؟ وهل من تحوّفات على إعلامنا المحلّي؟

- أنحني بكلّ تواضع أمام الإعلام اللبناني النبيل والعظيم وحملات الوقاية والتوعية التي يقوم بها. لكنّني أخشى التردّي الاقتصادي والمالي الحاصل ليس فقط على الإعلام بل على لبنان، وعلى المستويات كافة، الصناعي والتجاري والزراعي والمصرفي...

الأخبار
al-akhbar
السبت 25 نيسان 2020 العدد 4035

عازف الرقّ الذي رافق فيروز وصباح ونصري وصولاً إلى رموز الأغنية المصرية

مات ميشال بقلوق... انتهى زمن «الأفراح»

بشير صفير

رحل مطلع الأسبوع الحالي عازف الرق الكبير، في السنّ والمهنة، ميشال بقلوق (معروف أيضاً بميشال مرهج أو ميشال مرهج بقلوق) في الولايات المتحدة، عن 91 عاماً. إنه ضابط الإيقاع في مئات التسجيلات والحفلات الموسيقية اللبنانية والعربية، منذ الخمسينيات حتى آخر إطلالاته الحية في نيويورك، وأبرزها تلك التي تعود إلى شتاء 2018 عندما اعتلى المسرح حاملاً سنينه التسعين بخفة متناهية وجهاز الأوكسيجين الموسيقي خاصّته، آلة الرقّ، برفقة متناوٍ، لتقديم «مشروع بالأفراح»، في استعادةٍ أمينةً لألبوم «بالأفراح» (الوثيقة الموسيقية الشرقية البانورامية الخالدة التي أعدّها زياد الرحباني) الذي شارك في تسجيله، عام 1975، قبل اندلاع الحرب الأهلية (صدر عام 1977). تلك الحرب التي أجبرت ميشال وعائلته على مغادرة البلد نهائياً عام 1989 باتجاه الولايات المتحدة، بعدما كادت تقتله، مطلع الثمانينيات، رصاصة قنّاص أصابته داخل منزله.

ميشال بقلوق مولود في القدس المحتلة عام 1928. والده، اللبناني الأصل، رحل عام 1939 فوُضِع الفتى الصغير في مدرسة داخلية تابعة لأحد الأديرة المقدسية. وهناك، تعلّم النظريات الموسيقية، ليشكل ذلك إضافة مهمة في مسيرته كعازف إيقاع يجيد قراءة النوطة، الأمر الذي كان ولا يزال غير رائج في الموسيقى العربية. بعدها، توظّف في «إذاعة الشرق الأدنى» (أسسها في القدس الاستعمار البريطاني) في القسم الإداري، وثم انتقل منه إلى قسم الموسيقى بعدما علم حليم الرومي بإمكاناته في العزف على آلة الرقّ، التي «جرّه» إليها استماعه إلى أغاني أم كلثوم، حيث كان يرافقها ابراهيم عفيفي، صاحب الأسلوب الخاص الذي تأثر به بقلوق. بعد النكبة، انتقل بانتقال الإذاعة إلى قبرص، ومنها لاحقاً إلى بيروت حيث كانت خلية الثورة في الغناء والموسيقى العربية قد بدأت مشروعها مع عاصي ومنصور الرحباني وفيروز وغيرهم من الأسماء المرموقة التي عمل معها عازف الرقّ المحبوب، من نصري شمس الدين وصباح ووديع الصافي وفيلمون وهبي وزكي ناصيف وتوفيق الباشا، إلى رموز الأغنية المصرية الذين تردّدوا إلى

لبنان، أمثال فريد الأطرش ومحمد عبد الوهاب ووردة الجزائرية وحتى أم كلثوم التي شارك في إحدى حفلاتها في بيروت، عازفاً على المزهر بدلاً من الرقّ لمتطلبات الأغنية الوحيدة التي ساهم في تنفيذها (نهج البردة). نواة مسيرته الموسيقية تتمثّل في مشواره الطويل عازفاً إلى جانب فيروز، في الاستديو كما في المهرجانات والحفلات المحلية والعربية والجولات العالمية، حتى بعد انتقاله إلى أميركا، إذ شارك في حفلات «سفيرتنا إلى الأخلاق والتفاني» التي أقامتها هناك بعد الحرب. وهكذا كان يفعل مع فنانين عرب آخرين، عندما كانوا يستعينون به في جولاتهم الأميركية.

إلى جانب ضبط إيقاع الصناعة الموسيقية العربية على مدى عقود، علّم ميشال بقلوق الإيقاع في الكونسرفتوار الوطني اللبناني لنحو ربع قرن، وتابع في هذا الاتجاه، إن كان في المعاهد أو بالمباشر، بعدما استقر في أميركا، حيث تمحور نشاطه كموسيقي، من جهة أخرى، حول علاقته الوطيدة بمهاجر آخر، هو عازف الكمان والعود الفلسطيني الأصل، سيمون شاهين. وفي السنوات الأخيرة، تأسست فرقة تضم أميركيين وعرباً تحمل اسم «بالأفراح» (عنوان الألبوم المذكور أعلاه والذي يترجم معناه، من العربية إلى العربية كما إلى غيرها، بشكل خاطئ: «بالأفراح» هي عبارة يقصَد بها، في القاموس الشعبي، الشكر ولكن بقالب التمنّي، وتحديداً تمنّي تكرار الطقس الغذائي ـ شرب القهوة أو الوليمة ـ في مناسبات الفرح في دارة المضيف، وعلى رأس هذه المناسبات: الأعراس). هذه الفرقة تأثرت في «الوصلة» (بالمعنى غير التقليدي الذي يفرض وحدة المقام بين المقطوعات) التي خيّطها زياد الرحباني، فقررت، بالإضافة إلى اعتماد التسمية كاسم للمجموعة، استعادة العمل «حرفياً»، باستثناء بعضٍ التقاسيم الإضافية، لزوم العرض الحي. وعندما علمت أن بقلوق هو عازف الرقّ في التسجيل الأصلي، قررت «تعيينه مرشداً أعلى» لجمهورية الفرح هذه، وإشراكه في سلسلة الأمسيات التي تنوي تقديمها. هكذا، نسمع في تسجيل نُشر على يوتيوب الألبوم كاملاً، في محاكاة دقيقةً لمجريات الوصلة الأصلية، وتحت إشراف وضبط الشيخ التسعيني. المفارقة بين النسختين أن أجواء التسجيل الأصلي، في الاستديو، أقرب إلى الحفلة، وأجواء التسجيل الحي، على المسرح، أقرب إلى الاستديو! ورغم الملاحظات (التي تطال جانباً يستحيل تصحيحه: نقص الإحساس الشرقي عند العازفين الأميركيين، حتى في المقامات التي تخلو من مسافة ربع الصوت كالنهاوند والعجم)، يمكن النظر إلى هذا المشروع كأنجح استعادة (لناحية الأمانة الفنيّة) لمشروع يحمل توقيع زياد الرحباني في التأليف و/أو الإعداد والتوليف ولا يشارك هو، أي زياد، شخصياً فيه.

ترك ميشال بقلوق الدنيا في بلاد العم ترامب، وترك لنا في بلادنا مساهماته في ترسانة موسيقية، لكنه لم يترك اسمه على تلك الاسطوانات التي سجّل فيها. فهذه ليست من العادات المألوفة في موسيقانا (ذكر أسماء الموسيقيين، بدلاً من الاكتفاء بالمغنّي، والملحن والشاعر)، ولو من باب التوثيق لا التقدير. علماً بأنّ وحده زياد الرحباني حاول تغيير هذه العادة الظالمة (مثلاً، نعرف أن ميشال بقلوق شارك في ألبوم «أبو علي» أيضاً)، في تسجيلاته الخاصة (وبعض ألبوماته لفيروز). فاليوم لا نكتب عن ميشال فحسب، بل نوجه من خلال ذلك تحية لكل موسيقي، راحل أو حيّ، عمل بتفانٍ ولم يسأل عن اسم أو شهرة.

منوعات

مجلة «المستقبل العربي»: الأرشيف للجميع

في ظلّ استمرار الحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي في إطار مواجهة فيروس كورونا، تتواصل المبادرات الثقافية. في هذا الإطار، أعلن «مركز دراسات الوحدة العربية»، أخيراً، إتاحة كلّ أعداد مجلة «المستقبل العربي» الصادرة حتى نهاية عام 2019، مجاناً، على موقعه الإلكتروني. ولفت المركز إلى أنّ هذه الخطوة تأتي دعماً للقراءة وهدية للقارئ العربي في زمن جائحة كورونا «التي تُلزمنا البقاء بالبيت». علماً أنّ «المستقبل العربي» مجلة عربية شهرية تصدر عن «مركز دراسات الوحدة العربية» منذ عام 1978، وتُعنى «بشؤون الوطن العربي، ونهضته ووحدته، وما يتعلّق به ويؤثر فيه، إقليمياً ودولياً، على مختلف الصُّعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعلمية. كما أنّ المجلة التي ترمي إلى تحفيز الحسّ النقدي، تسعى في أبوابها المختلفة إلى تقديم قراءة علمية وعقلانية وموضوعية للقضايا والملفات المطروحة أو المهمة عربياً وعالمياً، كما تناقش قضايا خلافية من وجهات نظر متعدّدة، وفق ما ورد في البيان الصادر عن المركز. (للاطلاع على أعداد مجلة «المستقبل العربي» المجانية: www.caus.org.lb)

الثنائي ياسمينا فايد وإيلي رزق الله

طروب ومحمد جمال... دويتو عن بعد

تتوالى التجارب الفنية التي تحاول تخطّي الصعوبات التقنية الناجمة عن الحجر المنزلي في زمن كورونا، والتأقلم مع الواقع الجديد المفروض على العالم. هكذا، وفي سبيل بثّ بعض الفرح والأمل في نفوس الأشخاص القابعين في بيوتهم، كشف «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت)، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أخيراً، عن عمل معدّ ومصوّر عن بُعد.

إنّه فيديو كليب بسيط لنسخة رقمية من أغنية «أنا درويش» (كلمات ميشال طعمة ـ ألحان محمد جمال) التي اشتهرت بصوت الثنائي طروب ومحمد جمال. في المقطع المصوّر (2:06 د) الذي حظي بتفاعل كبير من قبل روّاد السوشال ميديا، يؤدّي الدويتو خفيف الظل كل من ياسمينا فايد وإيلي رزق الله (الصورة)، بمرافقة ثلاثة موسيقيين، هم: سماح بو المنى (أكورديون)، فرح قدّور (بزق) وبهاء ضو (إيقاع).

ومن غير المستبعد أن تشهد الفترة المقبلة خطوات مشابهة، تتم من خلالها استعادة أعمال معروفة سبق أن قُدّمت في إنتاجات «مترو المدينة». وتجدر الإشارة إلى أنّ ياسمينا فايد وإيلي رزق الله سبق أن شاركا في حلقة «متروفون» الخاصة بأرشيف طروب ومحمد جمال.

جاهدة / إيديت بياف: لقاء إفتراضي

تنشط الفنانة جاهدة وهبة هذه الأيام بشكل لافت على وسائل التواصل الاجتماعي، منذ بدء تطبيق التعبئة العامة في لبنان. نشاط المطربة المعروفة، ظهر في محطات مختلفة، كمشاركة متابعيها في إحياء يوم «الجمعة العظيمة»، بصلوات وترانيم خاصة بالمناسبة، عبر الشبكة العنكبوتية. كما شاركتهم الاحتفالية الرمزية التي نظمتها «فرح العطاء» في ذكرى الحرب الأهلية، عندما صدح صوتها في أحد شوارع بيروت غناءً للنشيد الوطني اللبناني. أخيراً، نشرت وهبة مقتطفات من حفلتها في دبي، التي أدت فيها مقاطع مغناة لأسطورة الأغنية الفرنسية الراحلة اديت بياف باللغتين العربية والفرنسية.